الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية العلوم السياسية

قسم الاقتصاد الدولي



القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة

الاقتصاد الهندي أنموذجاً

The Rising Economic Forces

Under Globalization

The Indian Economy as an Example

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية

إعداد الباحث

وليد ابراهيم حديفة

المشرف المشارك	المشرف العلمي
د. صابر بلول	د. نبيل علي
أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد الدولي	أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد الدولي
كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق	كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق

2015-2014

تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان "القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة-الاقتصاد الهندي أنموذجاً" لم يسبق أن قبل للحصول على أية درجة علمية، وأنه غير مقدم حالياً للحصول على أية درجة علمية أخرى.

المرشح

وليد إبراهيم حديفة

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الأطروحة "القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة–الاقتصاد الهندي أنموذجاً" هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح وليد ابراهيم حديفة، بإشراف الدكتور نبيل علي مشرفاً علمياً، والدكتور صابر بلول مشرفاً مشاركاً.

المرشح	المشرف المشارك	المشرف العلمي
وليد إبراهيم حديفة	د. صابر بلول	د. نبيل علي

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت يوم الأربعاء الموافق 2015/8/26 من قبل أعضاء لجنة الحكم المؤلفة من السادة:

أ د. محمد أكرم الأحمر قسم الاقتصاد الدولي كلية العلوم السياسية جامعة دمشق

أ د. خالد رعد قسم الاقتصاد الدولي كلية العلوم السياسية جامعة دمشق

أ د. موسى الغرير قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد جامعة دمشق

أ د. عدنان سليمان قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد جامعة دمشق

د. نبيل علي أستاذ مساعد قسم الاقتصاد الدولي كلية العلوم السياسية جامعة دمشق

مخطط البحث

المقدمـــــــة:

انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية من الناحية الأيديولوجية إلى مجموعة من الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل مجموعة من الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي في إطار ما سمي بالحرب الباردة، ومجموعة من الدول النامية أو المتخلفة، تدور في فلك أحد القطبين العالميين، وكان مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 قد رسم معالم وأسس العلاقات الاقتصادية الدولية لفترة ما بعد الحرب، فهيمنت مجموعة من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وانقسم العالم من الناحية الاقتصادية إلى دول تقوم اقتصاداتها على القطاع الصناعي، كأكبر قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ودول أخرى نامية يرتكز اقتصادها على الزراعة، وعلى تزويد مصانع الفئة الأولى بالمواد الأولية زهيدة الثمن، لتستورد منها بعد ذلك منتجات ومواد مصنعة.

ومع تعويم الولايات المتحدة الأمريكية للدولار عام 1971، وإلغائها لتعهدها بتحويله إلى ذهب، انهار أحد أركان اتفاقية "بريتون وودز"، ما ساهم بالإضافة إلى مجموعة عوامل أخرى في بداية ظهور ملامح مرحلة جديدة، أدت إلى بروز ما سمي بظاهرة العولمة التي مهدت طريق بعض الدول للاستفادة من الظروف الدولية الجديدة، السياسية والاقتصادية، ومن الثورة المعرفية والتكنولوجية، فطورت أداءها، وبنت اقتصاداتها، وتكاملت مع الأسواق العالمية، عبر سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها، فحققت نقلة نوعية، بانتقالها من دول نامية إلى دول ذات اقتصادات صاعدة، تمارس دورها في إعادة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية على أسس جديدة، بعيداً عن الهيمنة والتسلط من قبل بعض الأطراف، فبرز دورها جلياً في الحد من آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008، من خلال قيادتها للنمو الاقتصادي العالمي، ومساهمتها إلى درجة كبيرة في إنقاذه من الركود، وهذا ما أكده "الرئيس الصيني"[*] عندما قال: "إن القوة النشطة الدافعة للنمو من الأسواق الصاعدة قد لعبت، لاسيما من البريكس، دوراً هاماً للغاية في جذب الاقتصاد العالمي للخروج مما كان سيصبح ركوداً عميقاً".

وشكل الاقتصاد الهندي أنموذجاً للقوى الاقتصادية الصاعدة، فبعد أن تعرضت الهند في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، إلى أزمة مالية حادة، وخلل في ميزان مدفوعاتها، بدأت مرحلة من الإصلاح الاقتصادي، ظهرت نتائجه الإيجابية في كثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وفتحت آفاقاً مستقبلية واعدة أمامه.

---

*- الرئيس الصيني **"هو جين تاو"** في كلمته التي ألقاها في الذكرى المئوية لتأسيس جامعة تسينغهوا الصينية عام 2011.

أولاً_ مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعالج البحث الآليات التي اعتمدتها بعض القوى الاقتصادية الصاعدة، ومنها الاقتصاد الهندي، للانتقال من وضعٍ مثقلٍ بالضعف والتهميش، إلى أداء اقتصادي مميز بالنجاح في العديد من المجالات، بالرغم من الهزات والأزمات التي تعصف بها من حين لآخر، في ظل نظام اقتصادي عالمي تديره مجموعة من القوى الاقتصادية العملاقة، من خلال مؤسسات العولمة الاقتصادية التي تسعى لجعل مكونات الاقتصاد العالمي تصب في صالحها، فكيف أصبحت الهند إحدى الدول الاقتصادية الصاعدة في هذا العالم؟ وهل نجحت بالانتقال من حالة الفقر والتخلف، والنمو الاقتصادي الضعيف، إلى نهضة اقتصادية بالاعتماد على قطاعات منافسة ورائدة، وفي مقدمتها قطاع صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات؟

وقام الباحث بمعالجة مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما الآثار التي تركتها العولمة الاقتصادية في الاقتصاد الدولي؟
- كيف لعبت العولمة الاقتصادية دورها في تغيير موازين القوى الاقتصادية العالمية؟
- ما التطورات والتغيرات التي حصلت في مراكز القوى الاقتصادية الدولية بعد الحرب الباردة؟
- ما هي أبرز القوى الاقتصادية الصاعدة وما العوامل التي ساعدت على صعودها؟
- ما المكانة التي حققتها القوى الاقتصادية الصاعدة، وما دورها في الاقتصاد العالمي؟
- ما دور الأزمة المالية العالمية 2008 في ظهور القوى الاقتصادية الصاعدة؟
- ما آثار ومنعكسات الأزمة المالية العالمية 2008 على القوى الاقتصادية الصاعدة؟
- ما العوامل التي ساعدت القوى الاقتصادية الصاعدة على تجاوز الأزمة المالية العالمية 2008؟
- ما خصائص ومقومات قوة الاقتصاد الهندي؟
- كيف استطاع الاقتصاد الهندي الانتقال إلى مرحلة الصعود والنجاح؟
- ما هي المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد الهندي، وما هي الفرص المتاحة أمامه؟
- ما منعكسات التقدم والتطور الاقتصادي الهندي في التنمية الاجتماعية؟

ثانياً_ فرضيات البحث:

لمعالجة مشكلة البحث وتساؤلاته وضع الباحث مجموعة من الفرضيات التي يسعى لاختبارها في سياق فصول البحث وهي:

1. خلقت العولمة الاقتصادية فرصاً مواتية لتطور ونجاح اقتصادات بعض الدول النامية.

2. يتمتع النظام الاقتصادي العالمي بالديناميكية، ويمتلك من العوامل والقوى الدافعة المؤدية إلى تجدده، وتغيره في كل مرحلة من تطوره.

3. إن فعالية عملية الإصلاح في بعض القطاعات الاقتصادية التي نفذتها الهند في التسعينيات من القرن العشرين، أدت إلى تصاعد معدلات نمو الاقتصاد الهندي.

4. شكل نظام التعليم والتأهيل الذي اعتمدته الهند، أحد أهم عوامل نجاح الاقتصاد الهندي، ولاسيما في مجال التكنولوجيا وتقانة المعلومات.

5. نجحت الهند في خلق فرص نجاح اقتصادها من خلال تنافسية منتجاتها التكنولوجية، والخدمية في الأسواق العالمية.

6. إن المعدل المرتفع لنمو الناتج المحلي الهندي، وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة للمنتجات الهندية، كلّها عوامل تؤكد على تدعيم مكانة الهند في الساحة الدولية، وتجعل منها قوة اقتصادية صاعدة.

ثالثاً_ أهمية البحث:

1- تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على مرحلة هامة وحاسمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ممتدة من نهاية الحرب الباردة وحتى بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي شهدت ظهور أزمات مالية واقتصادية متعددة، وقوى اقتصادية جديدة.

2- ويعالج البحث الآليات التي اعتمدتها بعض القوى الاقتصادية الصاعدة، للانتقال من وضعٍ مثقلٍ بالضعف والتهميش، إلى أداء اقتصادي مميز بالنجاح في العديد من المجالات، بالرغم من الهزات والأزمات التي تعصف بها من حين لآخر، في ظل نظام اقتصادي عالمي تديره مجموعة من القوى الاقتصادية العملاقة، من خلال مؤسسات العولمة الاقتصادية التي تسعى لجعل مكونات الاقتصاد العالمي تصب في صالحها.

3- كما يسلط الضوء على التجربة الاقتصادية الهندية التي نقلت الهند من واقع إلى آخر، وجعلت منها قوة اقتصادية صاعدة تستحق الدراسة، لمعرفة عوامل نجاحها، والصعوبات التي واجهتها، وإمكانية الاستفادة منها على الصعيد العربي بشكل عام، والسوري بشكل خاص.

رابعاً_ أهداف البحث:

يشكل البحث من وجهة نظر الباحث محاولة للوصول إلى الأهداف الآتية:

. التعرف على ما تحمله ظاهرة العولمة الاقتصادية في طياتها من التحديات والمخاطر على الدول النامية، إضافة إلى الفرص الهامة التي يمكن اقتناصها، والاستفادة منها للارتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

. إن ظهور القوى الاقتصادية الصاعدة ومكانتها الاقتصادية، شكل ظاهرة جديدة غير متوقعة في النظام الاقتصادي العالمي، دفعت الباحث لمحاولة معرفة أسبابها، وعوامل نجاحها، وإمكانية بقائها واستمراريتها.

. دراسة بعض التجارب الاقتصادية الدولية الناجحة، وخاصة التجربة الهندية، ومحاولة التنبؤ بآفاقها المستقبلية، وتعزيز إمكانية الاستفادة منها، والبناء عليها عربياً.

خامساً_ إطار البحث:

تناول البحث من الناحية النظرية مفهوم العولمة، ومظاهرها وأبعادها، وتم التركيز على العولمة الاقتصادية وتطورها، وآثارها في الاقتصاد الدولي، وتناول أبرز القوى الاقتصادية الصاعدة بعد الحرب الباردة.

ومن الناحية العملية تم حصر الإطار المكاني للدراسة بالهند، والزماني بالفترة الممتدة من انطلاق الإصلاحات الاقتصادية الهندية عام 1991-1992، وحتى نهاية السنة المالية الهندية 2012-2013.*

سادساً_ منهج البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث وفرضياته، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور النظام الاقتصادي الدولي في ظل العولمة، ودراسة وتحليل الاقتصاد الهندي، وتطور ميزان المدفوعات خلال

* - تبدأ السنة المالية الهندية في 1 نيسان وتنتهي في 31 آذار.

الفترة الزمنية التي يتناولها البحث، والمنهج الاستشرافي لقراءة التحديات المستقبلية للاقتصاد الهندي والفرص المتاحة أمامه.

سابعاً_ الدراسات السابقة:

. الدراسة الأولى: سوزان غراتيوس وآخرون، البرازيل ... القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية. دراسة محكمة صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2010.

طرحت الدراسة مجموعة من الأسئلة هي: كيف حققت البرازيل هذا التقدم؟ وكيف سينعكس إقليمياً ودولياً؟ وهل طريق التحول من قوة إقليمية إلى قوة دولية قد بات ممهداً؟ وما هي المعوقات الداخلية والخارجية لتحقيق ذلك؟

تضمنت الدراسة أربعة أبواب:

. الباب الأول: مدخل تعريفي يقدم صورة عامة عن البرازيل.

. الباب الثاني: يتناول المسيرة الاقتصادية، شارحاً السياسات والبرامج التي اتبعتها البرازيل.

. الباب الثالث: يتناول السياسة الخارجية، وخاصة الدور الإقليمي والدولي الذي تضطلع به البرازيل، وتتطلع إليه.

. الباب الرابع: تناول أبرز المشكلات الداخلية والخارجية التي تواجه البرازيل، وتأثيرات ذلك في مسيرة صعودها إلى مصاف الدول الكبرى.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى أن البرازيل حققت على مدى العقدين الماضيين استقراراً اقتصادياً، تجلت بعض مظاهره في انخفاض معدل التضخم، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وصل إلى 5.1% عام 2008، وانخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، ونمو الطبقة الوسطى نتيجة استقرار الاقتصاد الكلي، والحد من التفاوت في الدخول، وانحسار نسبي للفقر، كما أنها لم تتأثر كثيراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام 2008 التي تركت آثاراً سلبية على العديد من دول العالم.

وتوقعت الدراسة أن الاستثمار الخاص والاستهلاك المحلي، سيصبحان المصدرين الرئيسيين للنمو في السنوات المقبلة. ولكن البرازيل تواجه عقبات صعبة تحول دون استمرار نمو الإنتاجية، وفي مقدمتها

ضعف مستوى البنية الأساسية العامة ومخزون رأس المال البشري، والمستوى المرتفع من عدم ضمان حقوق التملك والاستثمار الخاص، إضافة إلى التنافس الخارجي الذي يهدد الصناعات البرازيلية.

. الدراسة الثانية: محمد ضياء الحق وآخرون، "الهند، عوامل النهوض وتحديات الصعود". دراسة محكمة صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2009.

تضمنت الدراسة المحاور الآتية:

. المحور الأول: الدولة والمجتمع: يتناول موقع الهند الجغرافي والاستراتيجي، ومواردها الطبيعية والبشرية، وقدراتها العسكرية.

. المحور الثاني: مسيرة التنمية الاقتصادية الهندية التي جعلت الاقتصاد الهندي الخامس عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والثاني عالمياً من حيث النمو السنوي بعد الصين، كما تناول الأهمية الاقتصادية والسياسية للهنود العاملين في الخارج .

. المحور الثالث: السياسة الخارجية.

نتائج الدراسة:

. الهند ذات موقع بالغ الأهمية الاستراتيجية تتمتع بميراث ثقافي ثري، وأراض خصبة وغنية بالموارد، ولديها قوة عمل ضخمة.

. ارتفاع حجم الطبقة الوسطى إلى ما يزيد عن 250 مليون نسمة، وانخفاض نسبة الفقر، وتراجع الانفجار السكاني بتناقص معدل النمو السكاني من 2.2% إلى 1.7% سنوياً، مما ساعد في رفع نصيب الفرد من الدخل القومي.

. ارتفاع النمو الاقتصادي الهندي بمعدل 6% سنوياً فيما بين 1980–2000 ونحو 8.6% بعد عام 2000، وقفز إلى 9.4% عام 2007، وهذا ما وضع الهند بين أسرع دول العالم نمواً.

. ارتفاع الصادرات من 100 مليون دولار في عام 1990–1991 إلى 100 مليار دولار عام 2007–2008، لم يمنع من ظهور علامات على تدهور الاقتصاد، وارتفاع العجز التجاري، وعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبة التضخم إلى 7%.

. تتميز الهند بنمو القيمة المضافة في مجال التصدير بقطاع التكنولوجيا والخدمات.

. الدراسة الثالثة باللغة الإنكليزية: شاندرا كريشنان، "الاقتصاد الهندي"، دراسة محكمة صادرة في جامعة كالكوتا، الهند 2010، تضمنت المحاور الآتية:

. المحور الأول-قاعدة الموارد وهيكل الاقتصاد الهندي: تناول الجغرافيا الاقتصادية للهند، ومواردها البشرية ومميزاتها، والفقر والبطالة وعدم المساواة.

. المحور الثاني-الزراعة الهندية: تناول تطور الإنتاج والإنتاجية، والمساحة المزروعة والاستثمار، ومؤسسات وسياسات وبرامج دعم هذا القطاع.

. المحور الثالث-الصناعة الهندية: تناول تطور الصناعة الهندية بعد الاستقلال عام 1948 والاستثمار فيها ومشكلاتها ومعوقاتها.

. المحور الرابع-القطاع الخارجي: تضمن بنية الصادرات والواردات واتجاهاتها، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات المتعددة الجنسيات، والاقتراض الخارجي، ومشكلات ميزان المدفوعات، والعلاقة ما بين الهند والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

. نتائج الدراسة:

. تعاني الصناعة الهندية من عدم توافر العمالة المدربة تقنياً، ونقص كميات الفحم الجيد اللازم لصهر الحديد بجودة عالية، ونقص التمويل وعدم كفاية إمدادات الطاقة، وسوء الإدارة.

. ارتفاع قيمة الواردات لبناء قاعدة اقتصادية، وارتفاع واردات الأحجار الكريمة والمجوهرات، وارتفاع أسعار البترول.

. الحل الوحيد والأكثر فعالية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هو في تخفيض التكلفة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الهندية في السوق العالمية.

. الدراسة الرابعة باللغة الإنكليزية: سانديب أهوجا "**الإصلاح الاقتصادي الهندي**" دراسة محكمة صادرة في جامعة شيكاغو تضمنت المحاور الآتية:

1-نظرة عامة سياسية وتاريخية.

2-الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي.

3-موقع الهند في آسيا والعالم.

4-الآثار الداخلية للمتغيرات الهندية.

نتائج الدراسة:

1-السياسة المالية في الهند هي جزء أساسي من التاريخ الاقتصادي العام للهند، وقد ساهمت في أزمة ميزان المدفوعات عام 1991، ويمكن أن يؤدي العجز في الميزانية إلى إعاقة النمو الاقتصادي في الهند.

2-تعاني الهند من نقص الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، بسبب نقص الاستثمارات في هذا المجال، لعدم كفاية الإيرادات العامة.

3-لا تشكل البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات سوى جزء ضئيل من الاقتصاد الهندي، حيث يساهم قطاع الزراعة والصناعة بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وإن 70% من قوتها العاملة تعمل في الزراعة، والهند بحاجة إلى السياسات الرامية لتعزيز قدراتها التنافسية على المدى الطويل في هذه القطاعات، من أجل الحفاظ على تعزيز معدل النمو الحالي.

4-تحتاج الهند إلى الإصلاح الإداري، لتطوير نظم الإدارة، وإدارة النفقات العامة.

. الدراسة الخامسة باللغة الإنكليزية: باراميتا داسكوبتا "هيكل الاقتصاد الهندي"، دراسة محكمة صادرة في جامعة جادابور الهندية، تضمنت تصنيف القطاعات الاقتصادية القائمة على الموارد الطبيعية، والبحث والتطوير، والعمل، ورأس المال، وذلك حسب كثافة استخدام تلك الموارد في العملية الإنتاجية، وعرضت الروابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وميزت بين الروابط الخلفية والأمامية، وخلصت إلى عدة نتائج، أهمها:

. تم العثور على قطاعات تكون متكاملة بقوة مع القطاعات الأخرى، من حيث الروابط الخلفية، ولكنها ضعيفة مع الروابط الأمامية، كالمحاصيل الزراعية، والقطاعات الأولية الأخرى، أما الصناعات الزراعية فلديها ربط أعلى.

. ضرورة تنويع الهياكل الاقتصادية، وإعطاء الأولوية للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تسرع عملية التصنيع.

. التركيز على تكثيف رأس المال في الصناعات الأساسية، مثل الحديد والصلب، والكهرباء، والمعادن الأساسية غير الحديدية، لدورها كمحرك في عملية النمو.

. الدراسة السادسة باللغة الفرنسية: للباحثين فرانسواز لوموان، وصوفي شوفان: "الاقتصاد الهندي، التغيرات الهيكلية والتوقعات على المدى الطويل"، دراسة محكمة صادرة عن مركز دراسات التوقعات والمعلومات الدولي في باريس، تضمنت المحاور الآتية:

1. نمو وتطور الاقتصاد الهندي 1950–2004.
2. الهياكل التقليدية للاقتصاد الهندي، وارتفاع مساهمة القطاعات الحديثة.
3. مصادر التوتر والهشاشة.
4. آفاق نمو الاقتصاد الهندي على المدى المتوسط والطويل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن الاقتصاد الهندي سيواصل نموه مدفوعاً بقطاع الخدمات، ولكن هذا النمو يتطلب استمرار وتسريع الإصلاحات الاقتصادية، واستقرار أسعار الفائدة، وزيادة معدل الاستثمار العام، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والصحة، وذلك في ظل استقرار البيئة الدولية.

ويرى الباحث أن بحثه "**القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة، الاقتصاد الهندي أنموذجاً**" يتميز عن الأبحاث السابقة بالآتي:

1. تناول البحث دور العولمة، وآثارها في تغير موازين القوى الاقتصادية العالمية، وتداعيات ذلك في العلاقات الاقتصادية الدولية، وظهور القوى الاقتصادية الصاعدة وقام "بدراسة حالة" متمثلة بالاقتصاد الهندي.

2. تناول البحث علاقة التأثر والتأثير المتبادلة، ما بين الأزمة المالية العالمية 2008 واقتصادات القوى الصاعدة التي شكلت قاطرة للاقتصاد العالمي، ومنقذاً له من الركود.

3. شكل البحث محاولة لدراسة الواقع الراهن للاقتصاد الهندي، وعوامل نجاحه وصعوده، والآفاق المستقبلية لتصاعده.

4. تناول البحث فترة زمنية امتدت من عام 1991 إلى بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، اتسمت بالتطور السريع، وبالتداعيات "الدراماتيكية" الخطيرة على مختلف اقتصادات العالم، لذلك تميز البحث بمحاولته دراسة ظاهرة الاقتصادات الصاعدة، ومنها الاقتصاد الهندي في حالة تطورها "الديناميكي"، بعيداً عن الثبات والجمود، وإمكانية الاستفادة منها عربياً ومحلياً.

ثامناً –تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول ماهية العولمة الاقتصادية، من حيث مفهومها وتطورها، وآثارها في الاقتصاد الدولي، وتناول الفصل الثاني القوى الاقتصادية الصاعدة بعد الحرب

الباردة، من حيث نشوئها، والعوامل المساعدة على صعودها، ومكانتها في الاقتصاد العالمي، وآثار الأزمة المالية العالمية 2008 عليها، أما الفصل الثالث فاستعرض خصائص الاقتصاد الهندي ومقومات صعوده، إضافة إلى خصائص الهند الطبيعية، ومؤهلاتها الاقتصادية والتنظيمية والبشرية، والبنى الاقتصادية الهندية، وتناول الفصل الرابع مراحل تصاعد القطاعات الاقتصادية الهندية ومؤشراتها، وتطور ميزان المدفوعات الهندي، ثم حاول البحث استشراف الآفاق المستقبلية للاقتصاد الهندي، وخلص إلى مجموعة من النتائج التي جاءت اختباراً لفرضيات البحث، وإلى عدة توصيات تتعلق بالاقتصاد الهندي من جهة، وبالاقتصادات العربية ومن ضمنها الاقتصاد السوري، من جهة أخرى.

الفصل الأول

ماهية العولمة الاقتصادية وتطورها

المبحث الأول: مفهوم العولمة وتطورها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة وعوامل ظهورها.

المطلب الثاني: مظاهر العولمة وأدواتها.

المبحث الثـــاني: العولمة الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد الدولي.

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: آثار العولمة الاقتصادية في الاقتصاد الدولي.

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة.

المبحث الأول

مفهوم العولمة وتطورها

شهد العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات المتلاحقة التي تعدت نطاق القوميات، وتجاوزت حدود الدول والأقاليم، وأخذت تؤثر في حياة الناس بنسب متفاوتة، بغض النظر عن الجغرافيا، أو العرق أو اللغة، هذه التغيرات التي شكلت ملامح عالم جديد، يختلف عن عالم الأمس، اصطلح المفكرون على تسميتها "العولمة"، والعولمة عنوان جديد لظاهرة قديمة، تؤثر بشكل جذري في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلاّ أن الجانب الاقتصادي يبقى هو المحرك الأساسي لها.

المطــلب الأول–مفهوم العولمة وعوامل ظهورها:

أولاً–ظهور العولمة ومدلولها:

كثر الحديث عن العولمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وأصبحت محور اهتمام المتخصصين بالاقتصاد، وعلم الاجتماع والسياسة، خاصة في الأوساط الجامعية والإعلامية والتيارات الفكرية، فعلى الصعيد الاقتصادي، شهد العالم في تلك الفترة تحولات وتغيرات سريعة، أدت لتطور التجارة الدولية وازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرزت التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين دول المعمورة، والأكثر من ذلك، التطور المذهل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، من خلال تطور الاتصالات وانتشار "شبكة الإنترنت".

تعود بدايات ظهور مصطلح العولمة إلى عقد السبعينات من القرن العشرين، وتحديداً في عام 1970 عندما أصدر "مارشال ماكلوهان"* كتابه المعنون "حرب في القرية الكونية"، تبعه كتاب "زبينغو بريجنسكي"* بعنوان "أمريكا والعصر الالكتروني".[1] فقد بين الكاتبان الاتجاه الذي بدأ يفرض نفسه على

* – مارشال ماكلوهان: أستاذ وكاتب كندي، له نظريات في وسائل الاتصال الجماهيري.

*– زبينغو بريجنسكي: مستشار مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان 1980.

[1]. طلال عتريس: "**المناظرة حول العولمة**"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد (71)، 1998، ص 4.

صعيد العلاقات الدولية، فيما يتعلق بالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم، بفضل تقدم وسائل التكنولوجيا والمواصلات.

وازداد استخدام مصطلح العولمة في الثمانينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما عولمة الأسواق، وتحرير المبادلات التجارية، وتشجيع المنافسة، واتسع هذا المفهوم ليشمل توحيد السوق العالمي، وخاصة بعد توجه الصين إلى اقتصاد السوق.

للعولمة عدد كبير من الدلالات، اختلفت باختلاف الأطراف الأكاديمية، والسياسية والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها .. التي تناولت هذه الظاهرة، وكل حسب فهمه ومرجعيته العقائدية والسياسية، لذلك ليس هناك تعريف جامع مانع لها، فهو مصطلح غامض في أذهان كثير من الناس، ويرجع سبب ذلك إلى أن العولمة ليست مصطلحاً لغوياً قاموسياً جامداً، يسهل تفسيره بشرح المدلولات اللغوية المتصلة به، بل هو مفهوم شمولي متطور، يذهب عميقاً في جميع الاتجاهات، لتوصيف حركة التغيير المتواصلة في مختلف المجالات.

فالعولمة في اللغة العربية مشتقة من كلمة عالم، وهي ترجمة لكلمة ''Globalization '' الإنكليزية،[1] المشتقة من كلمة "Global" بمعنى الكرة، والتي يقصد بها الكرة الأرضية أو الكون.[2]

ورأى بعض الباحثين أن العولمة تشير في جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم، أي محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها، ويؤكد هذا القول "جان ماري جيهينيو"[*] في دراسته "أمركة العالم أم عولمة أمريكا" بقوله: إن العولمة انتصار طويل الأمد لأمريكا، إنها أمركة العالم، أي نشر الحلم الأمريكي على نطاق العالم.[3]

ونشأت ظاهرة العولمة في أحضان النظام الرأسمالي، وانبعثت منه، وقد بدأت بذورها في الستينيات من القرن العشرين، وبدأت تتضح توجهاتها في السبعينيات، وتسارعت وتائرها في الثمانينيات، وظهرت ملامحها الرئيسية في التسعينيات، وتحقق ذلك من خلال عدة معطيات منها:

[1] – أحمد عبد الرحمن أحمد: "**العولمة، المظاهر والمسببات**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد 2، الكويت، ديسمبر 1999، ص52.

[2] – اسماعيل صبري عبد الله: "**الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الإمبريالية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص5.

[*]– "جان ماري جيهينيو: رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي في تسعينيات القرن العشرين.

[3] – إكرام عبد الرحيم: "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص119.

. انهيار نظام "بريتون وودز" بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية وقف تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971.

. اتساع النشاط الإنتاجي خارج إطار الدولة الوطنية ليشمل عدة دول، من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

. تشابك وترابط الأسواق المالية العالمية، وازدياد أنشطتها المالية.

. التغيرات الجديدة في مراكز القوى السياسية والاقتصادية العالمية.

. تطور وتنامي شبكة الاتصالات العالمية.

للعولمة أوجه وأنماط متعددة جعلتها تتوسع باستمرار، وتتبع مناهج وأساليب جديدة، مدعومة بسرعة تطور الثورتين التقنية والمعلوماتية، لإنتاج نظام جديد مهيمن في قيمه وأساليبه على كل القيم والمناهج، والأساليب السائدة التي يعتبرها معرقلة لمسيرته.[1]

واصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض مبادئها، فهو يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة، والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن "التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات، سيكون ذا مردود إيجابي، ما دامت العولمة مسألة حتمية".[2]

ويرى الباحث أن انضمام الدول للعولمة، والتحاقهم بها، لم تكن عملية منظمة مئة بالمئة، ولكنها في معظمها نتاج قرارات سياسية، فالإرادة السياسية دفعت بالعديد من الدول لتطوير، أو تطويع سياستها الاقتصادية الخارجية على حساب الاقتصاد الوطني، تحت تسميات عديدة من مثل: الانفتاح والخصخصة، والإصلاح الاقتصادي... فمنها من نجح وأصاب في تطوير وتمكين اقتصاده بتعزيز قدراته التنافسية، والارتقاء بمؤشراته التنموية، ومن الدول ما أدت سياستها إلى إفلاس شركات ومؤسسات القطاع العام فيها، وعدم قدرتها على الصمود في وجه المد الهائل المنافس، بتقنياته ومواصفاته العالية.

ثانياً: مفهوم العولمة وتعريفها: لقد جرى العرف السائد في الأدبيات الغربية على تعريف العولمة بأنها: "زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات".[3]

---

[1] – **"قضايا وتحديات تواجه الإمارات العربية المتحدة في ظل العولمة"**. www.alriyadh.com

[2] – حسن لطيف كاظم الزبيدي: **"العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث"**، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات، 2001، ص27.

[3] . فرانك جي لتشنر، وجون بولي: **"العولمة: الطوفان أم الإنقاذ"**، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص59.

ويرى محمد الأطرش العولمة على أنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة، والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال، والقوى العاملة والثقافات، ضمن أطر من رأسمالية حرية الأسواق، وتليها خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الخسارة في سيادة الدولة".

ويعرفها د. صادق جلال العظم بأنها: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز، وبقيادتها، وتحت سيطرتها، وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".[1]

ويعرفها د. اسماعيل صبري عبد الله بأنها: "أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسي من قوانين الرأسمالية، وهو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركيز رأس المال، والسيطرة والقوة الاقتصادية".[2]

ويعرفها جلال أمين بأنها: "التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والأشخاص، أو رؤوس الأموال، أو الأفكار، أو القيم".[3]

ويعرفها د. عمرو محي الدين بأنها: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج، والأشخاص، والمعلومات".[4]

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف العولمة بأنها: "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها، زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا".[5]

ويعرفها الباحث بأنها: زيادة ترابط وتشابك الدول واقتصاداتها الوطنية مع بعضها في جميع أنحاء العالم، من خلال تسريع نقل السلع والخدمات، والتكنولوجيا، ورأس المال، والأفكار، متجاوزة الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية، ومستفيدة من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

لقد تعددت التعريفات المطروحة للعولمة، ولكنها في مجموعها تكاد تكوّن المكونات الأساسية لها، فهي تمثل حقبة تاريخية، وهي تجليات لظواهر اقتصادية، وهي ثورة تكنولوجية واجتماعية وسياسية.

---

[1] . صادق جلال العظم: "**ماهي العولمة**"، ورقة بحثية، ندوة "العرب والعولمة"، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص24.

[2] .المرجع السابق، ص24.

[3] .جلال أمين: "**العولمة والتنمية العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص7.

[4] .عمرو محي الدين: تعقيب في ندوة "**العرب والعولمة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص24.

[5] – صندوق النقد الدولي: "**تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997**"، ص26.

ويرى الباحث أن هذه التعريفات تتفق في عدة عناصر أهمها:

. فتح الحدود أمام حركة رأس المال، والسلع والمنتجات، والأفكار وغيرها، وتخفيف قبضة الدولة الوطنية عليها.

. اتجاه الاقتصاد في ظل العولمة إلى مزيد من التكامل على مستوى العالم، والعمل على تدويل عملية الإنتاج، وعدم الاكتفاء بتدويل عملية التوزيع والتسويق.

وفي ظل ظاهرة العولمة بدأ ينشأ تقسيم عالمي جديد للعمل، تهيمن فيه بلاد ما بعد التكنولوجيا، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أنشطة الاقتصاد الجديد، أو الاقتصاد المعرفي الذي يتعامل بالأفكار، والمعلومات والبرمجيات، وأنظمة الاتصال، والرموز الرقمية، وإنتاج تكنولوجيا المعلومات، وتشغيلها وصيانتها، وحماية عملياتها. ويقوم هذا التقسيم على ثنائي جديد هو المعلوماتية – العولمة، وترك أنشطة الاقتصاد القديم، والمقصود بها أنشطة الإنتاج السلعي للبلدان النامية، أو بلدان ما قبل الثورة التكنولوجية، كي تتخصص بإنتاج السلع التقليدية التي تحتاج إلى القوى العاملة الرخيصة، إضافة إلى تحميل تلك الأقطار عبء تلوث البيئة. وبناءً على كل ما تقدم يمكن القول إن ظاهرة العولمة قد أحدثها محركان أوليان.[1]

المحرك الأول: هو الابتكار التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المحرك الثاني: هو انتصار الفلسفة الليبرالية الجديدة، وفلسفة اقتصاد السوق الحر، وتراجع وانحسار الفلسفة الاشتراكية، والمدرسة الكينزية، والاتجاهات الداعية الى توسيع نطاق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار تقدم الديمقراطية (البنية السياسية) كتوأم للاقتصاد الحر (البنية الاقتصادية) فيكوّنان معاً، استراتيجية النموذج الغربي للرأسمالية.

إن هذين المحركين قد أديا بدورهما إلى ظهور نتيجتين:[2]

الأولى: هي تقليص سيادة الدولة وتهميش دورها، ففي ظل العولمة تصبح إدارة الدولة شأناً تتقاسمه الحكومة مع المنظمات الدولية، وبخاصة تلك المسؤولة عن ادارة العولمة كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركات المتعددة الجنسية.

[1] .د. نبيل علي: "**الثقافة العربية وعصر المعلومات**"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص40.

[2] .عبد الله عبد الخالق: "**العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**"، مجلة عالم الفكر، العدد 2، الكويت، 1999، ص50.

والثانية: هي ردود الفعل على تهديدات العولمة، أو ما يعرف بالعولمة المضادة، التي تتزعمها الأحزاب والجماعات والمؤسسات التي ترى في العولمة خطراً على الهوية الثقافية، منطلقين في ذلك من مبررات ودوافع دينية أحياناً، أو سياسية، أو اقتصادية، أو حتى لغوية في أحيان أخرى.

ثالثاً. عوامل ظهور العولمة:

شهدت نهايات القرن العشرين مجموعة كبيرة من العوامل والمعطيات التي ساهمت ببروز ظاهرة العولمة وانتشارها، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. انهيار الكتلة الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفييتي الذي كان يشارك الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم، وانتهاء الحرب الباردة.

2. وجود فائض في الإنتاج العالمي، وحاجة الدول الصناعية إلى أسواق خارجية لتصريف منتجاتها، فعملت للبحث عنها بطرق وأساليب مختلفة بعيداً عن أساليب الاستعمار القديم.

3. البحث عن أماكن ومطارح جديدة للاستثمار، والحصول على الربح المضمون في مناطق اليد العاملة الرخيصة، وضمان سهولة نقل رؤوس الأموال إليها.

4. الثورة المعرفية والتطورات التكنولوجية، وثورة الاتصالات والمعلومات، فالعالم أصبح قرية صغيرة انعدمت فيها المسافات، وسقطت القيود والحواجز، وسهلت حركة الأموال والبضائع من سلع وخدمات.

5. التوجهات الاقتصادية العالمية الجديدة التي رسمتها وحددت معالمها اتفاقية مراكش 1994، لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

6. التطورات البنيوية والهيكلية لصناعة الخدمات المالية، وزيادة الأهمية النسبية للأسواق المالية على المستوى العالمي.

ويرى الباحث أن العولمة قد جاءت نتيجة طبيعية لهذه التطورات الاقتصادية، والعلمية والتقنية التي فرضت نفسها على العالم أجمع، ولكن بعض القوى العالمية، عملت على استثمار واستغلال الفرصة السانحة، من أجل تحقيق أطماعها السياسية والاقتصادية، في ظل غياب أطراف دولية قادرة على الفعل والمواجهة وتحقيق التوازنات الدولية.

المطلب الثـاني_ مظاهر العولمة وأدواتها:

إن التأمل في المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة، يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميزها، ولعل أهم هذه الخصائص ما يأتي:[1]

---

[1] .عبد الحميد عبد المطلب: " **النظام الاقتصادي الجديد** "، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1995، ص4.

عملت العولمة على سيادة آليات السوق في سعيها لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من معطيات الثورة التكنولوجية، وذلك لتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، والبيع بأسعار تنافسية بأقصر مدة زمنية، متجهة نحو إلى إلغاء الحدود السياسية، والحد بقوة من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعميق الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، في ظل منظمة التجارة العالمية، فازدادت حركة رؤوس الأموال، وظهرت أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، تتم فيها صناعة مكونات السلعة الواحدة في عدة دول وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات وازداد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في إدارة العولمة، وتعميقها وتوسيع دائرة نفوذها، وبرز دور الأفراد كقوة دافعة للعولمة، وذلك من خلال قدرتهم على التعاون والتنافس عالمياً، عبر البرامج المرتبطة بابتكارات الشبكة العالمية ذات الكابلات الضوئية التي جعلت من العالم قرية كونية.

أولاً–مظاهر العولمة:

تتجلى العولمة بمظاهر متعددة، فرضت نفسها على مختلف المجتمعات المعاصرة، المتقدمة والنامية، منها ما هو حديث العهد، ومنها القديم نسبياً، ولكنه اتخذ أشكالاً جديدة في مساراته العملية والتطبيقية، أو أصبح أكثر عمقاً واتساعاً من ذي قبل، ومن أهم تلك المظاهر: [1]

1. الثورة العلمية التكنولوجية: إن تكنولوجيا المعلومات أدت الى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال لإلغاء الحواجز والمسافات بين مختلف البلدان، كما تنامى نقل السلع جواً وبسرعة بين أسواق متجاورة، كما تطورت وسائل الاتصال الإلكترونية لنقل الصوت والبيانات، وهو ما أتاح لمصانع ومنظمات خدمية أن تخدم أسواقاً أوسع وأكثر. وعليه فالثورة التكنولوجية وتطور وسائل الإعلام عبر القارات بالأقمار الصناعية، والحاسبات الآلية، جعل العالم كله قرية صغيرة.

2 . التكتلات الإقليمية: منذ أواخر الخمسينيات بدأت بوادر التكتل الإقليمي بظهور السوق الأوروبية المشتركة في عام 1957، ثم تكتل شرق آسيا "ASEAN" في عام 1967، فالسوق الأمريكية الشمالية "NAFTA"في عام 1994، ثم سوق "ميركوسور" الأمريكية الجنوبية في عام 1995، وغيرها الكثير من التكتلات التي سيتم استعراض أبرزها في المطلب الثالث من المبحث الثاني، من هذا الفصل، وأخذت

[1] – اسماعيل صبري عبد الله، **"الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الإمبريالية"**، مرجع سابق، بتصرف.

هذه التكتلات شكل أسواق مشتركة تنزع جميع قيود التجارة، وتسود الحرية في انتقال السلع، ورؤوس الأموال العالمية.

3 . منظمة التجارة العالمية: في نيسان عام 1994 أعلن قيام النظام التجاري العالمي الجديد، حيث بدأ تنفيذ الاتفاقية "WTO" اعتباراً من 1995، وتقضي بتحرير تدريجي زمنياً ونوعياً للتجارة العالمية، وقد أدى إبرام هذه الاتفاقية إلى خفض تدريجي للتعرفة الجمركية، وازدادت حركة التجارة والاستثمارات على نطاق أسواق الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية.

4 . التحالفات الاستراتيجية لشركات عملاقة: إن ضرورة التصدي لتهديدات المنافسة العالمية، والسعي لاختراق أسواق أجنبية، دفع لتكوين تحالفات استراتيجية بين شركات كبيرة أنهكها التنافس، فانتقلت بذلك من استراتيجيات التنافس إلى استراتيجيات التحالف، وذلك بهدف تقليل تكلفة التنافس والبحث والتطوير، وتعزيز القدرات التنافسية للمتحالفين، ومن أمثلة هذه التحالفات تحالف "توشيبا" مع "موتورولا" في صناعة وتسويق وسائل الاتصال الإلكترونية، وتحالف شركة "سيمنس" مع شركة "موتورولا" من أجل تطوير نوع من رقائق السيلكون، وإنتاجه بكميات اقتصادية تمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج، وفي صناعة السيارات، تحالف كل من "فورد" مع "مازدا" و "جنرال موتورز" مع "تويوتا".

5 . انتشار الشركات العالمية: مع تزايد الاتجاه نحو إدارة "لا حدود جغرافية لها" تنامى ظهور وتأثير الشركات العالمية، فبعد أن كان توسع الشركات يأخذ صورة تعدد ونشر الفروع في السوق المحلية، تطور الأمر لتعدد ونشر الفروع في الأسواق الخارجية الإقليمية والعالمية، وهي شركات يقع المركز الرئيسي لها في دولة المقر، وتدير عملياتها في أسواق متعددة عبر العالم، بهدف الاستحواذ على فرص سوقية متزايدة.

6 . زيادة حركة التجارة الدولية، وانفتاح النظم المالية، ما سمح بتدفق المزيد من الاستثمارات العالمية.

7 . تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل: الفقر، التنمية المستدامة، التلوث، حماية البيئة، التنمية البشرية، والتوجه العالمي لمعالجة هذه المشكلات وحلها.

ويرى الباحث أن هذه المظاهر قد خلقت ظروفاً جديدة لزيادة التعاون والتواصل بين شعوب العالم، فانفتحت بعض الدول اقتصادياً، واستثمرت في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ودربت العنصر البشري وطورت أداءه، ما انعكس إيجابياً على مكانتها الاقتصادية والسياسية العالمية.

ثانياً –أبعـاد العولمـة:

تعبر العولمة عن ذاتها عبر مجموعة من المظاهر والأبعاد التي تتكامل وتتفاعل مع بعضها، لتعطي هذه الظاهرة شكلها ومظهرها المتكامل، وتتمثل هذه الأبعاد في الآتي:

أولاً –البعد التقني للعولمة: تلعب التقنية دوراً مهما في عملية العولمة وهي ضرورية لها، ويجمع معظم الباحثين على أن البعد التقني هو الدافع والمحرك للأبعاد الأخرى، الاقتصادي والسياسي والثقافي، فقد ساهم التطور التقني منذ اختراع العجلة، إلى اختراع الإنترنت، بهذه الظاهرة من خلال الأدوات الآتية:[1]

أ. الإنترنت وعالم الكمبيوتر: يدخل الإنترنت في صلب العولمة، بل إنه الجهاز العصبي المركزي لها، ما يجعل منها قضية معقدة، من خلال مجموعة المسارات والعمليات التي تحدث أثراً شديد الأهمية اجتماعياً وسياسياً، واقتصادياً، وأثراً أكثر أهمية في المجالات النفسية.

ب. تقنية الاتصالات الحديثة والكابلات الضوئية، ابتداءً بالبرقيات، وانتهاءً بالهاتف الجوال وملحقاته.

ج. الصورة المرئية المباشرة، وسرعة انتقال الأخبار والمعلومات بين الأمم على شاشات المحطات الفضائية.

ثانياً –البعد الاقتصادي للعولمة: يعد المظهر الاقتصادي للعولمة أكثر المظاهر التي تغطيها وسائل الإعلام بروزاً، ففي المظهر الاقتصادي تشير العولمة إلى الاندماج المتنامي للأسواق الوطنية في السوق العالمية وإلى حرية حركة البضائع، والخدمات، ورأس المال، وعوامل الإنتاج عبر الحدود. وهذا ما سيتناوله البحث في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثالثاً –البعد السياسي للعولمة: تعني العولمة السياسية أن الدولة لن تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات، ومنظمات دولية، وجماعات دولية، وغيرها من المنظمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي. ويذهب البعض إلى أن العولمة السياسية تعني: "نقلاً لسلطة الدولة واختصاصها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها".[2] ويرى الباحث أن فكرة تلاشي

---

[1]-SANJAYA BARU: "**STRATEGIC CONSEQUENCES OF INDIA'S ECONOMIC PERFORMANCE**", Academic foundation, New Delhi, 2006, p324.

[2]– د. نعيم ابراهيم الظاهر: "**إدارة العولمة وأنواعها**"، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص24.

الدولة، أو اختفائها، هي فكرة من الأفكار الشائعة في تاريخ الفكر السياسي، قالها كارل ماركس وغيره ومع ذلك فإن الدولة لم تنته ...

كذلك تتجلى العولمة في المجال السياسي في عدة جوانب أهمها: محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية، بما يعطي للدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون الدول الأخرى وخاصة دول الجنوب، بذريعة مفاهيم حقوق الإنسان، والديمقراطية، ومحاربة الإرهاب التي يجب على دول الجنوب تعلمها وتطبيقها لتندمج مع العولمة، ويمكن القول إن العولمة تسعى لإضعاف سلطة الدولة، من خلال التركيز على الإقلال من دورها، ووضع معايير عالمية لأدائها في مجالات الاقتصاد والمعلومات، يتم محاسبتها من جانب قوى العولمة على أساسها.

رابعاً–البعد الثقافي للعولمة: تعني الثقافة بمعناها الواسع: مجموع السمات الروحية والمادية، والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وأنها تشمل الفنون والآداب، وطرائق الحياة العامة والإنتاج الاقتصادي، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات.[1]

وقد تلاقحت هذه الثقافات وتحاورت، فأغنت واغتنت عبر تاريخها الطويل، من خلال التواصل الحضاري والإنساني بين الشعوب والحضارات، حتى جاءت العولمة وبدأ منظروها الترويج لنهاية التاريخ، والصراع بين الحضارات، والبقاء للحضارة الغربية الأقوى مادياً وتقنياً، وحقها في تعميم ثقافتها وقيمها على العالم أجمع.

وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية بقوله: "إن القرن القادم سوف يشهد انتشار القيم وأنماط العيش والسلوك الأمريكي". وفي هذا نزوع استعماري لغزو الآخرين، ومهاجمة الهويات الثقافية والقومية، وفرض التبعية عليها وإذابتها.[2]

ورداً على ذلك، فإن العالم الاقتصادي الأمريكي "أمارتيا سن"، ذو الأصول الهندية يرى "أن الادعاء بأن الأفكار الأساسية المؤكدة على الحرية والتسامح، قد جاءت من رحم الحضارة الغربية على مدار الألف سنة الماضية، وبأن هذه المفاهيم تبدو غريبة بدرجة أو بأخرى عن البيئة الآسيوية، إنما هو قول مرفوض جملة وتفصيلاً".[3]

[1] - المرجع السابق، ص249.

[2] - http://manifest.univ-ouargla.dz/ . إشكالية الهوية والعولمة الثقافية

[3]- Amartya Sen. **''development, as Freedom''** Anchor Books, New York, 1999, p34.

يقول أحد المهتمين بظاهرة العولمة: "نحن...أمام وضع عالمي غير مسبوق في التاريخ، تتداخل فيه الحدود الجغرافية والمعرفية، بحكم تداخل شبكات المعلومات تداخلاً يتجاوز الحدود الثقافية بين الأمم".[1]

رأى "توماس فردمان" في ثمانينيات القرن العشرين: أن العولمة من الناحية الثقافية هي، إلى حد بعيد، انتشار "الأمركة" على نطاق يشمل العالم، لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تمسك بوسائل القوة الشاملة، وفي عام 2006 وبعد التغيرات التي طرأت على العولمة، فكراً وممارسة، يقول: العولمة أسقطت الجدران ما بين الشعوب، انطلاقاً من جدار برلين، وأتاحت فرص التواصل والتعلم بين الشعوب، فالمعرفة هي تعلم من الآخر عبر الحدود.[2] ويضيف: إن محركات البحث في الإنترنت (غوغل، ياهو ....) جعلت معرفة العالم كلها تقريباً متاحة بسهولة، وبكل اللغات أمام الناس جميعاً، وإن العولمة جعلت من العالم ملعب كرة قدم، فعلى من يرغب البقاء في الملعب أن يملك القدرة، والكفاءة والرشاقة، والفعالية والتعاون، أو سيجلس على المدرجات لمراقبة المباراة".[3] وهذا ما فعلته بعض الدول والمجتمعات التي رغبت بالبقاء، وعملت من أجله، فتحولت من دول نامية، بل متخلفة، إلى دول تساهم وتشارك في بناء التقدم العلمي والتقني، وتتحول من دول مستهلكة إلى دول تصدر السلع والخدمات، والفكر والثقافة وفن الإدارة.

ويرى الباحث أن الأفراد أو مجموعات من الأفراد، قد ازداد دورهم مع بدايات القرن الحادي والعشرين، ومساهمتهم في تحريك العولمة ودفعها، فهم يزدادون قوة في كل زاوية من هذا العالم "المترابط"، عبر شبكات التواصل المختلفة، وهذه الحقبة من العولمة مكّنت وتمكّن شعوباً كثيرة من المشاركة في الاقتصاد، والسياسة والثقافة إن توفرت لديها الرغبة والإرادة، وامتلكت الإدارة، فالعولمة (من وجهة نظر عامة) لم تعد أمركة العالم، بل أتاحت الفرص للجميع، لتحويل القدرات المتعددة الكامنة تحت وفوق ترابهم الوطني، وخاصة في عقول وأدمغة أبنائهم إلى عوامل قوة وثراء.

---

[1] – نعيم ابراهيم الظاهر: "**إدارة العولمة وأنواعها**"، مرجع سابق، ص203.

[2] .توماس فريدمان: "**العالم مستو، موجز تاريخ القرن الحادي والعشرين**"، ترجمة حسام الدين خضور، منشورات دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، 2006، ص 162.

[3] – المرجع السابق، ص162.

المبحث الثـــاني

العولمة الاقتصادية

وآثارها على الاقتصاد الدولي

حظي موضوع العولمة في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في العالم، والشيء الذي لابد من الوقوف عنده، هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافياً، أو اجتماعياً، أو سياسياً. كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو عولمة الاقتصادات، فالتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم والتي أدت إلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة، هي التي ساهمت في بروز العولمة، لهذا يعد المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً وأبرزها هدفاً.

وحسب رؤية بعض الباحثين ليست العولمة إلاّ مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة، إلى الاقتصاد الدولي القائم على أنظمة إنتاجية كونية...وإدارة اقتصادية شديدة العلاقات على مستوى العالم.[1]

ومسيرة عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد بدأت منذ العقد الخامس والسادس من القرن العشرين، عندما تظافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فبعدها حدث نمو كبير في اقتصادات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ثم تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى الكثير من الدول النامية، كما ازدادت التجارة العالمية بسرعة تفوق سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المطـلب الأول-العولمــة الاقتصاديــة:

تهدف العولمة الاقتصادية إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي، وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته، وحركة عوامل الإنتاج سواء أكانت رأس مال، أو عملاً أو تكنولوجيا أو

[1] – حميد الجميلي: "**مستقبل الامن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين**"، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر 1999.

غير ذلك، وهي تساوي التطور التكنولوجي الهائل في الأسواق الدولية المفتوحة للتجارة والاستثمار، في ظل التغيير السياسي والعقائدي.

ويعرفها البنك الدولي بأنها: "نظام تجاري عالمي مفتوح، تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات، وعوامل الإنتاج، خاصة المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال".[1]

أولاً–أهدافها:

قسم الباحثون أهداف العولمة الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين هما: أهداف معلنة وأهداف خفية، ومن تلك الأهداف المعلنة الآتي[2]:

1. تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.
2. زيادة الإنتاج، وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.
3. زيادة حجم التجارة العالمية، ما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.
4. زيادة رأس المال في العالم.
5. حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها، مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار المخدرات، والمشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية المستدامة.

هذه هي أهم أهداف العولمة الاقتصادية في نظر المؤيدين لها، والتي تتفق مع ما هو معلن من أهداف في اتفاقيات إنشاء المنظمات الاقتصادية التي تخطط لسياسات العولمة الاقتصادية وتنفذها، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

أما بالنسبة لأهداف العولمة غير المعلنة، ومنها ما ينفذ على أرض الواقع، وهذا ما سوف تتم ملاحظته في معظم مباحث الدراسة فهي كما يأتي: [3]

1. هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي.
2. التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم، لتحقيق المصالح الأمريكية والأوروبية.

[1] . عبد الهادي الرفاعي وآخرون: "**العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2005، ص 200.

[2] – د. خلف فليح حسن: "**العولمة الاقتصادية**"، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010، ص365.

[3] – المرجع السابق، ص337.

3. تعميق الخلاف بين الدول، والحضارات، والمجموعات البشرية المختلفة، والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.

4. فرض السيطرة العسكرية والثقافة الغربية على الشعوب النامية، بقصد نهب مواردها وثرواتها الوطنية.

5. القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية، وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة، لإسقاط هيبة الدولة.

ويرى الباحث أن التطورات السياسية والاقتصادية والعلمية والمعرفية في بدايات القرن الواحد والعشرين قد تركت آثارها على ظاهرة العولمة، فخلقت رؤى ومفاهيم جديدة، ورسمت استراتيجيات حديثة في التعامل معها، فطريق النجاح لأية دولة أو أمة، ليس برفض ارتباطها بالجسور التي تمدها العولمة، وإنما بتحديث مؤهلاتها ومؤهلات أبنائها عبر الاستثمار الفعال في مواردها البشرية، وتمكينهم في العلوم والمعارف، والتقنيات الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات، واستثمار إبداعاتهم، وتحويل أفكارهم إلى مشاريع عمل وإنتاج، وعندها تتمكن الدولة من المطالبة بحصتها في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، بل في الحصول عليها.

ثانياً –أدواتها:

تعددت الأدوات التي استخدمتها العولمة الاقتصادية وتستخدمها لتحقق أهدافها ومنها ما يأتي:[1]

1. الشركات متعددة الجنسيات:

عملت الشركات العالمية متعددة الجنسية على عولمة النشاط الإنتاجي بآليتين مهمتين هما: التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي التي شجعت على الخصخصة، وإتباع سياسة السوق الحرة، إلى مشاركة الشركات الأمريكية والأوروبية، واليابانية في رأس مال شركات في الدول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلى أسواق العالم النامي، حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة، مما يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى المتوسط والبعيد.

2–العقوبات الاقتصادية:

تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي بحجج كثيرة منها: انتهاك حقوق الإنسان، أو مكافحة الإرهاب، أو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، أو حقوق العمال، أو محاربة المخدرات، أو حماية البيئة....

3–تداول أدوات الاستثمار غير المباشر المختلفة:

كالأسهم والسندات والعملات، وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر التي تنساب من وإلى الأسواق المالية في الدول النامية، حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم، ببيع تلك

[1] – روبرت أولبريتن وآخرون: "**أطوار التطور الرأسمالي، الازدهارات والأزمات والعولمات**"، ترجمة عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009، ص225.

الأدوات، أو شرائها بقرار من البنوك المالية، والصناديق السيادية العالمية، والشركات متعددة الجنسية، وقد تخرج تلك الأموال فجأة لمعاقبة البلد الذي لا يلتزم بما يملى عليه من شروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها، مما قد يتسبب في أزمات اقتصادية كبيرة، من مثل ما حدث لدول جنوب شرق آسيا في عام 1997 التي كان من أهم أسبابها: "التوسع في استعمال تلك الأدوات"، فقد ضارب المستثمرون الذين يتمتعون بحرية التعامل في أسواق المال في تلك البلدان على عملاتها، مما أدى إلى اضطراب أسعار صرفها، وإشاعة الرعب والتوتر وضعف الثقة بأسواقها، وأثر ذلك في القطاعات الاقتصادية الأخرى للدولة، وعرقل مسيرة النمو الاقتصادي، وكذلك أدى التعامل بالسندات والقروض قصيرة الأجل من أسواق المال العالمية، لتمويل استثمارات محلية طويلة الأجل إلى نتائج مشابهة.

4- الاتحادات والتكتلات الاقتصادية الدولية:

تمارس الاتحادات والتكتلات الدولية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحتها، دون أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى وخاصة النامية منها، وسيتم تناولها في مطلب لاحق.

ثالثاً -مؤسساتها:

اجتمع ممثلون عن أربع وأربعين دولة عام 1944 في "بريتون وودز" بالولايات المتحدة، لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وإيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول، وأسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع اتفاقية "بريتون وودز"، متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، واللذان يعتبران من أهم مؤسسات العولمة الاقتصادية، بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية.

أ . صندوق النقد الدولي:

تأسس صندوق النقد الدولي عام 1944، وبدأ مزاولة نشاطه في عام 1947، ويعد الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتيسير نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

وتقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات المتكاملة والتي تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول. وتتألف هذه الحزمة من: [1]

---

[1] - بريرة الجهام: "**الاقتصاد والتنمية**"، ترجمة حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، دار كيوان، دمشق، 2010، ص332.

1 . تخفيض عجز الموازنة عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض الدعم، ورفع الضرائب.

2 . تخفيض قيمة العملة الوطنية، وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي، دون أية رقابة من الدول المعنية.

3 . تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية والمحلية، ووضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة.

4 . تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية، ورفع الحواجز الجمركية.

5 . سياسات إدارة الطلب والتي تتركز على تحرير الأجور خاصة في القطاع العام.

6 . تحرير الأسعار.

7 . إحداث تغييرات في أسعار الفائدة، بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي.

ب . البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

بدأ البنك الدولي أعماله في عام 1946، وكان من أبرز أهدافه تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء، من خلال انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات فيها، وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء، وتقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض.

وقد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على النصيب الأكبر من حصص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين، واستخدامهما في سبيل تحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية، وفي المقابل باتت حصة الدول النامية متواضعة جداً، حيث أصرت الدول المتقدمة وباستمرار على رفض إعادة النظر في توزيع حصص الأعضاء في كل من هاتين المنظمتين الماليتين. [1]

وخلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، عانت الدول النامية من ظاهرة تنامي مديونياتها، وبرز ما يسمى بأزمة ديون العالم الثالث، ما أدى إلى جعل هذه الدول تحت وصاية الدول الدائنة مباشرة، وبشروط المؤسسات الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي) لإعادة جدولة ديونها وتجنب كارثة الإفلاس، وجاء في مقدمة هذه الشروط: العودة إلى الاقتصاد الحر، والعمل على خصخصة الاقتصاد الوطني، وإتباع سياسة التقشف، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية، ورفع الحماية عن المنتج

[1] – المرجع السابق، ص332.

الوطني، والتركيز على السياسة التصديرية، ورفع القيود عن التجارة الخارجية، واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي، وفتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط.

وكنتيجة طبيعية لهذه الشروط، تفاقمت معاناة بعض دول العالم النامية اقتصادياً، بسبب تراكم حجم المديونية، والاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم، والعجز في موازين المدفوعات، ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكانها، وكما تمت الإشارة سابقاً، فهذه من مظاهر ترجمة العولمة في هذه البلدان.

ج. منظمة التجارة العالمية:

شهد العالم مع مطلع عام 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ، حيث نصت اتفاقية مراكش 1994، على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى منظمة التجارة العالمية، ويكون لها طابع المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، كما تولت تلك المنظمة الإشراف على تطبيق قرارات جولة أورجواي، وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، وتعتبر منظمة التجارة العالمية حالياً المرجع التجاري الاقتصادي الأعلى الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية لمعظم دول العالم.

ارتبطت العولمة الاقتصادية واقعياً بالإطار الرأسمالي لعمل الاقتصاد، ما يعني استنادها إلى أساسيات عمل النظام الرأسمالي في تحققها، والتي من أبرزها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية بعيداً عن تدخل الدولة، وبدون معوقات أو عقبات، وهو ما يتضمن تحرير الاقتصاد عبر تحرير الاستثمار، والإنتاج والتجارة الداخلية والخارجية، والتحرير المالي، وغير ذلك من جوانب الاقتصاد، ما نجم عن ذلك كله "برأي الباحث" مجموعة من الإيجابيات والمزايا، بالإضافة إلى الفرص الثمينة التي استفادت منها بعض الدول في إعادة بناء ذاتها، فأعادت النظر بفلسفتها حول النمو والتطور، والخطط والاستراتيجيات، وأساليب الإدارة الحديثة، فنهضت باقتصاداتها، وتصاعدت مؤشراتها الاقتصادية والتنموية، لتصبح من الدول ذات الاقتصادات الصاعدة التي حققت مكانة اقتصادية وسياسية عالمية هامة، تركت آثارها المختلفة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وكسر احتكار القوى العالمية التقليدية الكبرى نسبياً لها، كما انعكست إيجابياً على مجتمعاتها في جميع المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، وعلى دخل أفرادها، بتحسين مستواهم المعيشي، والتعليمي والصحي وغيره، أما الدول التي لم تحسن الاستفادة من الفرص التي أتاحتها العولمة، فقد عانت وسوف تعاني من مخاطر كثيرة، انعكست بشكل سلبي على واقعها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

المطلب الثـاني-آثار العولمة الاقتصادية في الاقتصاد الدولي:

ساهمت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في بروز العولمة الاقتصادية وانتشارها، وتوسع مدى تحققها في الثمانينيات من القرن العشرين، بظهور الليبرالية الجديدة، وخاصة في فترة رئاسة "رونالد ريغان" للولايات المتحدة الأمريكية (1980- 1988) و"مارغريت تاتشر" رئاسة وزراء بريطانيا (1979- 1990) والتي تمثلت في العودة إلى أصول الرأسمالية في عمل الاقتصاد، بإطلاق قوى وآليات السوق الحرة غير المقيدة، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، وتراجعها عن دورها الاجتماعي، والعودة عن التوجه نحو تحقيق دولة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والتراجع بذلك عن التوجهات الكينزية لتدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد، حتى يتحقق من كل ذلك قيام الجهات الخاصة، أفراد وشركات، بتوسيع نشاطاتها الاقتصادية وتطويرها، دون تقييد أو تحديد، كل ذلك أسهم بشكل أساسي وفاعل في تحرير الاقتصادات، وعولمة نشاطاتها، وترك آثاره في الاقتصاد الدولي، والمتمثلة في الآتي:

1 . أثر العولمة في أسواق السلع والمال:

إن عولمة الأسواق تجد أساسها وجذورها في بدايات نشوء النظام الرأسمالي، وبالذات مع مرحلة الرأسمالية التجارية التي جاءت على أنقاض النظام الإقطاعي في أوروبا، والذي رافقه القضاء على القيود والعوائق التي كانت تفرضها الإقطاعيات التي تحد من توحيد الأسواق واتساعها، إضافة إلى ما ارتبط بهذا التوجه إبان الاكتشافات الجغرافية التي أدت إلى توسيع الأسواق شرقاً وغرباً، ثم تعززت عولمة الأسواق مع مرحلة الرأسمالية الصناعية، وما نجم عنها من تطور هائل في الإنتاج الصناعي بفضل استخدام التكنولوجيا في تحقيق هذا الإنتاج، ما أسهم في نموه بصورة كبيرة، ودفع إلى ضرورة اتساع الأسواق لضمان استمرار النمو والتطور في الإنتاج الصناعي، لما يوفر اتساع السوق من امكانيات أكبر لتصريف المنتجات، ولما يوفره أيضاً من امكانية الحصول على مستلزمات الإنتاج، وخاصة المواد الأولية

الخام، وقد ساعد في تحقيق ذلك التطور الهائل في طرق النقل ووسائله، فأسهمت في تسريع عمليات النقل، وتقليل كلفتها، ما ساعد على التوسع في الأسواق وتقريبها.[1]

وبتطور الرأسمالية من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية الاحتكارية، كنتيجة لزيادة رأس المال، وزيادة درجة تركزه، واتساع مدى تراكمه، وبروز المشروعات كبيرة الحجم، سواء المشروعات الصناعية، أم التجارية، وخاصة مع بروز المؤسسات المالية والمصرفية ذات الأموال الضخمة، والقدرة الكبيرة في خلق الائتمان المصرفي،[2] ما أدى إلى توافر القدرة لديها لتمويل المشروعات التجارية والصناعية التي تزداد حاجتها لمثل هذا التمويل مع زيادة حجومها، وتوسيع نشاطها، ما أدى إلى سيطرة المؤسسات المالية على المشاريع الصناعية والتجارية، وغيرها، ومن ثم بروز الرأسمالية المالية الاحتكارية، التي احتاجت إلى توسيع الأسواق من أجل تصريف منتجاتها، ومن أجل الحصول على المستلزمات، ولاستخدام الأموال الضخمة الموجودة لدى هذه المؤسسات المالية في الأسواق الخارجية، إضافة إلى الأسواق المحلية، وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير وواضح في توسيع الأسواق، ومن ثم في عولمتها.

وقد أسهمت التطورات التكنولوجية، وخاصة المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات، والتقنيات الحديثة، والتوسع في استخدام الحاسوب والإنترنت، بإمكانات كبيرة وغير مسبوقة، في توسيع الأسواق، وعولمتها بالشكل الذي ألغى المسافات بينها، وألغى الزمن الذي يستلزمه التعامل مع هذه الأسواق، وأزال القيود والعوائق التي تحد من اتصالها ببعضها، ما أدى إلى توحيدها في سوق عالمية واحدة.

كما ساهمت الشركات متعددة الجنسيات، ذات الإمكانات الضخمة، إلى درجة كبيرة وأساسية في اتساع الأسواق وعولمتها، نتيجة لقوتها وسيطرتها على الاقتصاد العالمي، من خلال امتلاك القدرات المالية، والإنتاجية، والاستثمارية، والقدرة على إحداث التطورات التكنولوجية، المسخرة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لاستمرار سيطرتها على معظم مجالاته وجوانبه وإنجازاته، وبذلك عولمت الإنتاج والاستثمار، والمال والتجارة، ما نجم عنه بالضرورة عولمة الأسواق سواء المتعلقة بالسلع والخدمات، أو المتعلقة بالأسواق المالية والنقدية.

2 . أثر العولمة في الشركات متعددة الجنسيات:

---

[1] – د. فليح حسن خلف: **"العولمة الاقتصادية"**، مرجع سابق، ص53.

[2]. صالح مفتاح: **"العولمة المالية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، 2002، الجزائر، ص207.

تمثل عولمة الشركات العملاقة، دولية النشاط ومتعددة الجنسيات، أحد جوانب تحقيق العولمة الاقتصادية، فنشاطها الدولي تعبير عن عولمة نشاطها، حيث ارتبط نشوء الشركات متعددة الجنسيات بتطور النشاطات الاقتصادية وعولمتها، وزيادة حجم المشروعات التي تنفذها هذه الشركات، فتجاوزت ما هو محلي، وتعدت جنسية دولتها الأم، سواء في ملكيتها، أو في نشاطها، وفي عملياتها الإنتاجية والتسويقية.

وُجدت الشركات متعددة الجنسيات منذ فترات ليست بالقليلة، حيث ارتبطت أساساً بحاجة الدول المتقدمة إليها بعد الثورة الصناعية، وازداد حجم الشركات، وازداد نشاطها لحاجتها إلى الأسواق لتصريف منتجاتها، ومن أجل توسيع السوق المحفزة على التوسع بالإنتاج والنمو، وللحصول على مستلزمات الإنتاج وعناصره، دون الاقتصار على السوق المحلية في التسوق أو التسويق. وتطور نشاط هذه الشركات بشكل أوضح في الربع الأخير من القرن العشرين، بحيث أصبحت تسيطر على العديد من النشاطات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة ومنها:[1]

. السيطرة على النشاطات الإنتاجية، وخاصة الصناعية، ما جعلها تسيطر على نسبة مهمة من إنتاج بعض المنتجات، أو يكاد ينحصر الإنتاج فيها.

. السيطرة على النشاطات التسويقية لبعض المنتجات داخل كل دولة من الدول، والسيطرة على نسبة كبيرة ومهمة من صادرات وواردت عدد من السلع والخدمات، فأصبحت بعض الشركات، وفي حالات كثيرة، هي المنتج، والبائع، والمشتري، من خلال سيطرتها على الإنتاج وتصديره واستيراده، وتسويقه في عدة دول والتي يزداد عددها في ظل العولمة الاقتصادية.

. السيطرة على النشاطات الاستثمارية عبر توفير القدرة على التوسع في النشاطات الإنتاجية.

. التحكم بالقدرات التكنولوجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي الإنتاجي، والتسويقي والاستثماري، من خلال امتلاكها القدرات المرتبطة بتوليد المعرفة التكنولوجية، ابتداء من إنتاجها ونقلها وتوزيعها، ما يعطيها القدرة على التحكم والسيطرة على كافة الأنشطة.

---

[1] – د. فليح حسن خلف: "**العولمة الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص55.

. السيطرة على النشاطات التمويلية من خلال السيطرة على المصارف الكبرى التي تعود ملكيتها لهذه الشركات، والتي تمارس عملياتها على مستوى العالم كله في إطار العولمة من خلال تحكمها بحركة هذه الأموال عبر العالم، متخطية الحدود والجنسيات، ومن خلال التعامل بها في الأسواق المالية الدولية، وأسواق الصرف التي يتم بواسطتها تحويل ونقل والتعامل بأموال ضخمة في كل وقت عبر الأسواق المنتشرة في العالم كله.

. السيطرة على المعرفة العلمية والعملية، من خلال السيطرة على البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، نتيجة امتلاكها الإمكانات المالية والفنية، والبشرية والإدارية والتنظيمية، ما أتاح لها قدرات كبيرة وواسعة في استخدام النتاج العلمي في الجوانب العملية والإنتاجية من اقتصاد المعرفة، المرتبط بصورة كبيرة في المجالات العلمية التكنولوجية الأكثر كثافة للعلم والمعرفة العلمية والعملية المعولمة.

. امتلاك القدرات الإدارية والتنظيمية المتطورة، والمهارات الفنية التي تتيح إقامة الاستثمارات وتشغيلها وصيانتها، ما يجعلها تتحكم بالنشاط الاقتصادي، ابتداء من الإنتاج، مروراً بالتشغيل، وانتهاء بالتسويق، ما يحسن من كفاءتها الإنتاجية، ومن نوعية مخرجاتها، ويحسن من قدراتها التنافسية.

سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على ما يزيد عن 90% من التجارة الخارجية الأمريكية، وعلى 80% من تجارة بريطانيا، وسيطرت المؤسسات المالية، وبالأخص البنوك، على موارد ضخمة تحركها الدول في مجال التمويل، والتعاملات المالية، بما في ذلك بيع وشراء العملات الأجنبية، وحركة الأموال اعتماداً على فروقات سعر الصرف، وسعر الفائدة.[1]

وازداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من 5503 مليار دولار عام 1990 إلى 13564 مليار دولار عام 1999، والى 18500 مليار دولار عام 2001، كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات 2509 مليار دولار، ممثلة ما نسبته 16% من إجمالي مبيعات جميع الشركات العالمية عام 2000. [2]

---

[1] – يامن خالد يسوف: "**واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص147.

[2] – بول هيرست، وغراهام طومسون: "**ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم**"، ترجمة: فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص29.

واحتلت شركة ميتسوبيشي بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184.4 مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر 500 شركة متعددة الجنسية عام 1995، والتي وصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[1]

وأدى الاندماج الحاصل بين بعض الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية، إلى ازدياد قوتها ونفوذها في السوق العالمية، حيث شهد عام 1998 اندماجاً كبيراً في قطاع توليد الطاقة الكهربائية بين "أي بي بي" السويسرية السويدية و"ألستوم" الفرنسية البريطانية، والذي نتج عنه شركة جديدة باسم "أي بي بي ألستوم بود" ومقرها بروكسل، ووصل حجم مبيعاتها الى 11 مليار دولار سنويا، وعمل فيها 54 ألف موظف منتشرين في مائة دولة، وأصبحت ثالث منافس في العالم مع الشركتين العالميتين "جنرال أليكتريك" و"سيمنس" في مجال معدات الطاقة الكهربائية.[2]

وشهد قطاع صناعة السيارات عمليات اندماج كثيرة، أشهرها اندماج الشركتين العملاقتين "ديملر بنز" الألمانية و"كرايزلر" الأمريكية في منتصف عام 1998، بعد أن ظلتا عقوداً طويلة في صراع وتنافس شديد على الأسواق، ما سمح لسيارات كرايزلر بالخروج من السوق المنحصرة فيها خلال سنوات طويلة داخل الولايات المتحدة الامريكية، ومكّن شركة ديملر بنز من اختراق السوق الأمريكية بسيارات مرسيدس الألمانية، وبلغت قيمة صفقة الاندماج 38 مليار دولار دفعتها "ديملر بينز" الألمانية مقابل سيطرتها على الادارة، وبلغ حجم مبيعات الشركة الجديدة حوالي 130 مليار دولار سنوياً، ما مكنها من دخول المنافسة مع الشركات العالمية الأخرى، مثل "جنرال موتورز" و"فورد" و"تويوتا" وغيرها. [3]

وشهد قطاع الاتصالات في السوق الأمريكية اندماجات كبيرة، أشهرها الاندماج الناتج عن شراء شركة "إي تي أندتي" لشركة تلفزيون الكيبل العملاقة "تيلي كومينيكيشنز" وعلى المستوى العالمي كانت صفقة الاندماج الكبرى في مجال الاتصالات بين شركة "دويتشه تيليكوم" الألمانية و"تيليكوم ايطاليا للاتصالات" والتي انعقدت في عام 1999، وقدرت قيمتها بمائتي مليار دولار.

وفي قطاع النفط، اشترت شركة "آركو" الأمريكية اندماج شركتي "بريتش بتروليوم" و"أموكو" عام 1999، في صفقة بلغت قيمتها 33.7 مليار دولار، وبموجبه أصبح حجم الرأسمال السوقي للشركة الجديدة 190 مليار دولار، وحققت عائدات سنوية بلغت 10 مليار دولار، وسيطرت على 70% من

---

[1] - المرجع السابق، ص37.

[2] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي: "**مقدمة في المالية الدولية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2007، ص226.

[3] - المرجع السابق، ص227.

حقول نفط ألاسكا وخليج بوردو في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب حقول الغاز الطبيعي في إندونيسيا، والصين ومختلف أنحاء العالم.[1]

ويرى الباحث أن المعطيات السابقة تؤكد القوة الإنتاجية والتسويقية للشركات المتعددة الجنسيات في السوق العالمية، وقدرتها على التحكم والسيطرة الاقتصادية، ويفسر قوة الدور السياسي والإعلامي الذي تقوم به وتؤديه على مسرح الأحداث العالمية.

3 . أثر العولمة في الاستثمار:

برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول، فأدى دوره في خدمة عملية التطور المتحققة في الدول المتقدمة منذ الثورة الصناعية من خلال توفير المتطلبات الضرورية التي تخدم توسع الاقتصاد، وتؤمن استمرارية تقدمه، بينما أعاق عملية التطور في بعض الدول النامية وزاد من تبعيتها، لأنها لم تستطع توجيه وتوظيف الاستثمارات في القطاعات المنتجة في بلادها.

ويمكن لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتوفير النقد الأجنبي، وتحقيق التقدم التكنولوجي، وتكوين وتدريب بعض القدرات والخبرات البشرية، والفنية والإدارية، ولكن هذا الاستثمار يحمّل الاقتصاد الوطني أعباء تحويل الأرباح التي تساوي في كثير من الحالات أضعاف حجم الاستثمارات الموظفة.[2]

وبالرغم من تراخي الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية، إلاً أنه عاد للظهور بقوة في ظل العولمة الاقتصادية، بما تضمنته من تحرير للأسواق والتجارة، والاقتصاد والخصخصة، وعن طريق الشركات متعددة الجنسيات، فازداد معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أعلى من نمو التجارة العالمية، ليبلغ متوسط معدل نموه في التسعينيات 12%، ووصل إلى 57% في عام 2000،[3] وهذا ما يبينه الجدول رقم (1).

---

[1] – حميد الجميلي: "**الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي**"، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، أبو ظبي، شباط 2004، ص27.

[2] – د. فليح حسن خلف: "**العولمة الاقتصادية**" مرجع سابق، ص 104.

[3] – ماري آن هالي: "**الحرية والتمويل**"، ترجمة العميد الركن المتقاعد هاني صوفي، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2008، ص21.

جدول رقم 1

مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً الوحدة: مليار دولار

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
1970	8.6	1995	95.3
1975	13.5	1998	695
1980	5.4	2000	1495
1985	13.2	2009	1198
1990	26.7	2011	1524

الأونكتاد: "تقارير الاستثمار العالمي لسنوات مختلفة" على الموقع الإلكتروني: http://unctad.org

من خلال تحليل ومتابعة محتويات الجدول رقم (1) يتبين ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 8.6 مليار دولار عام 1970، إلى 13.5 مليار دولار عام 1975، وانخفض إلى 5.4 مليار دولار عام 1980، ثم عاد للارتفاع، فتضاعف وأصبح 13.2 مليار دولار عام 1985، و26.7 مليار دولار عام 1990، ليبلغ 95.3 مليار دولار عام 1995، ثم تضاعف فوصل إلى 695 مليار دولار عام 1998، وإلى 1495 مليار دولار عام 2000، ثم انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 إلى 1198 مليار دولار، ووصل عام 2011 إلى 1524 مليار دولار.

أما بالنسبة لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية، فقد كان سالباً خلال الفترة من عام 1970 وحتى عام 1989، ما يدل على أن ما كانت تحصل عليه الدول النامية أقل بكثير مما كان يخرج منها من تدفقات استثمارية، وهو ما أثر سلباً على اقتصاداتها، ثم تحول هذا الصافي إلى موجب، بصورة واضحة ومتزايدة اعتباراً من عام 1990، وهذا يؤكد مدى التطور المتسارع للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التوجه نحو العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين والأول من القرن الواحد والعشرين، حيث أدت العديد من العوامل إلى الإسهام بذلك ومنها:

. تحرير اقتصادات الدول بشكل عام، وكثير من الدول النامية بشكل خاص، بعد سقوط النظم السياسية في الاتحاد السوفياتي، ودول المنظومة الاشتراكية.

. تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف.

. تخفيف القيود والإجراءات التنظيمية والرقابية، وتحرير الأسواق، وإزالة العقبات والقيود الرقابية.

. خصخصة المشروعات وتحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ما أدى إلى تدفق الاستثمار إلى بعض الدول النامية.

. التطور الكبير والمتسارع في وسائل الاتصال، والنقل والمعلومات، ما أدى إلى تكامل الأسواق العالمية الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي أسهم في عولمتها.

. ازدياد دور الشركات متعددة الجنسيات عبر مساهماتها ونشاطاتها في الاستثمار الأجنبي المباشر.

4 . أثر العولمة في الإنتاج:

أثرت العولمة الاقتصادية على الإنتاج، وعملت على عولمته، وعلى إعادة هيكلته وفق متطلباتها، وخاصة في الدول المتقدمة، وتتمثل بعض هذه الآثار في الآتي:[1]

. التوسع في تجزئة العمليات الإنتاجية، عامودياً وأفقياً، ونشرها على نطاق واسع من العالم، وخاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، ما يحقق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة، وبأقل تكلفة، وأحسن نوعية، وذلك حسب توافر عناصر الإنتاج، وتبعاً لأهميتها في خفض التكلفة وتحقيق الربح الأعلى.

. تركت التطورات التقنية المتسارعة في إطار العولمة، تأثيرات هامة على الإنتاج، فأعادت هيكلته، ما أتاح تنوعاً في الأنشطة الإنتاجية، وخاصة في إطار المنتج المعرفي غير المادي، المرتبط بالأفكار، والتصاميم والبرامج...

. ساهمت الاكتشافات العديدة والمتزايدة في ظل العولمة، بتوسيع وتنوع النشاطات الإنتاجية، وزيادة الإنتاج في مجال الفضاء، والطاقة البديلة، والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة الوراثية، والمواد الصيدلانية الطبية، والمجالات التكنولوجية.

[1]- د. عبد الهادي الرفاعي، وآخرون: "**العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2005، ص206.

. أدت عولمة الأسواق، وعولمة الاستثمار، في إطار العولمة الاقتصادية إلى عولمة الإنتاج، لتلبية وتغطية حاجة السوق العالمية.

. ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات بتنميط عادات الاستهلاك، وتنميط الأذواق، بدءاً من أنماط الاستهلاك الغذائي عن طريق مطاعم الوجبات السريعة، مروراً بالملابس، وصولاً إلى الأفلام والموسيقى.

إن ذلك كله ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 22.206 ترليون دولار عام 1990 إلى 50.411 ترليون دولار عام 2005، وإلى 71.707 ترليون دولار عام 2012.[1]

5. أثر العولمة في التجارة الخارجية:

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصادات الدول المتقدمة، من خلال ارتفاع نسبتها إلى الدخل والناتج القومي، وكذلك من خلال اعتماد جزء هام وأساسي من نشاطاتها على هذه التجارة، سواء المتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج، أو تصريف منتجاتها من السلع والخدمات.

وأدت العولمة الاقتصادية إلى تغيرات هامة في واقع التجارة الخارجية، يتمثل أهمها في الآتي:[2]

. ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في كافة الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، فنمت التجارة العالمية عام 1995 بنسبة 9%، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أقل من 5%، وفي عام 2000 بلغ نمو التجارة العالمية 11.2%، وبقيمة بلغت 7759 مليار دولار، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7%.

. التنوع في صادرات الدول وخاصة المتقدمة، وذلك نتيجة التوسع في نشاطاتها الاقتصادية، وقدراتها وطاقتها الإنتاجية، وكذلك التنوع في استيرادها نتيجة ارتفاع الدخول وازدياد الاستهلاك المحلي.

. ارتفاع نسبة صادرات الدول المتقدمة السلعية من إجمالي الصادرات العالمية السلعية، ارتباطاً بتطور قدراتها الانتاجية.

. أدت العولمة التجارية إلى هيمنة وسيطرة الدول المتقدمة على الصادرات التقنية عالية المستوى، سواء المرتبط منها بالسلع أو الخدمات.

---

[1] - statistical year book India, http://mospi.nec

[2] – د. فليح حسن خلف: "**العولمة الاقتصادية**"، ص 153.

. أدت العولمة التجارية إلى ارتفاع درجة الترابط والتكامل بين الدول المتقدمة، وبينها وباقي دول العالم، وإلى ارتفاع أهمية المبادلات التجارية السلعية والخدمية، والتقنية عالية المستوى. ويوضح الجدول رقم (2) حجم الصادرات العالمية من السلع والخدمات.

جدول رقم 2

حجم الصادرات العالمية من السلع والخدمات — الوحدة: مليار دولار

الصادرات العالمية	متوسط 1995. 2004	2005	2006	2007	2008	5009	2010	2011	2012
سلع وخدمات	7835	12961	14917	17366	19887	15889	18904	22276	22276

Source: IMF http://www.imf.org/ deferent years, 1995-2012.

يبين الجدول رقم (2) ارتفاع قيم الصادرات العالمية من 7835 مليار دولار متوسط الفترة الزمنية من عام 1995 وحتى عام 2004 إلى 17366 مليار دولار عام 2007، وإلى 22276 مليار دولار عام 2012، ما يدل على ازدياد النشاط التجاري وازدياد فعاليته بسبب الظروف والمناخات المناسبة لهذا النشاط بالإضافة إلى تطور البنية التحتية العالمية التي سهلت عمليات النقل.

6. أثر العولمة في التدفقات المالية:

إن جذور العولمة المالية تجد أساسها في ارتباط التدفقات المالية بين الدول بحركة التجارة الدولية، وبانتقال الأموال المتجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، إلاّ أن مدى العولمة المالية قد اتسع بدرجة كبيرة في ظل العولمة الاقتصادية التي تسارعت خطاها على أرض الواقع في نهاية القرن العشرين مرتبطة بعدة جوانب منها:[1]

. هيمنة الرأسمالية المالية على الاقتصاد الرأسمالي، نتيجة لزيادة قوة المؤسسات المالية والمصرفية، بسبب ضخامة الأموال التي تمتلكها، وخاصة في الدول المتقدمة.

[1] - ماري آن هالي: "**الحرية والتمويل**"، مرجع سابق، ص66.11.

. استخدام هذه الأموال في الأسواق المالية، والنقدية العالمية من خلال عولمتها، وعدم الاقتصار على الأسواق المحلية.

. تطور وتوسع عمل الأسواق المالية والنقدية من خلال ما وفرته العولمة من وسائل وأدوات حديثة ومتنوعة، ليشمل معظم مناطق العالم، ويزيد من قدرتها على استيعاب الأموال الضخمة.

ـ التطورات المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات، والتقنيات الحديثة، كالهاتف النقال والحاسوب والإنترنت التي أتاحت إلى درجة كبيرة الربط بين الأسواق المالية والنقدية.

. إن ضخامة الأموال المتوافرة، وبحثها عن مجالات استخدام مربحة، دفعها نحو الاستثمار المالي، وخاصة في مجال المضاربات المالية في مجال بيع وشراء العملات الأجنبية، أو المضاربة في شراء الأسهم والسندات، والأوراق المالية وكافة الأنواع الأخرى.

تعد العولمة المالية نتاجاً لعملية التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالإنتاج المالي، ما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، فأخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطاً وتكاملاً. ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:[1]

أ . المؤشر الأول: الخاص بحجم المعاملات في الأسهم والسندات عبر الحدود بين الدول الصناعية المتقدمة بالدرجة الأولى، حيث تشير العمليات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات، كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في العام نفسه[2].

ب . المؤشر الثاني: الخاص بتداول النقد في أسواق الصرف الأجنبي، حيث ارتفع متوسط حجم التعامل اليومي من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينيات، إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1990، وهو ما يزيد عن 8.4% من الاحتياطيات العالمية لجميع بلدان العالم في العام نفسه.

---

[1] – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، "**العولمة المالية**" على الموقع: http://www.ao-academy.org

[2] – صندوق النقد الدولي: "**آفاق الاقتصاد العالمي 2013**".

لقد كانت العولمة المالية من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور العديد من الأزمات المالية، وأبرزها الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997، وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007 التي انتشرت لتشمل كثيراً من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت أزمة مالية–اقتصادية عالمية.

ويرى الباحث أن العولمة قد لامست وأثّرت بالدول وبالمجتمعات والأفراد، ولا يستطيع أحد أن يتحاشى أو يتجاهل آثارها الفكرية والأيديولوجية التي حملتها، أو من حيث الممارسة العملية والمرتسمات الجلية الظاهرة بوضوح على أرض الواقع، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومن الجوانب الأخرى كافة، فالعولمة كغيرها من الظواهر الاجتماعية، تحمل بين طياتها جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وفرصاً ثمينة يمكن اقتناصها، مثلما تحمل مخاطر كثيرة يمكن تحاشيها، فالعولمة فتحت آفاقاً جديدة من العلاقات بين الدول، وكان من بعض آثارها، أنها أدت إلى اتفاق دول العالم على وضع الأهداف الإنمائية للألفية، وساعدت في التركيز على التنمية البشرية، وإدخال الأبعاد الجديدة للتقدم، بدلاً من التركيز على جانب واحد فقط، وهو التقدم الاقتصادي، وأصبحت تركز على الآثار التي يجب أن يحققها التقدم الاقتصادي، وليس على مدخلاته.

المطلـب الثالث –التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة:

تعد التكتلات الدولية ظاهرة حديثة العهد في العلاقات الدولية، بدأت تتعمق بعد الحرب العالمية الثانية (1939. 1945) في ظل انقسام العالم بين الأيديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية، حيث كانت حينذاك تعبيراً عن هذا الانقسام وتكريساً له، وتعود جذورها إلى التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات من القرن العشرين، والتي تمثلت في انهيار نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة، وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة، والتقلبات الحادة في أسعار العملات الرئيسة، وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية، ما أثر سلباً في حرية التجارة والتدفقات السلعية، خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، وانهيار الدول الاشتراكية، وتزايد أعداد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر، ما دفع إلى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية على نطاق واسع، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات "كالسوق الجنوبي "ميركوسور"

والسوق الكاريبي "كاريكوم، وتجمع الأندين في آسيا، وتجمع الآسيان لدول جنوب شرق آسيا، وتجمع "السارك" وغيرها من التكتلات والتجمعات. وسيتناول البحث بعض هذه التكتلات.

أولاً–الاتحاد الأوروبي:

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، وأكثرها اكتمالاً من حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في استكمالها، تبلغ مساحة الاتحاد 4.422.773 كيلو متراً مربعاً وعدد سكانه 505.7 مليون نسمة في عام 2013، ووصل الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد عام 2013 إلى 13.069.730 مليار يورو، وبلغت حصة الفرد منه إلى 25700 يورو، حقق الاتحاد أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي منذ بداية هذا القرن في عام 2006 حيث بلغ 3.4%، وأدنى معدل له في عام 2009 بلغ –4.5 بسبب الأزمة المالية العالمية، وارتفع إلى 0.1% عام 2013. وبلغت حجم تجارته الخارجية 3.416.371 مليار يورو عام 2013.[1]

أصبح الاتحاد الأوروبي ساري المفعول ابتداء من سنة 1993 طبقاً لمقتضيات معاهدة "ماستريخت" لسنة 1992، حيث عمل على تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وزيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية وصولاً إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية، وإصدار العملة الموحدة المتمثلة في اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، ثم تابعت الدول الأوروبية عملية الاندماج والوحدة وضم دول جديدة من أوروبا الشرقية والعمل على توسيع علاقاته الاقتصادية مع دول البحر الأبيض المتوسط من خلال ما يسمى بالشراكة المتوسطية، ويضم هذا الاتحاد 28 دولة حتى تاريخ 2014. [2]

ومن أهداف هذا التكتل خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة، وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز، وإلغاء القيود التعريفية، والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، وتعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية أو الدولية، لدخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بأن يلعب دوراً أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية العالمية، وهذا برأي الباحث يمثل أحد الأسباب الهامة للربط ما بين ظاهرة التكتلات الاقتصادية والعولمة الاقتصادية.

---

[1] - www.worldbank.org European Union. وفق حسابات الباحث.

[2] – حسن نافعة: "**الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص113.

ثانياً: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية: "NAFTA "

جاءت اتفاقية "نافتا" سنة 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1989، وبلغ حجم اقتصاده عند النشأة 7 ترليون دولار، وعدد سكانه 360 مليون نسمة، والناتج المحلي الإجمالي 760 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار،[1] وهدف التكتل إلى زيادة معدلات النمو للبلدان الأعضاء، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه، زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء، ومعالجة مشكلات البطالة بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين، ومحاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي.

ثالثا: التكتل الاقتصادي الآسيوي:

في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا وازدياد مساهماتها في التجارة الدولية، عملت بعض الدول الآسيوية على خلق تكتل اقتصادي يحقق لها مصالحها المشتركة، ويفتح أمامها آفاق التعاون في مختلف المجالات، لرفع مستوى تطورها، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها.

وفي هذا الإطار ظهر محوران للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسيفيكي: المحور الأول يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم "آسيان"، والمحور الثاني يتمثل في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة اختصاراً باسم "آيبك" والذي أصبح حالياً تكتلاً عابراً للإقليم بحيث انضمت إليه دول من خارج آسيا.

1. رابطة جنوب شرق آسيا: "ASEAN"

يتكون تكتل آسيان من سبع دول هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي واندونيسيا والفيليبين وفيتنام. وبالرغم من الوزن النسبي المحدود لهذا التكتل مقارنة مع الاتحاد الأوروبي، وتكتل أمريكا الشمالية، فقد أرسى خطة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة تعمل على تعميق مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري فيما بينها، وتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، فكان له وضع مميز في مفاوضات "الجات"، زاده قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

---

[1] - www.worldbank.org NAFTA.

2. تكتل جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية: "APEC"

يتكون هذا التكتل من دول رابطة الآسيان، بالإضافة إلى اليابان، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، وتقترب فكرة هذه الجماعة من منتدى اقتصادي، يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية، وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، بدون التزام مقنن مسبق فيما بينها.

وإضافة إلى هذه التكتلات الكبرى التي تقودها دول قوية، شهدت إفريقيا وأمريكا اللاتينية عدداً من التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأوزان الضعيفة الأثر في الاقتصاد العالمي، لأنها كانت تتشكل من دول ضعيفة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ومساهمتها في التجارة الدولية لا تمثل وزناً كبيراً.

ويجمع بين هذه التكتلات مفهوم مشترك، يتلخص في أنه لا يمكن إحراز المزيد من التقدم والتطور دون التعاون الاقتصادي فيما بين الدول والتكتلات، في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يرسخ عالمية الاقتصاد، أو العولمة.

ويلاحظ أن التكتلات تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لزيادة حجم التجارة الدولية، وتعميق الاعتماد المتبادل، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق العالم المختلفة، وهذا ما دفع بدول أخرى مثل الصين والهند، وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا إلى إقامة تجمع اقتصادي عرف باسم "بريكس"، لتعزيز وتطوير التعاون، والعلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بينها.

خلاصة الفصل: إن ظاهرة العولمة قد جاءت نتيجة لعوامل عدة، منها: الثورة المعرفية، وتطورات تكنولوجية المعلومات وثورة الاتصالات، لتتخذ مظاهر متعددة عبر التكتلات والمنظمات الدولية، من خلال أبعادها التقنية والاقتصادية، والسياسية والثقافية، وتم التركيز على الجانب الاقتصادي للعولمة، بصفته المحرك الأساسي لها، لتحقيق أهدافها في تحرير أسواق التجارة ورأس المال، وزيادة الإنتاج العالمي، بالاعتماد على مؤسساتها الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، فازداد الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وأدت التكتلات الاقتصادية الدولية إلى ارتفاع معدلات التجارة الخارجية والتدفقات المالية المختلفة.

ومثلت العولمة مرحلة متطورة من النظام الرأسمالي، أدت إلى تطورات وتغيرات هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية التي رسختها الحرب العالمية الثانية، وخاصة ظهور مجموعة من الاقتصادات الصاعدة التي استفادت من الفرص التي خلقتها العولمة، وهذا ما سيتناوله البحث في الفصل الثاني منه.

الفصل الثاني

القوى الاقتصادية الصاعدة بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: أبرز القوى الاقتصادية الصاعدة، والعوامل المساعدة على صعودها.

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الدولي بعد عام 1970، وظهور القوى الاقتصادية الصاعدة.

المطلب الثاني: مكانة القوى الاقتصادية الصاعدة ودورها في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية بين سورية ومجموعة بريكس.

المبحث الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية 2008 في القوى الاقتصادية الصاعدة.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للقوى الصاعدة خلال الأزمة المالية العالمية 2008.

المطلب الثاني: عوامل نجاح الاقتصادات الصاعدة في تجاوز الأزمة المالية العالمية عام 2008.

المبحث الأول

أبرز القوى الاقتصادية الصاعدة

والعوامل المساعدة على صعودها

تميز الاقتصاد العالمي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بقدر من النمو والاستقرار، في ظل سيطرة مركزية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتعشت حركة تراكم رأس المال، ونما الاقتصاد بمعدل بلغ 4.5% سنوياً، وانخفضت معدلات التضخم، وتراجعت معدلات البطالة، واستقرت أسعار الصرف، وتيسرت حركة المدفوعات الدولية في ضوء آليات وأحكام اتفاقية بريتون وودز، وانتعشت التجارة الدولية، واستمر نمط تقسيم العمل الدولي بين البلدان المتقدمة المتخصصة بالصناعة، والبلدان النامية المتخصصة في إنتاج وتصدير المواد الخام، واستيراد احتياجاتها من السلع المصنعة.[1]

فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها وهيمنتها على الاقتصاد الدولي، من خلال اتفاقية بريتون وودز التي جعلت الدولار الأمريكي عملة دولية، ومصدراً للسيولة العالمية، وعبر مشروع مارشال (1948–1953) لإعادة بناء القدرات والطاقات الإنتاجية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية في غرب أوروبا واليابان، والذي دفع عجلة النمو الاقتصادي في تلك البلدان، وتمكنت معها الدول الصناعية من الحصول على النفط بأسعار منخفضة، عبر شركاتها النفطية المهيمنة على اكتشاف واستخراج النفط، وتسويقه لمدة طويلة.

وازداد الإنفاق العسكري في ظل الحرب الباردة، ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية، فترك آثاره الإيجابية النشطة على الاقتصاد الرأسمالي، وازداد الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة، وعلى شؤون التعليم والصحة، والضمان الاجتماعي، وإعانات البطالة، فتوسعت دائرة السوق الداخلية، وازداد مستوى الاستهلاك الكلي في المجتمعات الصناعية، ما ساعد على استقرار النظام الاقتصادي العالمي ونموه، حتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين.

[1] – رمزي زكي: "**التاريخ النقدي للتخلف**"، سلسلة عالم المعرفة، 118، الكويت، 1987، ص 86.

المطلـب الأول-النظام الاقتصادي الدولي بعد عام 1970، وظهور القوى الاقتصادية الصاعدة:

أولاً-النظام الاقتصادي الدولي بعد عام 1970:

بدأت ملامح مرحلة جديدة يعيشها الاقتصاد الدولي بانهيار نظام اتفاقية "بريتون وودز"، بعد توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، فتم تعويم الدولار، وتعويم معظم العملات، فاشتدت المضاربات على الذهب، واضطربت حركة رؤوس الأموال، وتضررت المعاملات النقدية الدولية، وظهرت أزمة الطاقة بارتفاع أسعار البترول من 7 دولار أمريكي للبرميل سنة 1973 إلى 35 دولار أمريكي للبرميل سنة 1980، والحد من سيطرة الدول الرأسمالية على السوق العالمية للنفط.

وعانى الاقتصاد الرأسمالي في السبعينيات من القرن العشرين من أزمة التضخم الركودي، فدفعته إلى محاولة حلها على حساب الدول النامية، بتطبيق سياسات اقتصادية انكماشية على مستوى الاقتصاد الرأسمالي في الدول الغربية، فترك آثاره السلبية على الدول النامية. [1]

ويرى الباحث أن الفترة الزمنية 1979-1981 تعد فترة محورية وحاسمة، شكلت منعطفاً هاماً في بداية رسم معالم النظام العالمي الجديد، حيث شهدت خمس وقائع كبرى تركت آثارها وتداعياتها السياسية والاقتصادية، وما زالت وهي:

1. الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 والتي جعلت منها إحدى القوى الإقليمية المؤثرة، وخاصة خلال الأزمة السورية في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.
2. التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان عام 1979 الذي أدى إلى تسريع سباق التسلح، ما أسهم في انهيار المعسكر الاشتراكي، وبروز الجماعات الدينية المسلحة والمتطرفة.
3. وصول "مارغريت تاتشر" عام 1979 إلى رئاسة وزراء بريطانيا و"رونالد ريغان" في عام 1981 إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتبنيهما للنيوليبرالية السياسية والاقتصادية وترجمتها عملياً من خلال "توافق واشنطن"، الذي ساهم بشكل كبير في وضع المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية تحت نفوذهم.
4. الأزمة البترولية الثانية في عام 1979 وما تركته من آثار سلبية على النمو الاقتصادي العالمي.
5. شروع الصين عام 1980 في انتهاج سياسة اقتصاد السوق ونجاحها في تحقيق التقدم الاقتصادي الكبير، وبالتالي تعديل موازين القوى الاقتصادية العالمية، لتصبح القوة الاقتصادية الثانية في العالم،

---

[1]- د. بتول مطر عبادي: "**التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة 1970-2004**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، 2006، ص112.

وتبرز معها مجموعة الدول الصاعدة التي تعاظمت مواقعها السياسية والاقتصادية، مثل الهند والبرازيل، وكوريا وتركيا، وجنوب إفريقيا....

تباطأ النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية في الثمانينيات، منخفضاً من 3.1% سنوياً في السبعينيات إلى 1.6% سنة 1981، وأصبح سالباً عام 1982،[1] وأثر ذلك في أسعار السلع التي تصدرها الدول النامية–عدا النفط–ما أدى إلى ضعف وتيرة التنمية فيها، وفاقم أزمة ديونها الخارجية، وأثر على الاستثمار والخدمات الاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (3) معدلات النمو الاقتصادي في عقد الستينيات وما بعده من القرن العشرين في الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية.

جدول رقم 3

متوسط المعدلات السنوية للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية في العقود الأخيرة من القرن العشرين (%)

الأعوام	1970/1961	1980/1971	1990/1981
البلدان الرأسمالية المتقدمة	%4.9	%3.3	%2.8
البلدان النامية	%5.5	%5.1	%4.1

المصدر: جلال فهنك، "التنمية الصناعية العربية، سياسات الدول الصناعية حتى العام 2000" مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت 2006، ص120.

يتضح من الجدول رقم 3 هبوط متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول الرأسمالية المتقدمة، حيث وصل إلى 2.8% خلال فترة 1981. 1990، بينما كان 4.9% و3.3% خلال فترات 1961–1970 و1971–1980، بينما انخفضت في الدول النامية من 5.5% خلال الفترة الزمنية 1961–1970 إلى 5.1% خلال الفترة 1971–1980، وإلى 4.1% خلال الفترة 1981–1990، وبذلك تكون قد انخفضت في البلدان الرأسمالية بمعدل 2.1، أما في البلدان النامية بنسبة 1.4، ويعود ذلك إلى أن القطاع الصناعي لم يكن يشكل حيزاً كبيراً في اقتصادات البلدان النامية التي كان جل اقتصادها يعتمد على الزراعة، وتصدير المواد الأولية والثروات الباطنية.

[1] لجنة الجنوب: "**التحدي أمام الجنوب**"، مرجع سابق، ص211.

وتركت أزمة التضخم الركودي التي عاشها النظام الرأسمالي في السبعينيات من القرن العشرين، آثارها السلبية على اقتصادات الدول النامية، وذلك بسبب السياسة الحمائية التي انتهجتها الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا ما دفع بالدول النامية إلى المطالبة بنظام اقتصادي جديد، يحسن من إمكاناتها في تصدير المواد الأولية، وإلى المطالبة بمساعدتها على التصنيع، لتنويع تجارتها، وتنمية اقتصاداتها المتعثرة، فنشط في تلك الفترة الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي نقل مصانع وفروعاً صناعية إلى البلدان النامية، مترافقة مع التمويل والتكنولوجيا، ما أدى إلى زيادة صادراتها من المصنوعات، والوقود والمعادن والمنتجات المنجمية.[1] وهذا ما أدى برأي الباحث إلى تحسن الأداء الاقتصادي والقطاع التصديري لبعض الدول النامية، وعلى رأسها هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، ماليزيا... أو ما عرف باسم دول النمور الآسيوية.

ثانياً-ظهور القوى الاقتصادية الصاعدة:

تحول المشهد الاقتصادي العالمي خلال الـ 25 سنة الأخيرة من القرن العشرين، من سبع دول هيمنت على الاقتصاد العالمي، ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى انضمام مجموعة جديدة من الدول ذات الاقتصادات الصاعدة التي جاء تطورها بفضل تحسن أدائها بشكل مضطرد، وحفاظها على ثلاثية النمو والنجاح، المتمثلة في "تشجيع قيم الابتكار، والتحفيز، والمشاركة"[2] وهذه الثلاثية تشكل أساس النجاح لأية أمة تريد النهوض والتقدم، فالتعاون والمشاركة ما بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الاقتصادية، يؤدي إلى النجاح الاقتصادي.

برزت على المسرح الاقتصادي العالمي مجموعة من الاقتصادات التي أطلق عليها "النمور الآسيوية"، ومنها اقتصادات "تايوان وسنغافورة، وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية"، وذلك لتحقيقها معدلات نمو اقتصادي كبير في مختلف المجالات بشكل عام، وسرعة كبيرة في مجال التصنيع، ما بين الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وتحولت هذه البلدان من حالة الفقر والتخلف إلى دول ذات اقتصادات متطورة ومتقدمة، وخاصة في مجال الصناعة، محققة نمواً اقتصادياً وصل إلى 10% في بعض

[1] - محمد عبد الشفيع: **"قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد"**، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص 242.

[2] - -صندوق النقد الدولي: "**آفاق الاقتصاد العالمي 2012**"، ص 105.

السنوات، على الرغم من شح ثرواتها المعدنية والطبيعية الذي دفعها للاستثمار في التعليم، ما انعكس إيجابياً في المجالين الاقتصادي والإنتاجي، ويبين الجدول رقم (4) بعض المعطيات حول هذه الدول.

جدول رقم (4)

المؤشرات الاقتصادية لدول النمور الآسيوية عام 2000

الدولة	هونغ كونغ	سنغافورة	كوريا الجنوبية	تايوان	الوحدة
المساحة	1.092	0.638	99	36	ألف كيلومتر مربع
ن.م.إ	181	109.8	764.6	386	مليار دولار
معدل نمو ن.م.إ	10	10.1	9	2.2	%
معدل نمو الصناعة	2.1	14	17	0.5	%
متوسط دخل الفرد	25.400	26.500	16.100	17.200	ألف دولار
مساهمة الزراعة في ن.م.إ	0.1	0	5.6	2	%
مساهمة الصناعة في ن.م.إ	14.3	30	41.4	32	%
مساهمة الخدمات في ن.م.إ	85.6	70	53	66	%
نسبة السكان تحت خط الفقر	0	0	0	1	%
نسبة البطالة	4.5	3	4.1	4.5	%
الصادرات	204	137	172.5	122	مليار دولار
الواردات	215	127	160.5	109	مليار دولار
الإنفاق على التعليم من GDP	4.5	3	4.8	2.7	%
الإنفاق على البحث العلمي من GDP عام 2008	2.1	2.6	3.4	2.63	%

Source : http://data.worldbank.org/country

يبين الجدول رقم (4) ما يلي:

- ضيق مساحة دول النمور الآسيوية، حيث تأتي كوريا الجنوبية بالمرتبة الأولى بمساحة تبلغ 99 ألف كيلومتر مربع، تليها تايوان بمساح قدرها 36 ألفاً، ثم هونغ كونغ 1.092 ألفاً، وتأتي بالمرتبة الأخيرة سنغافورة بمساحة قدرها 0.638 ألف كيلو متر مربع.
- تأتي كوريا الجنوبية بالمرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي البالغ حوالي 765 مليار دولار، تليها تايوان 386 مليار، ثم هونغ‌كونغ 181 مليار، فسنغافورة 109 مليار دولار
- تأتي سنغافورة بالمرتبة الأولى من حيث نمو معدل الناتج الإجمالي البالغ 10.1%، يليها هونغ كونغ ثم كوريا الجنوبية فتايوان.
- تأتي كوريا الجنوبية بالمرتبة الأولى من حيث نمو الصناعة بمعدل قدره 17%، يليها سنغافورة 14%، هونغ‌كونغ 2.1%، تايوان 0.5%.
- حققت سنغافورة أعلى متوسط دخل للفرد على مستوى النمور الآسيوية بمقدار 26500 دولار أمريكي، يليها هونغ كونغ 25400 دولار، تايوان 17200 دولار، وكوريا الجنوبية 16100 دولار.
- تساهم الزراعة بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي لدول النمور الآسيوية، أعلاها في كوريا الجنوبية حيث تبلغ 5.6%.
- تساهم الصناعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي كوريا الجنوبية بالمرتبة الأولى بنسبة 41.4%، تليها تايوان 32%، ثم سنغافورة 30%، وأخيراً هونغ‌كونغ بمعدل 14.3%.
- تساهم الخدمات بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لدول النمور الآسيوية، وتأتي هونغ كونغ بالمرتبة الأولى بنسبة 85.6%، يليها سنغافورة 70%، ثم تايوان 66%، فكوريا الجنوبية 53%.
- لا يوجد في دول النمور الآسيوية أناس يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة من يعيشون تحت خط الفقر في تايوان لا تتعدى 1%.
- انخفاض معدلات البطالة في دول النمور الآسيوية بوجه عام، فبلغت 4.5% في كل من تايوان وهونغ‌كونغ، وتنخفض إلى 4.1% في كوريا الجنوبية، و3% في سنغافورة.
- معدلات الصادرات في دول النمور الآسيوية من أعلى المعدلات في العالم، بلغت 204 مليار دولار في هونغ كونغ، و172.5 مليار دولار في كوريا الجنوبية، و137 مليار دولار في سنغافورة، و122 مليار دولار في تايوان.

- تحتل كوريا الجنوبية المركز الأول في الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، بنسبة 4.8% و3.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي بين دول النمور الآسيوية، يليها كل من هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان في مجال الإنفاق على التعليم، وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ في مجال الإنفاق على البحث والتطوير.

وركزت النمور الآسيوية على تصدير صناعاتها إلى الدول المتقدمة، وانفتحت اقتصادياً على الخارج، عبر إزالة كافة القيود والمعوقات التي تمنع استقطاب الاستثمارات الخارجية، وشكلت هذه الدول بتجربتها الاقتصادية أنموذجاً للدول ذات الاقتصادات الصاعدة في نهاية القرن العشرين، كالصين والهند وغيرها من الدول.

تعرضت اقتصادات النمور الآسيوية إلى أزمة اقتصادية حادة في الفترة 1997-1998 واستطاعت الخروج منها عندما تعلمت من أخطائها، فتابعت إكمال مسيرتها الاقتصادية، ووصل مجموع قيمة احتياطاتها النقدية من العملة الأجنبية إلى 3 تريليونات دولار، وتضاعف تدفق رأس المال إلى أسواقها حوالي 6 مرات، وارتفعت حصتها من التجارة الخارجية العالمية، حدث ذلك كله عندما حلّلت وحددت أسباب الأزمة، وقامت بإصلاحات مالية ونقدية جادة وشفافة، فأعادت هيكلة اقتصاداتها، وتنظيم مؤسساتها المالية، وفرضت الرقابة على تحركات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، وأسس ومعايير استثمارها في قطاعات اقتصادية محددة، وقد استند ذلك إلى عاملين شكلا رافعة لإعادة البناء وهما:[1]

1. الاستثمار الجيد للقروض المقدمة من صندوق النقد الدولي (17 مليار لتايوان، 50 مليار لإندونيسيا، 58 مليار دولار لكوريا الجنوبية.....)
2. وجود ثروة بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً تمكنت من استثمارها في التنمية الاقتصادية.

ومع عولمة الإنتاج، لم تعد الدول المتقدمة بمفردها مسيطرة على الصناعة، بل أصبحت آسيا مصنعاً جديداً، تتدفق منه المنتجات إلى جميع دول العالم، بسبب تدني أجور اليد العاملة فيها، وتوافر المهارات البشرية المناسبة، وتحولت مجموعة من الدول النامية الكبيرة، بقيادة الصين والهند، إلى دول ذات اقتصادات صاعدة، تسعى للحصول على حصة كبيرة من النمو العالمي، وظهرت معها دول مثل البرازيل

[1] – إياد مهدي عباس: "**النمور الأسيوية .. من دول فقيرة إلى دول صناعية**"، جريدة المدى الإلكترونية اليومية، الملحق الاقتصادي.
http://almadasupplements.com

وإندونيسيا، والمكسيك وروسيا، وجنوب إفريقيا وتركيا، وفيتنام وغيرها، ليبدأ تحول ميزان القوى الاقتصادية بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

لعبت القوى الاقتصادية الصاعدة دوراً في تقديم مقترحات الإصلاح، مثل اقتراح إندونيسيا القاضي بتغيير معايير الإقراض من المؤسسات المالية الدولية، ومشاركة الهند الواضحة في وضع معايير الحوكمة الاقتصادية العالمية، وفي تشكيل النظام العالمي، وهذا ما يجب أن يدفع مجموعة الدول النامية أيضاً، للمشاركة والمساهمة في تشكيل وإدارة النظام الاقتصادي العالمي الذي يحفظ حقوق جميع الأطراف. [1]

ويرى الباحث أن الدول المتقدمة ماتزال أغنى الدول من حيث نصيب الفرد من الدخل، ولكن اقتصاداتها لم تعد الأكبر والأسرع نمواً، أو الأكثر ديناميكية، ولم تعد هي الوحيدة في ممارسة النفوذ بتوجيه السياسات المالية والتجارية العالمية، عبر المؤسسات التي قادت الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بل ظهرت على المسرح الدولي مجموعة من الدول ذات الاقتصادات الصاعدة التي شكلت محركاً للاقتصاد العالمي من جهة، ومحاوراً فاعلاً على طاولة بناء النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد من جهة ثانية.

المطلب الثـاني-مكانة القوى الاقتصادية الصاعدة ومركزها في الاقتصاد العالمي:

أولاً-مكانة القوى الاقتصادية الصاعدة:

يعد البلد صاعداً بالنسبة لرجال المال، إذا كان منفتحاً على الاستثمارات العالمية، أما بالنسبة للاقتصاديين فإن البلد الصاعد هو الذي أسس تنميته على الانفتاح الاقتصادي والتصنيع، وهكذا يقسم العالم إلى بلدان متقدمة وبلدان صاعدة، وبلدان غير صاعدة.[2]

ويرى الباحث أن القوى الاقتصادية الصاعدة تمثل مجموعة من البلدان متوسطة الدخل، أخذت تتكامل بسرعة مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وبعد تعرضها لأزمات مختلفة في نهايته، نالت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مكانة هامة، بتسجيلها معدلات نمو كبيرة، مع إبقاء التضخم، وغيره من المشكلات الأخرى المحتملة تحت السيطرة إلى حد كبير.

---

[1] - صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية، **"الأسواق الصاعدة تشب عن الطوق"**، ديسمبر 2010، ص7.

[2]. إيريك بوتيه وميشيل فوكان: **"التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية"**، تعريب د. صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص8.

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية في توزيع إجمالي الناتج المحلي العالمي بين مختلف الاقتصادات، فخلال الفترة من 1960-1985 استحوذت الاقتصادات المتقدمة على ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقيساً بالدولارات الجارية والمعدلة، لمراعاة الفروق في تعادل القوة الشرائية بين البلدان المختلفة، فانخفضت هذه الحصة تدريجياً مع الزمن إلى 57% عام 2008-2009، وارتفعت حصة الأسواق الصاعدة من 17% في الستينيات، لتصل إلى متوسط قدره 31%، خلال فترة التكامل التجاري والمالي العالمي الذي أتاحته العولمة، ووصلت إلى 40% تقريباً في عام 2008- 2009.[1]

وبهذا تتضح الأهمية المتزايدة للاقتصادات الصاعدة، من خلال مساهمتها في نمو الناتج الإجمالي العالمي الذي بلغ 3.4% في الفترة 1973-1985، حيث ساهمت الاقتصادات المتقدمة بنحو 60% منه، وفي الفترة ما بين 1986-2007 بلغ متوسط نمو الناتج العالمي 3.7% ساهمت الاقتصادات الصاعدة بنحو 47% منه، وانخفضت حصة مساهمة الاقتصادات المتقدمة إلى نحو 49%.[2]

وخلال الأزمة المالية العالمية 2008، أصبحت الاقتصادات الصاعدة هي المحرك الوحيد لنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال 2008-2009، في الوقت الذي عانت فيه الاقتصادات المتقدمة من انكماش عميق، واستمرت مساهمة الاقتصادات الصاعدة في النمو خلال الأزمة وما بعدها. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم وفي الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة

لسنوات مختلفة من 1995-2012 %

	متوسط 1995-2004	2005	2007	2008	2009	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي العالمي	3.6	4.6	5.4	2.8	0.6-	4.0	3.2

[1] - Statistical Year Book India 2013, http://mospi.nic.in

[2] - مجلة التمويل والتنمية: **"الأسواق الصاعدة تشب عن الطوق"**، مرجع سابق، ص7.

في الاقتصادات المتقدمة	2.8	2.6	2.8	0.1	3.5-	1.6	1.2
في الاقتصادات الصاعدة	4.9	7.3	8.8	6.1	2.7	4.6	5.1

Source: World Bank, http://data.worldbank.org/country, Different years, 1995-2012.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى أعلى مستوى له في عام 2007، حيث وصل إلى 5.4%، وذلك قبل حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 لينخفض بعد ذلك إلى معدل سلبي قدره -0.6، وذلك في عام 2009، ثم ارتفع النمو إلى مستوى إيجابي قدره 3.2% عام 2012، وهذ يدل على قدرة وإمكانية دول العالم في اجتياز الأزمة المذكورة، وامتصاص آثارها، واستعادة القدرة على النمو من جديد.

وبالمقارنة ما بين معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة، يتبين أن الأخيرة استحوذت على النسبة الأكبر من معدلات النمو الاقتصادي، فوصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى 8.8% قبل الأزمة المالية، وعلى الرغم من تراجعه إلى 2.7% عام 2009، لكنه عاود الصعود فوصل إلى 5.1% عام 2012، في الوقت الذي سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي للدول ذات الاقتصادات المتقدمة نمواً سلبياً بمقدار -3.5% عام 2009، وعلى الرغم من صعوده لكنه لم يستطع الوصول إلى نسبة أكبر من 1.2% المسجلة عام 2012، وتدل هذه المعطيات على أن الاقتصادات الصاعدة قامت بالدور الأكبر والأهم في قيادة النمو الاقتصادي العالمي، وفي محاولة تجاوز الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها السلبية في الأعوام اللاحقة.

ثـانياً-دور الاقتصادات الصاعدة عالمياً:

إن تزايد وارتفاع الدور الاقتصادي للاقتصادات الصاعدة، جعل منها قوة فاعلة ومهمة في تحديد الأولويات العالمية من خلال وجودها وجهودها في مجموعة الاقتصادات الكبرى العشرين، ومجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد الدولي، حيث أصبح رأي ودور الاقتصادات الصاعدة أكثر ثقلاً من ذي قبل، وهذا ما أعطاها دوراً كبيراً في توجيه الحوار واتخاذ القرار في مجموعة من القضايا الاقتصادية

والبيئية والسياسية العالمية، وقد اتضح بشكل فاعل وأساسي في الأزمة السورية، حيث شكل وجودها ودورها الفاعل في المنظمات الدولية وخارجها عاملاً أساسياً في مواجهة سياسة القطب الواحد، المستندة إلى القوة العسكرية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتكريسها في أعقاب انهيار الكتلة الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفييتي. ويوضح الجدول رقم (6) تصنيف الاقتصادات العالمية المتقدمة والصاعدة، حسب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، وعدد السكان في عام 2013.

جدول رقم (6)

الناتج المحلي الإجمالي العالمي

وحصة الدول المتقدمة والصاعدة والنامية منه، وعدد السكان في عام 2013

	عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	صادرات السلع والخدمات (%)	عدد السكان (%)
العالم	188	74665	100	100
الاقتصادات المتقدمة	35	%50.1	61.2	14.9
الاقتصادات الصاعدة والنامية	153	%49.9	38.8	85.1

Source : IMF, http://www.imf.org

يبين الجدول رقم (5) والجدول رقم(6) انخفاض حصة اقتصادات الدول المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكنها برأي الباحث ما زالت تمثل ثقلاً نوعياً كبيراً، فعلى الرغم من أنها تحتوي على 14.9% من سكان العالم، فإن ناتجها المحلي الإجمالي يعادل 50.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي التي تمتلك القاعدة الصناعية الأكبر والأضخم، المستندة إلى معدلات مرتفعة من الابتكار والإبداع.

وحققت الاقتصادات الصاعدة نمواً واضحاً في أحجام وأسعار التجارة العالمية، منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين وحتى عام 2012، مروراً بالأزمة المالية العالمية 2008، وهذ ما يوضحه الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

التغيرات السنوية في أحجام وأسعار التجارة العالمية 1995-2004 %

البيان	متوسط 1995-2004	2006	2007	2008	2009	2011	2012
تغيرات حجم صادرات الدول المتقدمة	6.3	8.8	7.0	2.4	11.6-	5.6	1.9
تغيرات حجم صادرات الدول الصاعدة والنامية	8.7	11.0	9.8	4.3	7.9-	6.4	3.7
تغيرات حجم واردات الدول المتقدمة	6.8	7.7	5.5	1.0	12.1-	4.7	1.0
تغيرات حجم واردات الدول الصاعدة والنامية	8.2	12.3	14.8	8.4	8.3-	8.6	4.9

Source: IMF, different years, 1995-2012. http://www.imf.org

وبالمقارنة من خلال معطيات الجدول رقم (7) يتبين، أن صادرات الاقتصادات الصاعدة حققت تغيراً موجباً ما بين عامي 1995-2004 مقداره وسطياً 8.7% مقابل 6.3% لصادرات الدول المتقدمة، وأن نسبة التغير في صادرات الدول المتقدمة قد تراجعت من 6.3% متوسط السنوات 1995-2004 إلى 1.9% عام 2012، أي بنسبة 70%، أما تغير صادرات الدول الصاعدة فكان من 8.7% إلى 3.7% خلال الفترة الزمنية نفسها، أي أنها قد تراجعت بنسبة 42% فقط.

وبالنسبة للواردات، فقد انخفضت واردات الدول المتقدمة من 6.8% متوسط 1995-2004 إلى 1% عام 2012، بنسبة قدرها 85%، أما واردات الدول الصاعدة، فقد انخفضت من 8.2% إلى 4.9% خلال الفترة الزمنية نفسها، أي بنسبة 40%، وهذا يعطي دلالة على أن التجارة الخارجية للدول الصاعدة بقيت أكثر نشاطاً وحيوية بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

وعملت الاقتصادات الصاعدة على ممارسة دورها في قيادة وتوجيه الاقتصاد العالمي عبر منتديين هما:

أولاً: مجموعة العشرين:

توصف مجموعة العشرين بأنها منتدى غير رسمي، يدعم المناقشات البناءة والمفتوحة فيما بين دول السوق البارزة والدول الصناعية، حول القضايا الأساسية المتعلقة باستقرار الاقتصاد العالمي، ومن خلال مساهمتها في تقوية الهيكل المالي العالمي، وإتاحة فرص الحوار حول السياسات الداخلية للبلاد، والتعاون الدولي فيما بينها، وحول المؤسسات المالية الدولية، فتقوم مجموعة العشرين بتدعيم حركة النمو والتطور الاقتصادي في شتى أنحاء العالم.

جاء قرار تأسيس مجموعة العشرين خلال اجتماع وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية، في مجموعة الدول الصناعية السبع التي تضم كلاً من (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، كندا، وإيطاليا) بواشنطن في أيلول 1999، وذلك في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية 1997، وقد تأسست المجموعة تنفيذاً لالتزام قمة السبع في حزيران 1999 بإنشاء آلية غير رسمية للحوار بينها وبين الاقتصادات الصاعدة.[1]

ضمت المجموعة في أول اجتماع لها، عقد في برلين 15. 16 كانون الأول 2009، مجموعة الدول الصناعية السبع، بالإضافة إلى اثنتي عشرة دولة من الدول ذات الاقتصادات الصاعدة هي: الأرجنتين، استراليا، البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، جنوب أفريقيا، روسيا، المملكة العربية السعودية، كوريا الجنوبية، تركيا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي العضو العشرين المكمل للمجموعة، وكل من مدير صندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير.[2]

يعود السبب المباشر في تأسيس مجموعة العشرين، إلى تصاعد وتيرة الأزمات المالية خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين، والتي كان موطنها أسواق بعض الاقتصادات الصاعدة،

---

[1]- عبد المنعم سعيد: "**مجموعة العشرين واعادة هيكلة الاقتصاد العالمي**"، الأهرام الرقمي. http://digital.ahram.org.eg

[2]- المرجع السابق.

سواء في شرق آسيا، أو في أمريكا اللاتينية، والتي امتدت انعكاساتها السلبية لتطال استقرار النظام المالي الدولي، وكشفت المناقشات الدولية لتجنب الأزمات المستقبلية، ضرورة مشاركة مجموعة الاقتصادات الصاعدة في عملية صناعة القرار الخاص بالقضايا ذات الصلة بالاقتصاد العالمي بشكل عام، وبالنظام المالي الدولي بشكل خاص، بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية الدولية الراهنة، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، ومجموعة الدول الصناعية السبع على معالجة هذه الأزمات.

تمتلك مجموعة العشرين كتلة بشرية كبيرة تعادل ثلثي سكان الكرة الأرضية، وتساهم بما يقارب 85% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبما يزيد عن 80% من التجارة العالمية بما فيها التجارة الداخلية للاتحاد الأوروبي،[1] ويبين الجدول رقم (8) مساحات وعدد سكان، والناتج المحلي الإجمالي والفردي، ومدفوعاتها لشراء الطاقة، لدول مجموعة العشرين.

جدول رقم (8)

مساحة وعدد سكان، والناتج المحلي الإجمالي والفردي

ومدفوعاتها لشراء الطاقة، لدول مجموعة العشرين

البلد	المساحة/ مليون كيلومتر مربع	السكان/ مليون	الناتج المحلي الإجمالي/ مليار دولار		الناتج المحلي الفردي/ ألف دولار		مدفوعاتها لشراء الطاقة/ مليون دولار	
		2013	2010	2013	2010	2013	2010	2013
الأرجنتين	2766890	41.49	367.56	488.21	9,162.21	11,766.48	638.73	777.95
أستراليا	7686850	23.21	1,249.25	1,505.28	56,342.54	64,863.17	872.03	999.60
البرازيل	8511965	198.29	2,142.91	2,242.85	11,088.60	11,310.88	2167.46	2423.31
كندا	9976140	35.11	1,614.07	1,825.10	47,530.60	51,989.51	1362.24	1526.08
الصين	9596960	1360.76	5,930.39	9,181.38	4,422.66	6,747.23	10039.90	13395.4
فرنسا	547030	63.66	2,569.82	2,737.36	40,943.40	42,999.97	2114.09	2278.00
ألمانيا	357021	80.80	3,310.60	3,635.96	40,495.85	44,999.50	2926.46	3232.55
الهند	3287590	1243.34	1,708.54	1,870.65	1,430.19	1,504.54	4129.97	5069.16
إندونيسيا	1919440	247.95	709.34	870.28	2,984.93	3,509.82	1025.61	1292.85
إيطاليا	301230	59.69	2,059.19	2,071.96	34,789.38	34,714.70	1743.45	1807.83
اليابان	377835	127.34	5,495.39	4,901.53	42,916.74	38,491.35	4351.13	4698.81
المكسيك	1972550	118.40	1,050.85	1,258.54	9,194.43	10,629.88	1602.51	1842.56
روسيا	17075200	142.93	1,524.92	2,118.01	10,671.21	14,818.64	2222.11	2556.20
السعودية	1960582	29.99	526.81	745.27	19,112.70	24,847.16	746.27	937.16

[1] - **Statistical Year Book India 2013**, INDIA, G20 AND THE WORLD, p8.

ج.إفريقيا	1219912	52.98	365.17	350.78	7,171.71	6,620.72	523.69	596.53
كوريا	98480	50.22	1,014.89	1,221.80	20,540.18	24,328.98	1455.50	1666.76
تركيا	780580	76.48	731.54	827.21	10,020.67	10,815.46	962.02	1174.23
بريطانيا	244820	64.09	2,296.93	2,535.76	36,891.36	39,567.41	2200.90	2390.87
الولايات المتحدة	9629091	316.37	14,958.30	16,799.70	48,294.15	53,101.01	14958.3	16799.7
الاتحاد الأوروبي	4324782	504.89	16365.53	17371.62	30254.74	32151.66	15210.52	16260.64
دول المجموعة[*]	78310166	4333.1	49626.47	57187.63	11747	13197	56042.37	64465.55
العالم	**510072000**	**7095.22**	**64019.54**	**73982.14**	**9322.97**	**10352.67**	**75099.38**	**86995.06**
نسبة المجموعة من العالم %[*]	15.35	61.07	74.43	77.29	126	127.47	74.62	74.10

Source: INDIA, G-20 AND THE WORLD, Different years. http://mospi.nic.in

يتبين من خلال الجدول رقم (8) أن المساحة الجغرافية لمجموعة العشرين (باستثناء الاتحاد الأوروبي) بلغت 78.310.166 مليون كيلو متراً مربعاً، ما يعادل 15.35% من مساحة العالم، وعدد سكانها 4.333 مليار نسمة، ما يعادل 61.07% من سكان العالم، وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 49626.47 مليار دولار، ما يعادل 74.43% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ارتفع إلى 57187.63 مليار دولار عام 2013، ما يعادل نسبة 77.29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبلغ متوسط الناتج المحلي الفردي 11747 دولار عام 2010، مقابل 9322.97 دولار للناتج المحلي العالمي الفردي، ارتفع إلى 13197 دولار عام 2013، ما يمثل نسبة 127.47% من الناتج الفردي العالمي، وبلغت مدفوعات مجموعة العشرين على شراء الطاقة 56.042.37 مليار دولار عام 2010، ارتفعت إلى 64.465 مليار دولار عام 2013، ما يعادل 74.10% من مدفوعات العالم لشراء الطاقة.

ويرى الباحث أن هذه المؤشرات تدل على بداية دول مجموعة العشرين مرحلة جديدة من النمو، بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وأن انضواء عدد من الدول ذات الاقتصادات الصاعدة في إطار مجموعة العشرين، حقق انتشاراً جغرافياً يمثل أقاليم العالم، وانتماءاتها الأثنية والثقافية، وخفف من حدة ووطأة

[*]- دول المجموعة الـ 19 من دون دول الاتحاد الأوروبي غير المنضوية في إطار المجموعة، وفق حسابات الباحث.

[*]- وفق حسابات الباحث.

قرارات الدول الصناعية السبع السياسية والاقتصادية، وأعطى هذه المجموعة ثقلاً اقتصادياً نوعياً، ودرجة عالية من الشرعية للتأثير في النظام المالي والاقتصادي الدوليين.

كما ويرى أن هذه الاقتصادات تواجه قضايا سياسية داخلية كبرى، يمكن أن تحد من نموها، إن لم تتمكن من معالجتها، ومن تنمية السوق المالية بشكل أفضل، لتوجيه مدخراتها المحلية والأجنبية، للاستثمار المنتج على نحو أفضل وأكفأ، والتركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية، بدلاً من التركيز فقط على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بوصفه غاية أو هدفاً، دون النظر إلى العواقب المتعلقة بعدالة التوزيع وبالبيئة.

ثانياً: مجموعة "بريكس":

وهي كتلة حديثة العهد نسبياً، تأسست على مرحلتين: الأولى باجتماع وزراء خارجية دول أربعة اقتصادات صاعدة هي: الصين والبرازيل وروسيا والهند، عام 2006، فعرفت حينها باسم مجموعة "بريك"، والمرحلة الثانية بدخول دولة جنوب أفريقيا إلى هذه الكتلة عام 2010، فصارت تعرف بمجموعة "بريكس" (الأحرف الأولى من أسماء دول هذه المجموعة)، وتضم نصف سكان العالم، ومجموع الناتج المحلي الإجمالي لها يعادل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.

تعمل مجموعة "بريكس" على تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر توازناً، فالقوة الجمعية لاقتصادات دول "بريكس" لا يمكن تجاهلها من حيث وزنها وتأثيرها الذي أصبح ذو أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في ظل الواقع الذي تعيشه الاقتصادات التقليدية الكبرى على الكرة الأرضية، والتي تعاني من تراكم كبير وثغرات ومشكلات في سياساتها المالية والنقدية، بشكل أدى إلى نمو متواضع غير مسبوق في اقتصاداتها، وتزايد في عدد العاطلين عن العمل، واضطرابات وإشكاليات مربكة، وخصوصاً في توفير التمويل لأسواقها الاقتصادية، ومعاناتها من ظهور مشكلة الديون السيادية، فساهمت "بريكس"، إلى حد ما، في تسريع عملية انتقال القوة الاقتصادية نسبياً من الغرب إلى الشرق، حيث تشهد دول "بريكس" انتشاراً واسعاً وسريعاً، لانتقال شرائح سكانية واسعة من الفقر إلى أوضاع أفضل، وأصبحت هذه الدول محركاً ومشاركاً في قيادة الاقتصاد العالمي.

إن النمو السريع والعالي للأسواق في مطلع القرن الحادي والعشرين، تقوده دول "بريكس" التي تمتلك الاحتياطي العالمي الأكبر من العملة النقدية، بالمشاركة مع مجموعة من الدول ذات الأسواق الناشئة الأخرى، مثل إندونيسيا، والمكسيك وكوريا الجنوبية. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

احتياطي العملات الأجنبية القابلة للتبادل في دول "بريكس" ودول المقارنة

من عام 2010 لغاية عام 2013 (مليار دولار)

الدولة/ العام	2010	2011	2012	2013
البرازيل	288.5	352	373	358
الصين	2913	3254	3387	3880
الهند	300.4	298.7	300.4	298.1
إندونيسيا	96	110.1	112.7	99.3
جنوب إفريقيا	43.8	48.7	50.6	49.7
روسيا	479.2	497.4	537.8	509.6
فرنسا	165.8	168.4	184.5	145.1

Source: INDIA, G-20 AND THE WORLD, Different years. http://mospi.nic.in

يشير الجدول رقم (9) إلى ارتفاع احتياطيات الدول المختارة من مجموعة الدول ذات الاقتصادات الصاعدة، أو استقرارها في المستوى ذاته، دون تسجيل أية تراجعات حادة، فقد ارتفع احتياطي البرازيل من 288 مليار دولار عام 2010 إلى 358 مليار عام 2013، والصين من 2913 مليار دولار إلى 3880 ملياراً، وارتفع احتياطي كل من روسيا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا أيضاً، أما الاحتياطي الفرنسي فسجل تراجعاً من 165.8 مليار دولار عام 2010 إلى 145.1 مليار دولار عام 2013، ويعود ذلك برأي الباحث إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصاعدة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

جدول رقم (10): نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس ودول المقارنة (%)

الدولة/ العام	2003	2005	2008	2010	2013
البرازيل	1.1	3.2	5.2	7.5	2.5
الهند	7.9	9.3	3.9	10.3	5.0
الصين	10	11.3	9.6	10.4	7.7
إندونيسيا	4.8	5.7	6.0	6.2	5.8
جنوب إفريقيا	2.9	5.3	3.6	3.1	1.9
روسيا	7.2	6.4	5.2	4.5	1.3
الولايات المتحدة الأمريكية	2.8	3.3	0.3-	2.5	2.2
فرنسا	0.8	1.6	0.2	2.0	0.3

Source: INDIA, G-20 AND THE WORLD, Different years. http://mospi.nic.in/

يتبين من الجدول رقم (10) ما يلي:

- استطاعت الصين تحقيق أعلى مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين دول بريكس ودول المقارنة، حيث نما بنسبة 10% في عام 2003، و11.3% عام 2005، و9.6% عام 2008، ولكنه تراجع إلى 7.7% عام 2013، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- نما الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل بنسبة 1.1% عام 2003، وارتفع إلى 3.2% عام 2005، و5.2% عام 2008، وارتفع إلى 7.5% عام 2010.
- نما الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا بنسبة 2.9% عام 2003، وارتفع إلى 5.3% عام 2005، وتراجع إلى 3.6% عام 2008.
- نما الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بمعدل 7.2% عام 2003، وبمعدل 6.4% عام 2005، و5.2% عام 2008، وانخفض إلى 1.3% عام 2013 بسبب العقوبات الغربية على روسيا.

- نما الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا بمعدل 4.8% عام 2003، و6% عام 2008، وبمعدل 5.8% عام 2013.

- لم تتمكن دولتا المقارنة، المتقدمتين اقتصادياً، من تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي موازية لما حققته دول بريكس خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية من 2.8% عام 2003، إلى معدل سلبي قدره -0.3% عام 2008، وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا من 0.8% عام 2003، إلى 0.2% عام 2008.

واستمرت بلدان مجموعة "بريكس" في احتلال مركز الريادة بين البلدان المستثمرة الناشئة، في مجال مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفعت التدفقات الواردة من هذه الاقتصادات الخمسة من 7 مليار دولار عام 2000 إلى 145 مليار دولار عام 2012، مشكّلة بذلك نسبة 10% من المجموع العالمي، وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان يزداد باطراد، وخاصة في أفريقيا، وتقدمت الصين في مصاف كبار المستثمرين، حيث صعدت من المرتبة السادسة عالمياً إلى المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.[1]

وارتفع معدل الادخار من الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح في دول البريكس، كما يبينه الجدول رقم (11).

جدول رقم (11)

إجمالي الادخار من الناتج المحلي الإجمالي في دول "بريكس" ودول المقارنة 2010-2012 %

الدولة/ العام	2010	2011	2012
البرازيل	18	17	15
الصين	52	50	51
الهند	34	32	30
إندونيسيا	32	32	31

[1]- محمد العسومي "**مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية**" آفاق المستقبل، مجلة سياسية اقتصادية استراتيجية، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 19، 2013، ص 64.

جنوب إفريقيا	17	17	13
روسيا	27	30	28
فرنسا	17	18	18

Source: INDIA, G-20 AND THE WORLD, Different years, 2010-2012.

http://mospi.nic.in

يبين الجدول رقم (11) أن أعلى مستويات الادخار سجلت في الصين، وتراوحت ما بين 52% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، و51% عام 2013، تلتها الهند التي تساوت مع دولة المقارنة إندونيسيا، وتقدمت روسيا التي حققت نسبة 27% و28% في عامي 2010 و2011 على التوالي على دولة المقارنة الأخرى وهي فرنسا ذات النسبة 17% و18% خلال العامين المذكورين، ويعود ارتفاع الادخار في دول بريكس برأي الباحث إلى عدة أسباب منها: انخفاض معدل الإعالة (خاصة في الصين)، وضعف شبكة الضمان الاجتماعي، ما يدفع بالأفراد إلى زيادة الادخار في سبيل مواجه أخطار ما بعد التقاعد، وانخفاض تكاليف المعيشة بسبب انخفاض معدل التحضر.

وزادت التجارة البينية بين بلدان "بريكس" بنسبة كبيرة، فبلغت 230 مليار دولار في عام 2012 ويتوقع أن ترتفع إلى 500 مليار دولار في عام 2020،[1] وتطور حجم صادرات دول "بريكس" بشكل كبير، ما بين العقد الأخير من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهذا ما يبينه الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

تطور صادرات دول "بريكس" ودول المقارنة من عام 1990 إلى عام 2010 بالأسعار الجارية (مليار دولار)

الدولة	متوسط 1990-1995	متوسط 2005-2010
الهند	519	1609
البرازيل	946	1123
الصين	1267	8132
روسيا	389	457

[1] – محمد العسومي: "**مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية**"، مرجع سابق، ص 64.

جنوب أفريقيا	115	165
إندونيسيا	624	803
ماليزيا	685	1197

Source: INDIA, G-20 AND THE WORLD, Different years, 1990-2010.

http://mospi.nic.in

يبين الجدول رقم (12) ارتفاع متوسط صادرات الهند من 519 مليار دولار خلال الفترة الزمنية 1990-1995، إلى 1609 مليار دولار خلال الفترة الزمنية 2005-2010، وارتفع متوسط صادرات البرازيل من 946 مليار إلى 1123 مليار، والصين من 1267 مليار إلى 8132 مليار، وارتفاع صادرات كل من روسيا وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى دول المقارنة، إندونيسيا من 624 مليار إلى 8036 مليار، وماليزيا من 685 مليار إلى 1197 مليار دولار.

تدل هذه المؤشرات جميعها على الوزن الاقتصادي الهام لمجموعة دول "بريكس"، وتأكيداً على ذلك فقد صرح "بن برنانكي"* "بأن مجمل إنتاج الاقتصادات الصاعدة في الربع الثاني من عام 2010 قد زاد بنسبة 41% عما كان عليه في بداية عام 2005، وقد بلغت 70% في الصين، ونحو 55% في الهند، أما في الاقتصادات المتقدمة فقد كانت الزيادة لا تتجاوز 5%، وهذا يؤشر إلى أن الاقتصادات الصاعدة استطاعت تجاوز الأزمة الاقتصادية إلى حد كبير".[1]

وفي الوقت الذي اضطرت فيه الدول الغربية، تحت ضغط الديون، إلى تقليص حجم قواتها المسلحة، وإنفاقها على التسلح، اتجهت الدول الصاعدة إلى استخدام قوتها الاقتصادية في دعم قدراتها العسكرية، وقد أشار تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2011، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية بدأت تفقد احتكارها لأنواع مهمة من تكنولوجيا الدفاع لصالح الدول الصاعدة.[2]

ويرى الباحث أن التحولات في القوة العسكرية والاقتصادية، بعد ظهور القوى الاقتصادية الصاعدة، وما صاحبها من نفوذ سياسي على الساحة الدولية، قد فرضت واقعاً عالمياً جديداً، سيغير أسس وقواعد

---

*- بن برنانكي: رئيس البنك المركزي الأمريكي عام 2010.

[1]- كارن أبو الخير: **"عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي"**، السياسة الدولية، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام. http://www.siyassa.org.eg

[2]- المرجع السابق.

النظام الدولي الذي بدأ يتشكل بعد نهاية الحرب الباردة، فقد بدأت في السبعينيات من القرن العشرين ملامح تغير وتطور النظام الاقتصادي العالمي مع معاناة النظام الرأسمالي من أزمة التضخم الركودي، فتباطأ النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، لتظهر مجموعة من الدول وعلى رأسها النمور الآسيوية، من خلال تحسن أدائها الاقتصادي، وتطور صناعاتها، وارتفاع صادراتها، على الرغم من ضعف مواردها الطبيعية والاقتصادية.

وفي التسعينيات من القرن العشرين، ظهرت مجموعة أخرى من الدول على المسرح الاقتصادي العالمي، وفي مقدمتها مجموعة "بريكس" لتحقق مكانة عالمية هامة، فتصاعد دورها في النمو الاقتصادي العالمي، وارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، متفوقة على الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، فبدأت تمارس دورها من خلال "مجموعة العشرين" حيناً، وعبر مبادراتها ومشروعاتها الذاتية، في قيادة وتوجيه الاقتصاد العالمي، ورسم معالم الطريق لتطوير وتغيير النظام الاقتصادي الذي رسمته الحرب العالمية الثانية.

وتبلور دور الاقتصادات الصاعدة تدريجياً، إلى أن غدا واقعاً متكامل الأبعاد والتطلعات، مع الأزمات التي عصفت بالعديد من البلدان العربية مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولاسيما الأزمة السورية 2011، حيث بدا دور هذه المجموعة واضحاً بقوة، سواء في المحافل الدولية، أو التحالفات والاصطفافات الجديدة التي يشهدها العالم.

ويرى الباحث:

- إن الرابط السياسي الذي يربط مجموعة بريكس، والذي نشأت على أساسه هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني الكثير من أجل الخروج منها.
- تعمل كل دولة من دول بريكس لتكون ذات نفوذ وتأثير كبيرين في محيطها الجغرافي، عبر تقنياتها وابتكاراتها ورساميلها، كالصين في جنوب شرق آسيا، والبرازيل في أمريكا الجنوبية، وجنوب أفريقيا في جنوب القارة الأفريقية، والهند في جنوب آسيا، وروسيا في آسيا الوسطى، ليكون ذلك عاملاً مساعداً ورافعة لها باتجاه العالمية.

- إن تكتل بريكس محكوم بارتباطاته وتبعيته للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاته التجارية، ولذلك فهو لا يسعى لقلبها جذرياً، وإنما إلى تغييرها بما يناسب مصالحه "براغماتياً" في العديد من المؤسسات والمحافل الدولية.
- بظهور بريكس كقوة اقتصادية جديدة تساهم في رسم ملامح الاقتصاد العالمي الجديد، بدأ الصراع الاقتصادي السياسي على مناطق النفوذ والحلفاء، لاسيما في أمريكا الجنوبية والقارة الأفريقية، والشرق الأوسط التي كانت سابقاً مناطق نفوذ اقتصادي، أو سياسي وعسكري للقوى الكبرى.

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية بين سورية ومجموعة بريكس:

نظراً إلى النمو السريع لاقتصادات مجموعة بريكس، والاحتمالات المستقبلية لتوسعها، لتضم مجموعة من الدول، فإنها مرشحة للتحول إلى أقوى اقتصاد في العالم، متقدمة على مجموعة السبع الكبرى، ما يمكن أن يؤدي إلى تحولات وتغيرات دراماتيكية في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وتوزيع جديد للأدوار ومناطق النفوذ الاقتصادي، ما يستلزم من الدول العربية بشكل عام، والقطر العربي السوري بشكل خاص، دراسة هذه التطورات وتسخيرها لخدمة مصالحها، من خلال الدخول إلى مجموعة بريكس، ونسج علاقات سياسية واقتصادية معها، مستندة في ذلك إلى علاقاتها التاريخية مع بعض دول المجموعة الذي يعود إلى طريق الحرير.

أولاً. موقع سورية الجيو اقتصادي:

تقع سورية في قلب العالم القديم، وتحتل موقعاً متوسطاً بين قاراته، وهي بذلك تشكل جسراً وممراً لطرق المواصلات التي تصلها ببعضها، فعلى هذه الطرق مرت الأقوام والشعوب، والجيوش والقوافل التجارية، حاملة معها البضائع والأفكار ونتاج الحضارات المختلفة، وسهل الموقع الجغرافي لسورية اتصالها مع العالم الخارجي، فتميزت تاريخياً بدورها المهم في التجارة الدولية، وعلى أرضها وسواحلها التقت –ويمكن أن تلتقي– القوافل التجارية، بتطور وسائل المواصلات، وبشكل خاص النقل الجوي، الذي يعتمد على سورية كممر لأكثر الطرق الجوية بين الشرق والغرب.

وبالإضافة للموقع الجغرافي، تمتلك سورية وفرة في بعض الموارد الزراعية، والمنجمية والصناعية، وأيد عاملة لديها الكثير من الخبرات الفنية والمعرفية، وشهدت تطوراً كبيراً في وسائل النقل والمواصلات (قبل الأزمة عام 2011)، بالإضافة إلى انطلاقة في السياسات الاقتصادية والتجارية.

ثانياً. التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية:

يعتمد الاقتصاد السوري في تأمين احتياجاته من الآلات والمعدات، والأدوات الصناعية على الدول المتقدمة صناعياً، وهذا جعل الارتباط قوياً مع هذه الدول، وتتوجه الصادرات السورية بشكل أساسي (قبل الأزمة 2011) إلى الدول التي تربطها بسورية علاقات اقتصادية جيدة، وهذا ما أدى إلى تركز جغرافي للتجارة السورية في الصادرات والواردات، حيث تستحوذ الدول الأوروبية والدول العربية على حصة الأسد، ويرجع السبب في ذلك إلى القرب الجغرافي بين سورية والدول العربية ومعظم الدول الأوروبية، وسهولة النقل من سورية إلى جميع هذه الدول التي أتاحها الموقع الجغرافي لسورية، وكذلك تطور وسائل النقل بأشكالها المختلفة.

ثالثاً. العلاقات التجارية بين سورية ومجموعة بريكس:

عانى الميزان التجاري السوري من عجز واضح مع دول "بريكس"، لأن مستوردات سورية من المجموعة أكبر من صادراتها إليها، إذ تشير إحصاءات المركز الدولي للتجارة إلى أن الصادرات السورية كانت ضعيفة جدا مقارنة مع باقي الدول العربية، ويعود ذلك إلى عوامل متعددة منها:[1]

1-إن أسواق الاتحاد الأوروبي كانت تشكل فرصة تصديرية أسهل مقارنة بدول "بريكس"، حيث أن الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي كانت تدخل من دون تعريفات جمركية (في أغلب الأحيان) وفي ظل وجود مقيدات غير جمركية بسيطة مقارنة بمثيلتها في دول مجموعة "بريكس". وقد شكلت التجارة الخارجية (صادرات + مستوردات) مع الاتحاد الأوروبي حوالي 62% من التجارة الخارجية السورية.

2-معظم دول "بريكس" تتبع سياسات تجارية تقييدية، سواء من خلال تخفيض قيمة عملاتها أو رفع العوائق الحدودية أمام التجارة.

3-هيكلية الطلب في دول الاتحاد الأوروبي تختلف عنها في دول "البريكس"، ففي حين أن الطلب على المنتجات المصنعة في روسيا (أهم شريك تجاري لسورية في المجموعة) يتركز على السلع المنتهية

[1] - منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، 2000-2013.

(أحذية، ملبوسات جاهزة، أغذية معلبة) بينما يتسم الطلب في الاتحاد الأوروبي على الخامات (الجلود الخام، القطن والغزول..)

4-ارتباط المشاريع الصناعية الوطنية مع الدول الأوروبية، وخاصة المشاريع التي تنتج السلع الوسيطة.

5-التعامل الدولي المسيطر في سورية بالدولار واليورو.

6-وتعتبر سورية أهم سوق أمام الموردين الروس إلى الدول العربية (بعد مصر) حيث تستحوذ الأسواق السورية على حوالي 16% من صادرات روسيا إلى الدول العربية، في حين لا توجد علاقات تجارية مهمة مع الدول الأخرى، حيث تتبع أهمية العلاقة بين سورية وروسيا من تركز الصادرات الروسية إلى سورية في ثلاثة منتجات استراتيجية هي: المشتقات النفطية (46%) والتي تؤمن تشغيل الاقتصاد الوطني، والأسلحة 35%، ومعدات النقل (8%)[1] والتي تسمح للاقتصاد الوطني بتقديم الدعم اللوجستي المرتبط بالنقل، وتقوية أسطول النقل الوطني.

7-خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتخذ الاقتصاد السوري، وتحديداً التجارة الخارجية، توجهاً نحو الأسواق الأوروبية، فانخفضت المبادلات التجارية مع السوق الروسية وخاصة ما بين عامي 2006-2012 إلى أدنى مستوياتها، ولكن وبعد اتخاذ الدول الأوروبية للعقوبات ضد الاقتصاد السوري، بدأت العلاقات التجارية السورية- الروسية، ومع بعض بلدان بريكس، بالتحسن التدريجي، بالتوازي مع العلاقات التجارية السورية الإيرانية، ووصلت العلاقات التجارية السورية الروسية إلى أوجها خلال السنتين الماضيتين 2014-2015، بفضل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، لتصبح السوق الروسية من أهم الشركاء التجاريين للصادرات السورية.

وبهدف تفصيل العلاقات التجارية بين سورية ودول مجموعة بريكس، قدمت وزارة الاقتصاد السورية تحليلاً واضحاً حول الأداء التجاري لأهم ثلاثة منتجات تصديرية واستيرادية بالنسبة لسورية، وحصة دول المجموعة من هذا الأداء، انطلاقا من أن وزنها النوعي هو الأكبر بالنسبة للسلع الأخرى، أي وفقا لمؤشر "التركز السلعي الجغرافي للصادرات".

- **الواردات السورية من "بريكس":**

---

[1] - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعوام مختلفة.

1-تشكل الآلات والأجهزة الآلية أهم المستوردات السورية، (حوالي 16% من قيمة المستوردات السورية 2011)، وإن حصة دول "بريكس" من هذه المستوردات بلغ حوالي (16%)[1]، في حين أن الجزء الأعظم تم استيراده من دول الاتحاد الأوربي وتركيا. وتعتبر الصين أهم مورد في العالم لهذه المنتجات (19% من العرض العالمي)، في حين أن باقي دول المجموعة لا تشكل عرضا مهما على المستوى العالمي.

2-تساهم دول المجموعة بتصدير 7% فقط من حاجة سورية من المعادن ومصنوعاتها، وتعتبر جنوب أفريقيا أكبر مورد إلى السوق السورية من بين دول المجموعة، مع العلم أن الصين تعتبر أكبر مورد في العالم للمعادن ومصنوعاتها (11% من العرض العالمي)، كما تعتبر روسيا ثامن أكبر مورد في العالم (3.5 % من العرض العالمي).

3-على الرغم من أهمية المستوردات من المنتجات المعدنية (النفط ومشتقاته)، بالنسبة للاقتصاد السوري، لم تشكل المستوردات من دول مجموعة "بريكس" أكثر من 16.5% من المستوردات السورية، وذلك على الرغم من أن روسيا تعتبر ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، في حين أن باقي دول المجموعة هي دول مستوردة للنفط.

- **الصادرات السورية إلى "بريكس":**

1-تعد الصادرات من المنتجات المعدنية الخام أهم المنتجات التصديرية السورية، إذ يتجه القسم الأكبر من الخامات النفطية السورية إلى الاتحاد الأوربي، في حين لم تتجاوز حصة مجموعة "بريكس" 2% من النفط السوري، على الرغم من أنها تستورد أكثر من 18% من النفط العالمي، وأكثر من 69% من هذه الواردات تتركز في النفط الخام، و13% في النفط غير الخام.

2-تشكل حصة دول بريكس 2% من الطلب على المنتجات النسيجية السورية التي تعد من الصناعات التصديرية الهامة (11% من إجمالي الصادرات السورية)، لأنها غالبا ما تعتمد على صناعاتها الوطنية في تلبية الطلب المحلي، أو على التجارة البينية فيما بينها لتلبية حاجاتها من هذه المنتجات.

---

[1] - المرجع السابق.

3–شكلت مستوردات دول مجموعة بريكس نسباً متواضعة من المنتجات والصناعات الغذائية السورية، حيث بلغت نسبة هذه الصادرات 3% و0.5% على التوالي، في حين يبلغ طلب دول المجموعة حوالي 14% و6% من الطلب العالمي على التوالي.

رابعاً. فرص سورية في الانضمام لمجموعة بريكس:

تركزت أنظار مجموعة بريكس على القارة الإفريقية، نظراً للإمكانات الاقتصادية الهائلة غير المستثمرة فيها، ويعتقد أن إضافة جنوب إفريقيا هو مجرد خطوة استراتيجية وجيوسياسية من قبل الأعضاء الآخرين، فالوضع الاقتصادي فيها يعتبر أقل أهمية من أعضاء آخرين كالصين والهند، حيث تساهم جنوب أفريقيا بنسبة 2.5% فقط من إجمالي الناتج الحقيقي للمجموعة، فالهدف من إدخال جنوب أفريقيا توفير مدخل إلى الأسواق والموارد الأفريقية التي يزداد التنافس بين مجموعة بريكس (خاصة الصين والهند) والولايات المتحدة للاستحواذ عليها. فهل ستكون سورية هدفاً آخر للمجموعة تشكل قاعدة لها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص؟

يرى الباحث أن سورية تتعرض إلى منافسة حادة من بعض دول المنطقة للحصول على عضوية بريكس، منها:

- إن إيران وتركيا تعتبران من الدول المرشحة بقوة لتكونا من أكبر الاقتصادات العالمية، وهذا ما يؤهلهما أيضاً للانضمام إلى مجموعة بريكس.
- تمثل مصر خياراً لمجموعة بريكس، وخاصة إن تمكنت مصر من معالجة أزمتها الاقتصادية، وعجز موازنتها العامة، وزيادة الإنتاج، وتطوير الصادرات كماً ونوعاً، ما يمكن أن يجعل منها قاعدة ومنطلقاً لدخول المجموعة عبرها اقتصادياً وسياسياً إلى القارة الأفريقية.
- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر الشركاء التجاريين للهند والصين، ما يعزز مكانة المجلس، وخاصة في ظل توجه بعض دوله لتحقيق التوازن بين التجارة النفطية وغير النفطية، من خلال إنشاء البنية التحتية الاقتصادية والتجارية التي تلبي احتياجات هذه القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

لقد وضعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية خطة عمل لتفعيل العلاقات الاقتصادية مع مجموعة بريكس من خلال ما يلي:[1]

•البدء الفوري معها بإيجاد إطار قانوني، ينظم علاقات التعاون الاقتصادي بجميع أشكاله، التجاري والاستثماري والمالي.

•المباشرة بإحداث ملحقيات تجارية لسورية في بعض هذه الدول، على أن تكون وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية هي المسؤولة عن عملها بجميع أشكاله.

•إعادة النظر في هياكل ومهام مجالس رجال الأعمال مع هذه الدول، أو تفعيل دور عمل المجالس الحالية لتستجيب لمتطلبات العمل المشترك، وحث رجال الأعمال على عقد اجتماعات دورية بين الفعاليات الاقتصادية في سورية وهذه الدول، لرصد الأفكار المبتكرة المؤدية إلى خلق مشاريع مشتركة بينها، على أن تكون هذه اللقاءات برعاية رسمية دائمة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ويمكن أن تتحمل الحكومة جزءاً من التكاليف بشكل أو بآخر، وذلك عن طريق التفاهم المباشر بين المؤسسات العامة ذات الصلة.

•بدء التحضير الفوري مع تجمع بريكس، لزيارة وفد اقتصادي تجاري سوري إلى هذه الدول، لعقد لقاءات على المستوى الرسمي وعلى مستوى الفعاليات الاقتصادية، لسبر فرص التعاون المحتملة على أرض الواقع، ومحملين بمشاريع جاهزة يمكن طرحها والترويج لها، والتوصل إلى توقيع العقود إذا أمكن، مع الشركات والمؤسسات في هذه الدول خلال الزيارة المطلوبة، والتحول تدريجيا نحو التعامل بالعملات المحلية، من خلال إقامة منطقة اقتصادية واحدة، على غرار ما قامت به دول أمريكا اللاتينية في تسعينيات القرن العشرين.

•الإسراع في البدء بمباحثات بين المؤسسات العامة وقطاع الأعمال في سورية مع المؤسسات والشركات من دول بريكس، لعقد صفقات متكافئة، أو مقايضة بالسلع، بحيث يتفق على حزمة من السلع السورية القابلة للرواج في أسواق هذه البلدان، أو طرف ثالث، ويمكن مقايضتها بسلع

---

[1] - عبد الرؤوف رهبان: مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3+4، 2013.

تحتاجها السوق السورية، على أن يتم اختيار الحزمة المستوردة حسب الحاجة القصوى أو ما يسمى (السلع الاستراتيجية)

•الشروع بالتحضير لتنظيم معارض ترويجية للمنتجات السورية في هذه الدول، والتي من شأنها أن تعطي فكرة واضحة عن الإمكانيات الإنتاجية السورية المختلفة، وتحمل نفقات إقامة هذه المعارض الترويجية تتم عبر التفاهم المشترك، بين المؤسسات العامة ذات الصلة، مثل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ممثلة بهيئة تنمية وترويج الصادرات، والمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية، والمؤسسة العامة للمناطق الحرة، وقطاع الأعمال السوري من اتحادات الغرف ورجال الأعمال، .....الخ.

•البدء بدراسة فورية للجهات المعنية العامة والخاصة في سورية، لفكرة افتتاح مراكز تجارية سورية دائمة أو موسمية في هذه الدول، بهدف عرض المنتجات السورية، وإقامة الفعاليات الاقتصادية والتجارية فيها، حيث تلقى المنتجات السورية رواجاً كبيراً ويمكن أن تسوق بضاعتها، والأهم هنا هو وضع تصور واضح لآلية عمل هذه المراكز.

•العمل مع مجالس رجال الأعمال المشكلة، واتحادات الغرف وقطاعات الأعمال في سورية، لوضع حزمة من الاستثمارات السورية النوعية التي تستطيع المنافسة في أسواق هذه الدول.

ويرى الباحث أن تنفيذ هذه الخطوات مرهون بانتهاء الأزمة في سورية، وعودة الهدوء والأمان إلى أراضيها، من أجل توفير الإمكانات لانطلاقة الاقتصاد السوري وتفعيله، ويرى أن انضمام العرب إلى بريكس ككتلة واحدة، يمكن أن يحقق مصلحة أكبر للأمة العربية، لأن ما يتمتع به الوطن العربي من موقع هام، وموارد طبيعية وبشرية هائلة، يجعل توطيد العلاقات معه، هدفاً لكل القوى العالمية، ولذلك عملت دول بريكس على توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، كل على حدا، وذلك في إطار كسب أكبر مجموعة من اقتصادات المنطقة إلى جانبها، في سباقها مع القوى الاقتصادية التقليدية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

المبـحث الثـاني

أثر الأزمة المالية العالمية في القوى الاقتصادية الصاعدة

أثبتت الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم منذ عام 2008، أنه أكبر تراجع اقتصادي منذ الكساد الكبير الذي حدث عام 1929، والذي أدى إلى تحولات هامة في الاقتصاد العالمي، وسوف يستمر أثر هذه الأزمة لفترة طويلة، ويستدل عليه بحدوث انخفاض في مستويات التأثير القادم من الغرب، بمثيله القادم من الشرق، إلى جانب تحول سريع نسبياً في القوة السياسية والاقتصادية، والذي يمكن ملاحظته منذ أوائل عام 2000.

المطـلب الأول-الأداء الاقتصادي للقوى الصاعدة خلال الأزمة:

أولاً: النشاط الاقتصادي في الدول الصاعدة:

إزاء هبوط الاقتصاد العالمي، تم استخدام الحركة المتاحة أمام السياسات الاقتصادية في الدول ذات الاقتصادات الصاعدة استخداماً ملائماً، حيث قام الكثير من هذه البلدان بإجراءات اقتصادية متعددة، من مثل زيادة الإنفاق، وتخفيض أسعار الفائدة لدعم النشاط الاقتصادي، والعمل على تخفيض العجز المالي، وإبقاء التضخم تحت السيطرة، فتفوق النمو الاقتصادي فيها منذ عام 2001 على مثيله في الدول المتقدمة (الدول السبع الكبرى)، مما نتج عنه عدة تداعيات أهمها:[1]

1. ارتفاع معدل النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية، الذي أتاح لها جمع الاحتياطات والفوائض المالية الحكومية، مقارنة بحالات العجز في الميزانية العامة في معظم الدول السبع الكبرى.
2. ارتفعت مساهمة الاقتصادات الصاعدة والنامية في الاقتصاد العالمي، من 35% في عام 1990 إلى 49% في عام 2010، ما أدى بدوره إلى زيادة تأثير الاقتصادات النامية والصاعدة على نمو الاقتصاد العالمي.

[1]- صندوق النقد الدولي: " **آفاق الاقتصاد العالمي 2012**".

3. اجتذبت الاقتصادات الصاعدة والنامية رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، حيث زاد النمو الاقتصادي المرتفع من فرص الحصول على معدلات أعلى للعوائد، مقارنة بفرص الاستثمار في الدول الصناعية.

4. عزز التحول في النمو الاقتصادي أهمية الاقتصادات النامية والصاعدة في عملية اتخاذ القرار بشأن القضايا الدولية، وفي عملية إدارة الاقتصاد العالمي، والمساهمة في حل الأزمة المالية العالمية إلى جانب الدول الاقتصادية المتقدمة.

تباطأ النشاط الاقتصادي في اقتصادات الدول الصاعدة والنامية في أثناء عام 2012، بسبب التراجع الحاد في وتيرة الطلب من أهم الاقتصادات المتقدمة، وتشديد السياسات المحلية، ونهاية الرواج الاستثماري الذي حدث في عدد من أهم اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكن مع صلابة الطلب الاستهلاكي، وسياسات الاقتصاد الكلي، وبدء انتعاش الصادرات، بدأ النمو يرتفع في معظم الاقتصادات الصاعدة.[1]

إن النشاط الاقتصادي استمر قوياً في الاقتصادات الصاعدة خلال عامي 2013- 2014 لكنه ليس بالقوة نفسها حسبما كان متوقعاً، وذلك بسبب الصدمات التي تعرضت لها هذه الاقتصادات، "فقد انخفض الناتج قرابة 4% في عام 2012 عنه في عام 2011"[2] ولكن من المرجح برأي الباحث "أن هذا لن يدوم طويلاً"، فالنمو الاقتصادي في كثير من الدول الصاعدة (وخاصة تلك التي تعتمد على استيراد البترول، في ظل انخفاض أسعاره في السوق العالمية في النصف الثاني من عام 2014) سيعود إلى الانتعاش مجدداً، حتى لو أنه لن يكون بالمستويات السابقة ذاتها، وتدلل على ذلك التقارير الصادرة عن كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

---

[1] - صندوق النقد الدولي: "**آفاق النمو العالمي 2013**"، ص1.

[2]- المرجع السابق، ص2.

ثانياً–تباين أداء الاقتصادات الصاعدة:

على الرغم من أن أداء الاقتصادات الصاعدة كان جيداً خلال فترة الركود العالمي 2009، إلّا أن هناك فروقاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين منطقة وأخرى، ودولة وأخرى، يبينها الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الصاعدة 1995–2012. %

المناطق / الأعوام	متوسط 1995–2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
آسيا الصاعدة	7.1	9.5	10.4	11.6	7.9	6.9	6.9	8.1	6.6
أوروبا الصاعدة	4.1	5.9	6.4	5.4	3.1	3.6–	4.6	5.2	1.6
أمريكا اللاتينية الصاعدة	2.6	4.7	5.7	5.8	4.2	1.5–	6.1	4.6	3.0
بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.6	5.8	6.8	6.2	5.2	3.0	5.5	4.0	4.8

أفريقيا جنوب الصحراء	4.5	6.2	6.4	7.0	5.6	2.7	5.4	5.3	4.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، الآمال والواقع والمخاطر، نيسان 2013.

http://www.imf.org/external/arabic

يبين الجدول رقم (13) أن اقتصادات آسيا حققت أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي، في متوسط الفترة ما بين 1995- 2004 بمعدل نمو قدره 7.1%، مقابل 4.1% لاقتصادات أوروبا الصاعدة، و2.6% لأمريكا اللاتينية، و4.6% لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصاعدة، و4.5% لدول جنوب الصحراء الأفريقية، كما أن اقتصادات آسيا لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية كغيرها من الاقتصادات، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.9%، أما في أوروبا الصاعدة، فقد انخفض إلى -3.6%، وفي أمريكا اللاتينية إلى -1.5%، وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جنوب الصحراء إلى 2.7%.

وحققت الاقتصادات الآسيوية الصاعدة نتائج أفضل مما كانت عليه الاقتصادات الصاعدة في أوروبا، وذلك بسبب أن اعتماد الأسواق المالية الآسيوية على التمويل المصرفي الأجنبي كان محدوداً نسبياً، مما ضيق من قنوات انتقال العدوى المالية، كما أن معدلات الادخار المرتفعة والمتصاعدة، واكبت تصاعد معدلات الاستثمار وتجاوزتها، ما أدى إلى تحقيق فوائض في الحساب الجاري، وزيادة أرصدة احتياطيات النقد الأجنبي التي شكلت بديلاً مناسباً عن تدفقات رؤوس الأموال القادمة من الاقتصادات المتقدمة، كما أن السياسات الاقتصادية الكلية التي مارستها بعض البلدان، وفّرت المرونة المالية اللازمة للتصدي للأزمة وآثارها.[1]

ومن خلال هذه المؤشرات والمعطيات، فإن الباحث يرى: أن اقتصادات آسيا الصاعدة قد حققت نتائج إيجابية، ونجحت في تجاوز الأزمة المالية العالمية بانخفاض طفيف في معدلات النمو، وحافظ اقتصادا الصين والهند على نمو قوي، فكانا الأكثر تميزاً بين اقتصادات آسيا الصاعدة، أما اقتصادات أوروبا وأمريكا اللاتينية الصاعدة، فقد عانت من ضعف النمو بسبب ارتباطها المباشر بالاقتصادات المتقدمة، واستطاعت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واقتصادات أفريقيا جنوب

[1] - صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي 2012، "**الاقتصادات الصاعدة والنامية أصبحت أكثر صلابة 2012**"، ص21.

الصحراء تجاوز الأزمة بشكل أفضل من أمريكا اللاتينية، بالرغم من الانخفاض في نمو ناتجها المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى قلة تعرضها للتدفقات التجارية والمالية القادمة من الاقتصادات المتقدمة، مما قلل من تداعيات وآثار الأزمة على اقتصاداتها.

وتباينت القيمة المضافة القطاعية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بين دول الاقتصادات الصاعدة، وذلك بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

في بعض الدول الصاعدة ودول المقارنة لعام 2011-2012 %

الدولة /القطاع	الزراعة	الصناعة	الخدمات
البرازيل	6	25	69
الصين	10	47	43
فرنسا	2	19	79
الهند	18	27	55
المكسيك	4	35	61
اندونيسيا	16	49	35
كوريا ج	3	36	61
ماليزيا	10	44	46
روسيا	5	33	62
جنوب إفريقيا	3	31	66
تركيا	9	26	65
الولايات المتحدة الأمريكية	2	21	77

Source: IMF, http://www.imf.org

من خلال الجدول رقم (14) يتبين التفاوت فيما بين الدول الصاعدة نفسها من جهة، وبينها وبين الدول المتقدمة من جهة أخرى، ففي حصة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، تأتي الهند بالمرتبة الأولى بنسبة 18%، وهي الأعلى بين الاقتصادات الصاعدة، في حين تنخفض في كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا إلى 3%، مقابل 2% في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي قطاع الصناعة تأتي الصين في المرتبة الأولى، متقدمة على الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة ضمن العينة المختارة بنسبة 34%، وتنخفض في كل من الهند وروسيا وجنوب أفريقيا إلى نسبة 15%، أما في قطاع الخدمات فتتقدم الدول ذات الاقتصادات المتقدمة على الاقتصادات الصاعدة، حيث تصل في فرنسا إلى نسبة 79%، وفي الولايات المتحدة إلى نسبة 77% مقابل 35% في إندونيسيا و46% في ماليزيا، و55% في الهند.

وتفاوت نمو الصادرات بين دولة صاعدة وأخرى، حيث شهدت الصادرات نمواً واضحاً خلال الفترة الزمنية التي سبقت الأزمة المالية العالمية، وتراجعت في أثناء الأزمة، لكنها عادت إلى تحقيق نمو جديد بعد الأزمة، ما أدى إلى ازدياد حصتها في التجارة العالمية. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (15).

جدول رقم (15)

نمو صادرات اقتصادات صاعدة مختارة ونسبتها من الصادرات العالمية 2000–2011

الدولة	قيمة الصادرات مليار دولار		متوسط معدل النمو خلال الفترة %		معدل النمو السنوي %				حصتها من الصادرات العالمية %					التغير في الحصة
	2009	2010	1993–2000	2000–2008	2008	2009	2010	2011	2000	2008	2009	2010	2011	2000– 2010
الصين	1202	1578	25.4	24.4	17.3	-15.9	31.3	24.0	3.9	8.9	9.7	10.5	10.1	6.5
كوريا	362	466	11.6	11.9	13.6	-14.3	29.0	24.2	2.7	2.6	2.9	3.1	3.2	0.4

هونغ كونغ	319	390	7.9	7.6	5.3	12.2-	22.5	15.3	3.2	3.2	2.6	2.6	2.4	0.6-
روسيا	303	400	18.9	20.6	33.1	15.7-	32.0	31.5	1.7	3.0	2.5	2.7	2.9	1.0
سنغافورة	270	352	11.7	11.9	13.0	20.2-	30.4	21.9	2.2	2.1	2.2	2.3	2.3	0.2
المكسيك	230	298	7.3	7.3	7.3	21.3-	29.8	21.3	2.6	1.8	1.9	2.0	2.0	0.6-
تايوان	204	275	7.6	7.1	3.5	20.1-	34.8	-	3.2	1.6	1.6	1.8	-	0.5-
الهند	165	223	19.8	21.0	29.7	15.2-	35.1	55.0	0.7	1.2	1.3	1.5	1.9	0.8
ماليزيا	157	199	8.7	9.9	19.1	24.9-	26.2	17.6	1.5	1.3	1.3	1.3	1.3	0.2-
البرازيل	153	202	16.5	17.3	23.2	22.7-	32.0	32.6	0.9	1.2	1.2	1.3	1.4	0.5
تايلند	152	195	12.1	12.4	12.9	12.0-	28.6	17.3	1.1	1.1	1.2	1.3	1.3	0.2
إندونيسيا	119	158	8.8	9.9	18.3	14.4-	32.1	27.6	1.0	0.9	1.0	1.0	1.1	0.0
ج. أفريقيا	63	82	12.8	13.9	21.3	26.0-	30.6	29.2	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.1

Source: INDIA, G-20 AND THE WORLD, Different years, 1993-2011.

http://mospi.nic.in/Mospi

من خلال الجدول رقم (15) يمكن ملاحظة الآتي:

. إن صادرات كل من الصين وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ وروسيا، هي الأعلى في خلال الأزمة المالية وما بعدها.

. انخفاض صادرات الدول المختارة جميعها في عام 2009، بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

. إن صادرات هذه الدول عادت إلى الارتفاع في عام 2011.

. إن التغير في حصة هذه الدول من الصادرات العالمية ما بين عامي 2000–2010 كان إيجابياً، باستثناء كل من هونغ كونغ والمكسيك وتايوان وماليزيا، حيث كان سلبياً.

ثالثاً –القدرات التنافسية للاقتصادات الصاعدة:

تعني التنافسية بالنسبة للدول حسب تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: "القدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي، مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي". وعرفها المعهد الدولي للتنمية والإدارة بأنها: "مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والاقتراب، وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف".[1]

سجلت القدرات التنافسية لبعض الاقتصادات الصاعدة تراجعاً ملحوظاً ما بين عام 2009 وعام 2012، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (16).

جدول رقم (16)

القدرات التنافسية للاقتصادات الصاعدة من عام 2009 إلى 2012

الدول	الصين		الهند		اندونيسيا		المكسيك		روسيا		جنوب أفريقيا		تركيا	
الأعوام	الترتيب العالمي	الدرجة من 7	الترتيب العالمي	الدرجة من 7	الترتيب العالمي	الدرجة من 7	الترتيب العالمي	الدرجة من 7	الترتيب العالمي	الدرجة من 7	الترتيب العالمي	الدرجة من 7	الترتيب العالمي	الدرجة من 7
11–12	26	4.9	56	4.3	46	4.4	58	4.3	66	4.2	50	4.3	59	4.3
10–11	27	4.8	51	4.3	44	4.4	66	4.2	63	4.2	54	4.3	61	4.2

[1] – **"القدرات التنافسية للمنتجات العربية في ظل العولمة، التجربة التونسية نموذجاً"**، رسالة ماجستير غير منشورة، للباحث نفسه، تمت مناقشتها في 2011/1/16، في كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.

4.2	61	4.3	45	4.2	63	4.2	60	4.3	54	4.3	49	4.7	29	09–10

World Economic Forum, ''The Global Competitiveness Report''

http://www3.weforum.org

يبين الجدول رقم (16) أن الترتيب العالمي للهند قد سجّل تراجعاً من المرتبة 49 إلى المرتبة 56، وروسيا من المرتبة 63 إلى المرتبة 66، وجنوب إفريقيا من المرتبة 45 إلى المرتبة 50، مقابل تقدم الصين من المرتبة 29 إلى المرتبة 26، وإندونيسيا من المرتبة 54 إلى المرتبة 46، والمكسيك من المرتبة 60 إلى المرتبة 58، وتركيا من المرتبة 61 إلى المرتبة 59.

ويرى الباحث أن الأزمة المالية العالمية قد أرخت بظلالها على دول العالم جميعها، ولم تنج أية دولة من آثارها، وأن الدول الصاعدة قد امتلكت القدرات والمؤهلات لمقاومة الآثار السلبية للأزمة، وعلى الرغم من تراجع الترتيب العالمي لبعض الدول الصاعدة في تقارير التنافسية العالمية، لأسباب ومؤشرات غير اقتصادية (كحقوق الإنسان مثلاً)، لكن مؤشراتها الاقتصادية من حيث معدلات النمو، والادخار والاستثمار، وغيرها من المؤشرات الأخرى، مازالت مرتفعة، ويتوقع الباحث أنها ستدعم وتحسّن الموقع والترتيب التنافسي لهذه الاقتصادات على المستوى العالمي في المستقبل القريب، مثلما ساعدتها في تجاوز الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا ما سيتناوله الباحث في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني–عوامل نجاح الاقتصادات الصاعدة في تجاوز الأزمة المالية العالمية عام 2008.

تعود عوامل نجاح الاقتصادات الصاعدة في الصمود أمام الأزمة المالية العالمية 2008 إلى الإرادة السياسية لهذه البلدان من جهة، وإلى التغيرات الهيكلية الأساسية في اقتصاداتها، من جهة أخرى، وفي هذا المجال يمكن التركيز على العوامل الرئيسية الآتية:[1]

. نجحت السياسات الاقتصادية الكلية في معظم الدول الصاعدة في وضع التضخم تحت السيطرة، من خلال سياساتها النقدية والمالية المنضبطة، فاستهدافها للتضخم بشكل معلن أو ضمني، إضافة إلى

[1] – صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص14.

أسعار الصرف المرنة، ساعدها في امتصاص الصدمات الخارجية، وأدت سياساتها المالية العامة إلى انخفاض مستويات العجز المالي، والدين العام، ما أتاح لها القدرة على تعويض الآثار الانكماشية للأزمة باستخدام سياسات نقدية توسعية لحفز الطلب المحلي.

. إن تناقص الاعتماد على التمويل الخارجي، وتغير تكوين الدين الخارجي، أدى إلى الحد من تعرض الأسواق الصاعدة لمخاطر التقلبات في التدفقات الرأسمالية، بل إن بعضها أصبح مصدراً لرأس المال، وحقق فوائض مالية ضخمة في الحساب الجاري.

. قامت الأسواق الصاعدة بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998 بمراكمة احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي، لدعم استراتيجية النمو الموجه للتصدير، فشكلت تأميناً ذاتياً لها في مواجهة الأزمة المالية العالمية 2007-2008.

. تنوع الأسواق الصاعدة من حيث أنماط إنتاجها وصادراتها.

. أدت زيادة الروابط التجارية والمالية بين الاقتصادات الصاعدة، إلى زيادة قدرتها كمجموعة على الصمود في وجه الأزمة، فأتاح النمو القوي في بعضها إلى زيادة الطلب على السلع الرئيسية، والمواد الخام والمواد الوسيطة التي كانت توجه نحو الاقتصادات المتقدمة.

. تنامي المبادرات الهادفة إلى التكامل المالي، والتنموي والسياسي بين بعض الاقتصادات الصاعدة، وأهمها مجموعة "بريكس".

. ارتفاع مستوى الدخل وازدهار الطبقة الوسطى، أديا إلى ازدياد حجم الأسواق المحلية، ما قلل من اعتماد الأسواق الصاعدة على التجارة الخارجية، للاستفادة من وفورات الحجم في بنى الإنتاج لديها، وجعلها أقل عرضة لانهيار الصادرات.

ويرى الباحث أن نتائج وتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 قد أثبتت تشابك وترابط الاقتصاد العالمي، وبأنه لا يمكن لأي اقتصاد وطني أن يبقى بعيداً ومنعزلاً عن الآثار السلبية والإيجابية في الاقتصادات الوطنية الأخرى، ولكن القوى الاقتصادية الصاعدة، وعلى الرغم من تباين أدائها الاقتصادي، استطاعت اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة، للحد من التأثيرات السلبية للأزمة عليها، فنمت اقتصاداتها، وتضاعفت صادراتها، وتصاعدت القدرات التنافسية لمنتجاتها، وأعطاها المزيد من فرص

النجاح بأداء اقتصاداتها، ولتكون أكثر قوة وتأثيراً في مسيرة تطور الاقتصاد العالمي، في ظل استفادتها من العولمة الاقتصادية، بمعناها الذي يتيح للاقتصاد القوي المزيد من النجاح.

إن "بريكس" تسير باتجاه إقامة تكتل اقتصادي قوي، لتغيير طبيعة النظام الدولي، ليصير أكثر تمثيلاً للتقسيم الدولي الجديد للعمل، وتعمل على تنسيق مواقفها في القضايا الدولية، كالصراع في الشرق الأوسط، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، والأزمة في سورية، ومواجهة ومحاربة الإرهاب، كما تسعى للتأثير في سيرورة الاقتصاد العالمي، ولاسيما الجوانب المالية، باعتبار أن عالم المال والصيرفة يشكل المحرك الأهم للاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين، وتتلقى دول بريكس دعماً ومساندة كبيرين من دول العالم التي تضررت من الأزمة المالية العالمية 2008، وتكبدت خسائر كبيرة جراء تداعياتها.

وفي إطار تقوية وتمكين دورها ومركزها العالميين، قررت مجموعة بريكس في قمتها الرابعة المنعقدة في 29 آذار 2012 تأسيس بنك للتمويل والتنمية، برأسمال يبلغ 100 مليار دولار، ويعد دور هذا البنك مماثلاً للدور الذي يقوم به البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ولكنه يسعى إلى تحدي وتغيير القواعد التي وضعتها تلك المؤسسات الدولية القائمة، وزيادة قدرة بلدان بريكس على مواجهة الأزمات العالمية.

وقد أدى وسيؤدي هذا البنك إلى تعزيز مكانة مجموعة بريكس بوصفها لاعباً رئيسياً في العلاقات التجارية والمالية العالمية، وتوفير الائتمان لبلدان المجموعة، وتنمية التبادل التجاري بينها، حيث تضاعفت التجارة البينية ما بين دول بريكس أكثر من 100% ما بين عامي 2012 و2015.

كما أن قرار دول بريكس اعتماد عملاتها الوطنية في التبادل التجاري فيما بينها، بدلاً من الدولار الأمريكي، أو اليورو الأوروبي، سيعزز عملاتها الوطنية في أسواق المال العالمية، ويحقق لها الكثير من المكاسب والاستقرار المالي والنقدي.

الفصل الثالث

خصائص الاقتصـاد الهنـدي

ومقومات نهوضه

المبحث الأول: الخصائص الطبيعية للهند ومواردها الاقتصادية.

المطلب الأول: الخصائص الطبيعية للهند.

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية الهندية.

المبحث الثاني: مقومات بناء الاقتصاد الهندي ونهوضه.

المطلب الأول: المقومات البشرية للاقتصاد الهندي.

المطلب الثاني: المقومات التنظيمية للاقتصاد الهندي.

المطلب الثالث: البنى التحتية للاقتصاد الهندي.

المبحث الأول

الخصائص الطبيعية للهند ومواردها الاقتصادية

المطلب الأول-الخصائص الطبيعية للهند:

1 . الموقع الجغرافي:

تقع الهند في جنوب آسيا، ما بين دائرتي العرض 8.4-36 درجة شمالاً، وبين خطي الطول 68-97 شرقاً، بمساحة إجمالية تقدر بـ 3.287.590 كيلومتراً مربعاً، لتحتل المرتبة السابعة عالمياً من حيث المساحة، والثانية آسيوياً بعد الصين، وتبلغ حدودها البرية 15.663 كيلومتراً مشتركة مع سبع دول، حيث تكمن أهمية الهند في أنها:[1]

أ . تقع وسط قارة آسيا أكبر قارات الكرة الأرضية.

ب . تمتلك شواطئ طويلة تبلغ 7.517 كيلومتراً على المحيط الهندي.

ج . دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وتمتلك مساحة شاسعة.

د . حدودها البرية الطويلة محاذية لمجموعة كبيرة من الدول.

وبرأي الباحث إن موقع شبه الجزيرة الهندية شكل ركيزة لانطلاقتها نحو العالمية، فالمعطيات الجغرافية التي تمتلكها الهند، تمثل قاعدة ينطلق منها صناع القرار الهنود لبناء رصيد إقليمي، والارتقاء به نحو العالمية، فقد منحها موقعها منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي مع المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، فتحدها باكستان من الغرب، وجمهورية الصين الشعبية ونيبال وبوتان من الشمال، وبنجلاديش وميانمار من الشرق، وتقع الهند بالقرب من سريلانكا وجزر المالديف، وإندونيسيا على المحيط الهندي، وأمن لها طول شواطئها على المحيط الهندي، سهولة الملاحة البحرية مع الشرق الأوسط وأفريقيا وشرق آسيا، حيث تكمن أهمية هذا المحيط في أنه يشهد ازدحاماً في حركة نقل النفط ومنتجاته، من حقول نفط الخليج العربي وإندونيسيا، وهو غني بالهيدروكربون على شواطئه، والنفط في أعماقه، ورماله غنية بالمعادن الثقيلة، ما أعطاها موقعاً استراتيجياً هاماً.

2 . التضاريس الطبيعية:

---

[1] - www.worldbank.org – search data.

تمتاز الهند بتنوع مظاهرها السطحية، كالسهول والمنخفضات والمرتفعات، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي: جبال الهيمالايا الشمالية، ومنطقة شمال المحيط الهادي، وهضبة شبه جزيرة الهند، والمناطق الساحلية والجزر، حيث يوجد في الهند 247 جزيرة، منها 204 جزيرة في خليج البنغال، و43 جزيرة في بحر العرب.

لجبال الهيمالايا أهمية استراتيجية هندية، حيث تشكل حدوداً طبيعية مع الصين وباكستان وأفغانستان وغيرها... ولها أهمية مناخية تؤثر في حركة الرياح الموسمية الصيفية، وتمنع الرياح الباردة القادمة من سيبيريا دخول الهند، وتعد قمة "كانغ شين يونغا" بجبال الهيمالايا أعلى قمة جبلية في الهند، والتي تعد خزاناً ثلجياً لأهم الأنهار الدائمة الجريان، وهي "السند" و"الغانج"، ولأنهارها أهمية اقتصادية وزراعية، وفي مجال توليد الطاقة الكهرومائية، وتمتاز بنباتاتها الطبية وأخشابها وتنوعها البيئي.[1]

وفي جبال الهيمالايا الغربية، "ولاية جامو وكشمير" يقع وادي "جولمارج" المغطى بالزهور والذي تبلغ مساحته 87.5 كيلو متراً مربعاً، ويمتاز بطبيعة خلابة جعلت منه متنزهاً وطنياً، وضعته اليونسكو على قائمة التراث الإنساني العالمي.[2]

ويمثل المحيط الهندي أهمية استراتيجية للهند، فهي تطل من خلاله على الممرات البحرية الأكثر أهمية، كقناة السويس ومضيق ملقا، ومثّل أهمية اقتصادية من خلال الساحل الطويل الذي يزودها بالهيدروكربونات، والثروة السمكية، وطاقة الأمواج، والمد والجزر، ويسبب الرياح الموسمية المؤثرة في الهند.

تكثر في الهند النباتات الطبيعية، حيث تنتشر الغابات الاستوائية دائمة الخضرة، والغابات الموسمية، أو متساقطة الأوراق، والنباتات الصحراوية والجبلية، فالهند غنية بأخشاب السوط والورد والماهونجي، والخيزران والصندل والدردار، والصمغ الأزرق وخشب الأبنوس، وتغطي الغابات الحراجية 21% من المساحة الجغرافية للهند، وذلك في عام 2009، حيث تبلغ مساحة الغابات 63.73 مليون هيكتار تعطي الهند مجموعة كبيرة من الموارد،[3] ولكن هذه الغابات تعاني من الرعي، والقطع الجائر والحرائق، فقامت الهند بإنشاء معهد بحوث الغابات، لتعزيز المحافظة عليها، وزراعة آلاف الأشجار سنوياً.[4]

---

1 - Ibid.

2 - Ibid.

[3]- المرجع السابق.

[4]- State of Indian Agriculture 2011-12, Indian Agriculture Report.

تم إنشاء السلطة الوطنية للممرات المائية في الهند عام 1986، لتطوير وتنظيم الممرات المائية الداخلية للشحن والملاحة، ثم أقامت ثلاثين رابطاً، أثّرت بشكل إيجابي في الحياة الاقتصادية للهنود، وبنت الهند مشروعات لربط الأنهار عن طريق بناء قنوات مائية تحد من خطر الفيضانات، وتقوم بنقل المياه من مناطق الفائض إلى مناطق تعاني من نقص المياه، ما يؤدي إلى تحقيق التوازن في أحواض الأنهار المختلفة، ويوفر موارد مائية إضافية للري.[1]

لكن هذه المشاريع الضخمة في البنى التحتية، لازالت تشكل عبئاً ثقيلاً إضافياً على الاقتصاد الهندي، لتأمين المتطلبات الأساسية للأعداد الهائلة من السكان في المدن، والمراكز الحضرية الكبيرة.

3 . المناخ:

الهند بلد شاسع ومتنوع الظروف المناخية، فلديها المناطق الحارة جداً، والباردة جداً، ويسودها المناخ الجبلي، والمناخ المداري، وتقع فيها (تشير أبو نجي) المنطقة الأكثر تساقطاً للأمطار على سطح الكرة الأرضية، بمعدل (11437) ملم سنوياً، في حين لا تتجاوز 200 ملم في بعض مناطقها الصحراوية، ويتأثر مناخ الهند بمساحتها الشاسعة وطول سواحلها، وارتفاع قممها، وبأمطارها الموسمية، وتعاني الهند من الأعاصير الاستوائية والمدارية، والعواصف والرياح القوية التي تؤدي في بعض السنوات إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل الزراعية.[2]

إن ما تمتلكه الهند من خصائص ومقومات طبيعية وجغرافية، تتمثل في المساحة الكبيرة من الأرض، ذات السهول الزراعية الخصبة، والجبال والصحاري، والغابات الحراجية، والموقع الاستراتيجي، والتنوع المناخي، ووفرة المياه، شكّل كله عوامل أساسية، ومرتكزات حقيقية، لانطلاقة الهند في بناء اقتصادها، لتصبح من القوى الاقتصادية الصاعدة في أواخر القرن العشرين، ومطلع القرن الواحد والعشرين.

المطلب الثاني–الموارد الطبيعية الهندية:

الثروات المعدنية هي موارد الطبيعية الثمينة، كونها محدودة وغير قابلة للتجديد، وتشكل المواد الخام لكثير من الصناعات الحيوية الأساسية، وموردا رئيسياً للتنمية، وبناء على ذلك، فإدارة الموارد المعدنية

[1]. Ibid.

[2]. Ibid.

تتكامل بشكل وثيق مع الاستراتيجية العامة للتنمية، وتمنح الدولة القدرة على توظيفها في المجالات التي تزيد من قوتها، ونتيجة للتوظيف الجيد للثروات، ومنهج الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت به الهند، فإن الاقتصاد الهندي قد انتقل من مرحلة قريبة من الانهيار عام 1991، إلى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة الثالثة آسيوياً، علماً أن الهند دولة غير نفطية.

إن موقع الهند وطبيعتها المتنوعة، جعلا منها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية، من خلال امتلاكها ثروة مائية كبيرة، إضافة إلى مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة لأنواع متعددة من الزراعات، يساعدانها في تحقيق الأمن الغذائي للشعب الهندي.

وتمتلك الهند ثروات معدنية كبيرة، تتركز معظمها في "هضبة الدكن"، تنتج منها 87 معدناً، بما فيها الوقود والمعادن الذرية، جعلت منها بلداً ذو اقتصاد مركب ومعقد، يدمج الحداثة الصناعية والتجارة، والخدمات وتكنولوجيا المعلومات، مع القطاع التقليدي الزراعي، فالهند تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج المعادن على أساس حجم الإنتاج، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (17).

جدول رقم (17)

التطور الكمي لإنتاج بعض الثروات الباطنية الهندية المستخرجة

بين عامي 2010 و2012 ومقدار تطورها على أساس سنة 1994 الوحدة: ألف طن

الثروات	2010	2011	2012	مقدار التطور
الفحم	532042	532704	539950	214
الغاز الطبيعي	47510	52219	47559	209
البترول	33691	37684	38090	139
البوكسيت	14124	12724	12877	300
الكروم	3425	4326	3764	400
النحاس	125	137	130	72
الذهب	2084	2399	2192	107

خام الحديد	218609	207157	167289	348
المنغنيز	2492	3056	2349	–
الميكا	1061	1333	1807	60
الفوسفات	1605489	2152215	–	–

Source: Central Statistics Office of India. http://mospi.nic.in

يتبين من خلال قراءة الجدول رقم (17)، ارتفاع إنتاج غالبية الثروات الباطنية الهندية استناداً إلى عام الأساس 1994، فقد ارتفع إنتاج الفحم بمقدار 214، والغاز الطبيعي بمقدار 209، والبترول بمقدار 139، والبوكسيت بمقدار 300، والكروم بمقدار 400، والذهب بمقدار 107، وخام الحديد بمقار 384، فيما سجل تراجعاً في إنتاج كل من النحاس إلى 72، والميكا إلى 60، أما حول تطور الإنتاج خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عام 2010 إلى عام 2012، فقد سجل إنتاج الفحم ارتفاعاً من 532042 ألف طن إلى 539950 ألف طن، والغاز الطبيعي من 47510 ألف طن إلى 47559 ألف طن، والبترول من 33691 ألف طن إلى 38090 ألف طن، والبوكسيت من 14124 ألف طن إلى 12877 ألف طن، والكروم من 3425 ألف طن إلى 4326 ألف طن، والنحاس من 125 ألف طن إلى 137 ألف طن، والذهب من 2084 ألف طن إلى 2399 ألف طن، وخام الحديد من 218609 ألف طن إلى 167289 ألف طن، والمنغنيز من 2462 ألف طن إلى 2349 ألف طن، والميكا من 1061 ألف طن إلى 1807 ألف طن، والفوسفات من 1605489 ألف طن إلى 2152215 ألف طن في عام 2011.

إن هذه الكميات الكبيرة المنتجة من الثروات الباطنية، وضعت الهند في مراتب عالمية متقدمة من حيث الإنتاج، فهي تحتل المرتبة الخامسة عالمياً بإنتاج الحديد، والمرتبة السادسة في إنتاج البوكسيت، والمرتبة 13 في إنتاج الزنك، والمرتبة 15 في إنتاج الفوسفات، والمرتبة 16 في إنتاج الرصاص، أما بالنسبة لمصادر الطاقة فتحتل المرتبة 4 في إنتاج الفحم الحجري، والمرتبة 22 في إنتاج الغاز الطبيعي، والمرتبة 25 في إنتاج النفط، تستثمر بعضاً من هذه الثروات، ويوجه جزء من الإنتاج نحو التصدير.[1]

[1] - http://www.worldsteel.org/ Steel Statistical Yearbook.

كما وتحتل الهند المرتبة الثامنة عالمياً على أساس قيمة المعادن المنتجة،[1] والتي يوضح تطورها خلال السنوات الأخيرة من عام 2010 إلى عام 2012 الجدول رقم (18).

جدول رقم (18)

تطور قيمة بعض الثروات الباطنية الهندية ما بين عامي 2010 و2012   الوحدة: ألف روبية

الثروات/ العام	2010	2012
الفحم	498114700	701719100
الغاز الطبيعي	145304200	304425159
البترول	607912600	695454076
البوكسيت	4887897	5520032
الكروم	10453620	26523121
النحاس	3809462	6167138
الذهب	3425814	5496037
خام الحديد	264950052	379651367
المنغنيز	119905233	11712864
الميكا	39940	61934
الفوسفات	3103095	5513749

Source: Central Statistics Office of India. http://mospi.nic.in

ويتبين من الجدول رقم (18) أنه بالإضافة لتطور كميات الإنتاج من الثروات الباطنية، فقد تطورت قيمتها أيضاً ما بين عامي 2010 و 2012، حيث ارتفعت قيم الفحم المنتج من 49 مليار روبية إلى 70 مليار روبية، والغاز الطبيعي من 14 مليار روبية إلى 30 مليار روبية، والبترول من 6 مليار روبية إلى 7 مليار روبية، والبوكسيت من 0.6 مليار روبية إلى 0.7 مليار روبية، والكروم من 0.1 مليار روبية إلى 0.26 مليار روبية، والنحاس من 0.38 مليار روبية إلى 0.61 مليار روبية، والذهب من

[1] - Ibid.

0.34 مليار روبية إلى 0.54 مليار روبية، وخام الحديد من 26 مليار روبية إلى 37.9 مليار روبية، والميكا من 39 مليون روبية إلى 61 مليون روبية، والفوسفات من 0.31 مليار روبية إلى 0.55 مليار روبية، فيما تراجعت قيمة المنغنيز من 1.19 مليار روبية إلى 1.17 مليار روبية، فهذه الأرقام تدل على تقدم واضح في قيم إنتاج المعادن والثروات الباطنية، ما يساهم في دعم الناتج المحلي الإجمالي الهندي وتطوره.

إن هذه الفلزات والثروات متوافرة في 20 ألف مكمن منتشر في الأراضي الهندية، (حسب المكتب الهندي للمعادن واستخراجها) وتعمل الهند على تطوير الخطط وإعداد الابتكارات التي تؤهلها لاستثمارها، فانتشرت المناجم على مساحات واسعة من الأرض الهندية، حيث زاد عددها عن ثلاثة آلاف منجم في عام 2013 يبينها الجدول رقم (19).

جدول رقم (19)

أعداد مناجم الثروات الباطنية في الهند عام 2013

إجمالي المناجم	3108
الفحم الحجري واللينيت	573
المواد المعدنية	559
المواد غير المعدنية	1976

Source: Central Statistics Office of India. http://mospi.nic.in

من خلال الجدول رقم (19) يتبين أن مناجم الثروات الباطنية الهندية موزعة بين 573 منجماً للفحم الحجري واللينيت، و559 منجماً للمواد المعدنية، و1976 منجماً للمواد غير البترولية، استطاعت الهند من خلالها أن تحقق اكتفاءً ذاتياً في 36 مادة، ولم تستطع ذلك في مواد أخرى، حيث تسعى لتحقيقه بسرعة معقولة لمسايرة التزايد في مستويات الاستهلاك، وتطوير البنى التحتية ونمو الاقتصاد.

ولم يقتصر البحث عن الثروات الباطنية في الهند على اليابسة فقط، بل تعدّى ذلك إلى المساحات الشاطئية وأعماق البحار، وأسفر عن اكتشاف مخزون بترولي ضخم في بحر العرب الذي أصبح يعرف في الهند "بأعالي مومباي"، وقاد هذا البحث في أعالي البحار لاكتشاف خلائط متعددة من المعادن، بما

فيها الكوبالت والنيكل والنحاس والمنغنيز على عمق 3000 متر، فاكتسبت الهند مكانة طليعية في مجال الاستثمار في استخراج المعادن من أعماق البحار طبقاً لقوانين الأمم المتحدة.[1]

يسيطر القطاع العام وشركاته على 80% من القيمة الكلية للمواد المعدنية المنتجة، وقد تكاملت المصالح مع شركات القطاع الخاص العاملة في قطاع المناجم والتعدين، من مثل شركة "تاتا ستيل" الهندية للفولاذ، وشركة "هندالكو" للألمنيوم، وشركة "ستيرليت" لاستخراج الحديد الخام، وهي شركات خاصة تسيطر على المعدن وصناعة استخراجه، وشركة تطوير التعدين الوطنية، وشركة "هندوستان" المحدودة للنحاس، وهما أضخم شركات القطاع العام العاملة في التعدين، كل ذلك يتم بإشراف وتعاون من المؤسسات المعنية بالدراسة والاستثمار، مثل المؤسسة الهندية للدراسات الجيولوجية، ومؤسسة الاستثمارات المنجمية، ومؤسسة التحكم والادخار (المكتب الهندي للمناجم).[2]

ويلاحظ أن السياسة الوطنية الجديدة للتعدين والتي وضعت عام 2008 قد ركزت على أهمية تطوير المشاركة الحكومية، ومشاركة جميع القطاعات العاملة في التعدين واستخراجه، وفي وضع السياسة الهادفة إلى الارتقاء بهذا القطاع وتقدمه، وعملت على صياغة إجراءات جديدة وضرورية للتوفيق بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات الهندية فيما يتعلق بالاستخراج، وأتاحت الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في سياسة الاستخراج والتعدين، دون الإغراق في سياسة "اللبرلة" الاقتصادية المطلقة، وعملت على الانتقال من أساليب الاستخراج التقليدية إلى أساليب حديثة ومتطورة عبر جذب رأس المال والتكنولوجيا للاستثمار في هذا القطاع من قبل مصادر تمويل جديدة، وتطوير البحث العلمي وتعميقه، وتطوير الإدارة والمصادر البشرية العاملة في هذا القطاع.

ويرى الباحث أن الهند يمكن أن تصبح لاعباً مهماً على الصعيد العالمي، في استخراج وإنتاج الموارد المنجمية، والوقود الأحفوري، وتحصل على حصص كبيرة في السوق العالمية، بتكامل إدارة المصادر المعدنية مع الاستراتيجية العامة المرتبطة بتطوير هذا القطاع واستثماره، وبالتوجهات المستقبلية، والأهداف الوطنية التي وضعتها الهند على المدى الطويل، وأن العوامل البيئية خلال السنوات القادمة،

---

[1] -RAJ KAPILA & UMA KAPILA, "**INDIA'S ECONOMY IN 21ST CENTURY**", Academic foundation, New Delhi, 2001.

[2] - Ibid.

وخاصة بالنسبة للفحم الحجري، ستشكل تحدياً هاماً أمام الإنتاج والمنتجين، لإيجاد أفكار ومشاريع وتقنيات جديدة، توازن ما بين العوامل البيئية، والمحافظة على استمرار الاستخراج ونموه.

المبحث الثاني

مقومات بناء الاقتصاد الهندي ونهوضه

تشير الدراسات التاريخية التي أعدها العالم الاقتصادي "أنجوس ماديسون"* إلى أن اقتصاد الهند كان في عام 1700 واحداً من الاقتصادين الأولين في العالم مع الصين، بحصة تقرب من 23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لكل منهما، وشهد الاقتصاد الهندي تراجعاً واضحاً منذ القرن الثامن عشر إلى معدل يقرب من 16% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 1820، وإلى 3.8% في عام 1850،[1] وتسارع ذلك مع الاستعمار البريطاني للهند الذي أدى إلى عدم الاستقرار الإداري، والركود الزراعي، والانحطاط الصناعي، والزيادة الكبيرة والمتسارعة في عدد السكان، ووضع نظام عقاري يتوجه نحو زراعات ريعية مخصصة للتصدير، ونموذج صناعي يلبي مصالح المستعمر البريطاني.[2]

وبعد الاستقلال واجه توق الهند إلى العظمة تحديين رئيسيين وما زالا: التحدي الأول يتمثل في التخلف والفقر المنتشر على نطاق واسع، والتحدي الثاني يتمثل بإعادة تحديد وتثبيت الموقع الهندي في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول-المقومات البشرية للاقتصاد الهندي:

أولاً-البنية السكانية والتنمية البشرية:

1-المؤشرات السكانية:

تحتوي الهند على ما يقارب خمس سكان الكرة الأرضية، وتحتل المركز الثاني عالمياً بعدد السكان بعد الصين، ويوضح الجدول رقم (20) المؤشرات السكانية للهند منذ استقلالها عام 1948 وحتى عام 2010.

* - أنجوس ماديسون: اقتصادي بريطاني متخصص في تاريخ الاقتصاد الكلي الكمي، بما في ذلك قياس وتحليل النمو الاقتصادي والتنمية، أستاذ فخري في كلية الاقتصاد في جامعة جرونينجن (RUG).

[1] - روبين ميريديث: **"الفيل والتنين، صعود الهند والصين دلالة ذلك لنا جميعاً"**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 359، يناير 2009، ص13.

[2] - جان جوزيف بوالو: **"الاقتصاد الهندي"**، تعريب د. صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص9.

جدول رقم (20)

المؤشرات السكانية للهند منذ استقلالها عام 1948 وحتى عام 2010

الفترة الزمنية	السكان في نهاية الفترة/ بالمليون	معدل الخصوبة للزوجة	العمر المتوقع عند الولادة
1950- 1955	395	5.8	38.7
60 - 65	495	5.81	45.5
70 - 75	621	5.43	50.3
80 - 85	766	4.48	54.8
90 - 95	936	3.81	59.5
95 - 2000	1021	3.43	61.5
2000 - 2005	1103	3.07	63.1
2005 - 2010	1183	2.76	64.9

Source: Statistical Year Book, India, different years, 1950-2010.

http://mospi.nic.in

يبين الجدول رقم (20) أن عدد سكان الهند قد بلغ أكثر من مليار نسمة عام 2000، أي ما يزيد عن 16% من سكان العالم، يقطنون 2.4% من مساحة الكرة الأرضية القابلة للسكن، وارتفع عدد السكان إلى 1.18 مليار نسمة عام 2010، بنسبة نمو متباطئة، تناقصت إلى ما دون 1.9%. تبنت الهند رسمياً سياسة التخطيط الأسري منذ عام 1952، لكن هدف تحقيق الاستقرار الأسري لم يقرّ إلاً في الخطة الخمسية الثالثة 1961. 1965، وهو: الوصول إلى معدل ولادات مقداره 25 بالألف من عام 1961 حتى عام 1973 مع توفير مستلزمات ذلك، لكن النتائج كانت مخيبة للآمال بالرغم من كل

الوسائل المتبعة من إعلام ووسائل لمنع الحمل، وعمليات العقم التي وصلت إلى ذروتها خلال حالة الطوارئ التي فرضتها "أنديرا غاندي" رئيسة وزراء الهند، والبالغ عددها 8.3 مليون عملية في عام 1976، هبطت إلى 0.95 مليون عملية في عام 1978، ثم تدرجت بالصعود من جديد حتى 2.8 مليون في عام 1981، وإلى 4.9 مليون عملية في عام 1985.[1]

وأظهرت الإحصاءات السكانية الهندية في عام 1991 وعام 2001 ملاحظتين حول البنية السكانية:[2] تتمثل الأولى في زيادة عدد الذكور عن الإناث، فكل 1000 ذكر يقابلهم 927 أنثى في إحصاء عام 1991، ليرتفع بشكل طفيف إلى 933 أنثى في إحصاء عام 2001، إضافة إلى التشوه ما بين الولايات الهندية، فمقابل 1058 أنثى في "كيرالا" يوجد 874 أنثى في "البنجاب"، و898 أنثى في "أوتار براديش"، ويعتقد أن نظام المهور القاسي الذي يقع على عاتق عائلة العروس هو السبب وراء ذلك، فازدهرت العيادات الخاصة التي تقدم أحدث التقانات للتحديد المبكر لجنس الجنين، في سبيل إبقائه إن كان ذكراً، والتخلص منه إن كان أنثى.

أما الملاحظة الثانية وهي ذات انعكاسات اقتصادية على المدى المتوسط، تتمثل في أن هرم السكان يتجهه نحو الأعلى، حيث ارتفع معدل الشريحة العمرية 0-14 سنة من 38.8% من عدد السكان عام 1911 إلى 41.4% عام 1971، لينخفض إلى ما يقرب من 30% عام 2001، وانخفض معدل الشريحة العمرية 15-60 سنة من 60.2% إلى 53.4% ليرتفع من جديد حتى ما يقرب من 61% عام 2001، وارتفع عدد الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة من 1% عام 1911 إلى 7% عام 2001.

ووفقاً لإحصاء عام 2001، بلغت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي 43% في المناطق الزراعية، و23.2% في المناطق الحضرية، ويتضح التمييز بين الرجل والمرأة من خلال مشاركة 52.4% من

[1] - جان جوزيف بوالو: "**الاقتصاد الهندي**"، مرجع سابق، ص39.

[2] .المرجع السابق، ص 40.

الرجال في النشاط الاقتصادي في المناطق الزراعية مقابل 30.1% من النساء، و50.9% من الرجال في المدن مقابل 11% فقط من النساء.[1]

2. الفقر وعدم المساواة: حققت الهند حسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة الهندية، تقدماً ملحوظاً في الحد من الفقر المطلق، بعد انطلاق الإصلاحات الاقتصادية فيها عام 1991، يبينه الجدول رقم (21).

جدول رقم (21)

نسبة الفقر في الهند 1988–2012 %

العام	1.25 دولار	2 دولار	نسبة الفقر الرسمي الوطني	نسبة الفقر الريفي	نسبة الفقر الحضري	مؤشر جيني*
1988	53.5	83.7	–	–	–	31.8
1994	49.4	81.7	45.3	50.1	31.8	30.8
2005	41.6	75.6	37.2	41.8	25.7	33.3
2010	32.6	68.7	29.8	33.8	20.9	33.9
2012	29.8	–	21.9	25.7	13.7	–

Source: Central Statistics Office of India. http://mospi.nic.in

إن بيانات الجدول رقم 21 تدل على انخفاض نسبة السكان الهنود الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً (بالأسعار الدولية لعام 2005)، من 49.4% عام 1994 إلى 32.6% عام 2010، وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، من 81.8% عام 1994 إلى

[1]- Statistical Year Book India, LABOUR & EMPLOYMENT, 2002. http://mospi.nic.in

* **مؤشر جيني**: يقيس المدى الذي ينحرف فيه توزيع الدخل، أو نفقة الاستهلاك بين الأفراد ضمن اقتصاد ما عن توزيع متساوي على نحو مثالي.

68.7% عام 2010، وشمل هذا الانخفاض في نسبة الفقر كلاً من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، حيث انخفضت في الريف من 50.1% عام 1994 إلى 25.7% عام 2012، وفي المناطق الحضرية من 31.8% إلى 13.7% خلال الفترة نفسها، أما نسبة الفقر حسب "الخط الحكومي الهندي الرسمي المطلق للفقر"[*] فقد جاءت أدنى من سابقاتها بشكل واضح، حيث بلغت 45.3% عام 1994، انخفضت إلى 41.8% عام 2005، وإلى 29.8% عام 2010، وإلى 25.7% عام 2012، كما ويظهر من خلال الجدول عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر، حيث سجل مؤشر جيني نسبة 30.8% عام 1994، ارتفعت إلى 33.9% عام 2010،[1] ما يعكس حسب البيانات والتقارير الدولية نمواً كبيراً في المعروض من اليد العاملة الهندية غير الماهرة، كما يعكس نظام الطبقات التقليدية، وقضايا عدم المساواة بين الجنسين، وهذا كله يشكل عائقاً أمام تخفيض معدل الفقر.

وبالمقارنة مع دول مجموعة "بريكس" فإن نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل (1.25 دولار باليوم بمعادل القوة الشرائية 2002-2011) في البرازيل 6.1%، وفي الصين 13.1%، وفي جنوب أفريقيا 13.8%، وفي إندونيسيا 18.1%، أما في الهند فبلغت 32.6%.

وأكدت الحكومة الهندية في الخطة الثانية عشرة (2010-2015) أن تخفيض نسبة الفقر يحتاج إلى استراتيجية شاملة، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تحسين الصحة والاهتمام بالتغذية والتعليم، وإصلاح سوق العمل لتقليل الفوارق ما بين العمل الرسمي وغير الرسمي، والعمل على جعل الإنفاق الاجتماعي أداة أكثر قوة للتعامل مع ارتفاع عدم المساواة، والذي يصل إلى ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي، وهي نسبة منخفضة وفق المعايير الدولية بالمقارنة مع اقتصادات الدول الناشئة الكبيرة.

ويرى الباحث من خلال قراءة الخطط الخمسية الهندية، أن الهند لا تمتلك الحيز المالي الكبير لزيادة الإنفاق الاجتماعي، نظراً للارتفاع العام في العجز الحكومي، وعدم فعالية بعض الإعانات، وتسربها

---

[*] – الخط الحكومي الهندي الرسمي المطلق للفقر"، هذه النسب حددتها لجنة التخطيط، وهي أرفع لجنة استشارية في الحكومة الهندية في شهادة مقدمة إلى المحكمة العليا الهندية حول خط الفقر. (965 روبية في الشهر للأشخاص الذين يقيمون في المدن، ما يعادل 19.3 دولاراً، و781 روبية للأشخاص الذين يقيمون في الريف، ما يعادل 15.62 دولاراً)

[1] – جريدة الشرق الأوسط: "**رغم كثرة المليارات... التضخم يسحق الفقراء في الهند**" العدد 12010، تاريخ 2011/10/16.

بطرق مختلفة إلى غير أهدافها المحددة، بالإضافة إلى الحواجز التنظيمية، والبنية التحتية المتواضعة التي تمنع البلدات الصغيرة من تحقيق أهدافها، وتواضع إمكاناتها المادية، وضعف الإنتاجية الزراعية، وقلة تنوع الأنشطة في المناطق الريفية، ما ينعكس سلباً على السياسات الحكومية للحد من الفقر.

3. الرعاية الصحية: إن جعل النمو أكثر شمولاً يتطلب تغطية أفضل للرعاية الصحية، والاهتمام بالجودة، لأن قسماً كبيراً من السكان يعاني من سوء الحالة الصحية، فتحسنها لا يؤثر فقط على مستوى الفقر والرفاه، وإنما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العامل.

الإنفاق على الصحة منخفض مقارنة مع مستوى التنمية في الهند، حيث يشكل الإنفاق على الصحة 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من البلدان ذات الدخل المتوسط، من مثل جنوب إفريقيا والبرازيل، والصين وروسيا الاتحادية، وجنوب أفريقيا، ولكن الهند استطاعت تحسين الوضع الصحي لديها، ما انعكس إيجابياً على مجموعة من المؤشرات التي يوضحها الجدول رقم (22).

جدول رقم (22)

مؤشرات الواقع الصحي في الهند 2001-2012

العام	وفيات الأطفال/ بالألف	وفيات الأمهات/ لكل مائة ألف	العمر المتوقع عند الولادة	إجمالي الإنفاق على الصحة من GDP	إجمالي الإنفاق على الصحة لكل نسمة/ بالدولار
2001	64.4	370	62.6	4.5	21
2005	56.1	280	64.1	4.2	32
2010	47.1	220	65.7	3.7	52
2012	43.8	190	66.2	4.2	61

Source: Central Bureau of Health Intelligence, Directorate General of Health Services, http://cbhidghs.nic.in

يعكس الجدول رقم (22) تحسناً واضحاً في الواقع الصحي الهندي، وذلك من خلال انخفاض نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة من 64.4 بالألف عام 2001 إلى 43.8 بالألف عام 2012، وانخفاض نسبة وفيات الأمهات من 370 وفاة عام 2001 إلى 190 وفاة عام 2012، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة من 62.6 سنة عام 2001، إلى 66.2 سنة عام 2012، وجاء ذلك برأي الباحث نتيجة لتحسن إجمالي الإنفاق على الصحة لكل نسمة، حيث ارتفع من 21 دولاراً عام 2001، ليصل إلى 61 دولاراً عام 2012.

يتمثل التحدي الرئيسي للهند في جعل الرعاية الصحية أكثر فعالية مع زيادة الموارد، وتوسيع القوى العاملة الطبية، وتعميق مهاراتها، وزيادة الاهتمام بالبنية التحتية الصحية، وهذا يتطلب وقتاً لزيادة الإنفاق، وتناولت بعض البلدان هذا التحدي بتوسيع تغطية الرعاية الصحية عن طريق مجموعة من الخدمات الأساسية، وتقديم خدمات الرعاية الصحية مثل التطعيم، والاهتمام بصحة الأطفال في المكسيك عبر التأمين الشعبي الذي يغطي جزءاً كبيراً من الخدمات الصحية للفقراء، وتشيلي عبر توفير الخدمات الأساسية للصحة، والبرازيل عبر فرق صحة الأسرة.

4 . التعليم: للتعليم دور محوري في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، ويمكن أن يساعد في الحد من حصة العمالة غير الرسمية، والمضي في تعزيز الاندماج الاجتماعي، وقد حققت مؤشرات التعليم في الهند تحسناً ملحوظاً يبينها الجدول رقم (23).

جدول رقم (23)

مؤشرات التعليم في الهند 2000–2012

العام	الإنفاق على التعليم % من GDP	معد ل الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي	نسبة التلاميذ إلى المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي	نسبة الطلاب إلى المدرسين في المرحلة الثانوية	معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب %
2000	4	85.6	40	33.6	76.4
2003	4	90.8	41.3	32.3	77.9

2009	3	99.0	36.1	25.1	81.8
2012	3	99.3	35.2	25.9	–

Source: India G- 20 and the World, Different years, 2000- 2012.

http://mospi.nic.in

يبين الجدول رقم (23) أنه على الرغم من تراجع الإنفاق على التعليم، من 4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إلى 3% عام 2012، (التي لم تواكب ارتفاع نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي)، فإن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي قد ارتفع من 85.6% عام 2000، ليصل إلى 99.3% عام 2012، وتم تسجيل انخفاض عدد المتعلمين مقابل المعلمين والمدرسين من 40 تلميذ لكل معلم عام 2000 إلى 35.2 عام 2012، ومن 33.6 طالب عام 2000 إلى 25.9 طالب لكل مدرس عام 2012، وذلك انعكس إيجابياً في ارتفاع نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الشباب من 76.4% عام 2000، إلى 81.8% عام 2009.

5. مؤشرات الإنفاق على الصحة والتعليم حسب تقارير التنمية البشرية:

تراجع معدل الإنفاق الهندي على الصحة وعلى التعليم من الناتج المحلي الإجمالي حسب تقارير التنمية البشرية، عن المعدلات الرسمية الهندية، وعن معدلات الإنفاق في دول "بريكس"، ودول المقارنة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (24).

جدول رقم (24)

معدل الإنفاق على الصحة والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي

في دول "بريكس" ودول المقارنة حسب تقارير التنمية البشرية 2000–2010 %

الدول	روسيا		البرازيل		الصين		جنوب إفريقيا		الهند		إندونيسيا		تركيا		فرنسا	
الأعوام	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010

على الصحة	3.2	3.2	2.9	4.2	1.8	2.7	3.4	3.9	1.3	1.2	0.7	1.3	3.1	5.1	8.0	9.3
على التعليم	2.9	4.1	4.0	5.7	.	.	5.6	6.0	4.4	3.1	00	3.0	2.6	2.9	5.7	5.9

Source: Human Development Reports, different years, 2000-2010. http://hdr.undp.org

يبين الجدول رقم (24) استمرار الإنفاق على الصحة في روسيا عند المعدل 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2000 و2010، وارتفع في البرازيل من 2.9% عام 2000 إلى 4.2% عام 2010، وفي الصين من 1.8% إلى 2.7%، وفي جنوب أفريقيا من 3.4% إلى 3.9%، وارتفع في إندونيسيا من 0.7% إلى 1.3%، وفي تركيا من 3.1% إلى 5.1%، وفي فرنسا من 8.0% إلى 9.3%، أما في الهند فقد تراجع من 1.3% إلى 1.2%.

وتطور إنفاق روسيا على التعليم من 2.9% من الناتج الإجمالي المحلي عام 2000 إلى 4.1%عام 22011، وفي البرازيل من 4.0% إلى 5.7%، وجنوب أفريقيا من 5.6% إلى 6%، وتركيا من 2.6% إلى 2.9%، وفرنسا من 5.7% إلى 9.5%، أما إنفاق الهند فقد تراجع من 1.3% إلى 1.2%.

ويرى الباحث أن الهند قد ركزت على رأس المال البشري العالي التأهيل، والضروري لدعم الإنتاجية والابتكار على المدى البعيد، فقد ساعد بروز ونمو الطبقة الوسطى في المجتمع الهندي نخبة من رجال الأعمال للاستثمار في مؤسسات التعليم العالي، ما أدى لتطوير قطاعات تكنولوجيا المعلومات الهندية، وساهم في أداء النمو الاقتصادي القوي خلال العقدين الماضيين (1991- 2010)، وساهم التقدم الاقتصادي الذي حققته الهند في الارتقاء بقطاعات الخدمات الأساسية والعامة مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، على الرغم من وجود مشكلات تاريخية، مثل الطبقية، والفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين، وبين الطبقات والرجال والنساء، وعدم المساواة، واستبعاد أجزاء كبيرة من أبناء المجتمع، فتحسين نوعية التعليم والصحة والمساواة، والوصول بها إلى جميع المستويات من طبقات وشرائح اجتماعية، تمثل تحدياً كبيراً للهند.

ثانياً-القدرات البشرية الهندية:

حولت الهند عقول أبنائها إلى مناجم، بتعليم شريحة واسعة نسبياً من نخبها في العلوم والهندسة والطب، ففي عام 1951 أنشأ "جواهر لال نهرو" المعاهد الهندية السبعة الأولى في التكنولوجيا، وفي خمسين عاماً تنافس مئات الآلاف من الهنود للفوز بالدخول ثم التخرج في تلك المعاهد التقنية، إضافة إلى المعاهد الهندية الستة في إدارة الأعمال، فأنتجت نخبة علمية استثنائية. لكن الهند لم تستطع أن توفر وظائف جيدة لمعظم هؤلاء الموهوبين حتى أواسط تسعينيات القرن العشرين، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أحد أهم المستثمرين لطاقة الهند العقلية.[1]

ووفقاً لإحصاء عام 2001، بلغت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي 43% في المناطق الزراعية، و23.2% في المناطق الحضرية، ويتضح التمييز بين الرجل والمرأة من خلال مشاركة 52.4% من الرجال في النشاط الاقتصادي في المناطق الزراعية مقابل 30.1% من النساء، و50.9% من الرجال في المدن مقابل 11% فقط من النساء.[2]

وقد ارتفعت نسبة التوظيف في قطاعي الصناعة والخدمات على حساب القطاع الزراعي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (25).

جدول رقم (25)

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الكبرى في الهند 1973-2010 (%)

الأعوام	1973	1984	1994	2000	2005	2008	2010
الزراعي	73.9	68.6	64.5	60.3	57.0	55.9	51.3
الصناعي	7.7	13.9	13.3	16.2	18.2	18.7	22
الخدمات	14.8	17.6	21.2	23.5	24.8	25.4	26.7

Source: LABOUR & EMPLOYMENT, different years. 1973-2010.

http://mospi.nic.in

[1] توماس ل فريدمان: "**العالم مستوٍ، موجز تاريخ القرن الحادي والعشرين**"، مرجع سابق، ص119.

[2]- LABOUR & EMPLOYMENT, 2002, Op. http://mospi.nic.in

يبين الجدول رقم (25) أن القطاع الزراعي استقطب 73.9% من العاملين في عام 1973 انخفض إلى 57% عام 2005، وإلى 51.3% عام 2010، وارتفعت حصة القطاع الصناعي من 7.7% عام 1973 إلى 16.2% عام 2005، وإلى 22% عام 2010، وارتفعت حصة قطاع الخدمات من 14.8% عام 1973 إلى 24.8% عام 2005 وإلى 26.7% عام 2010، وذلك نتيجة لتطور قطاعي الصناعة والخدمات، وزيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية فيهما.

يزيد حجم الطبقة الوسطى في الهند عن 250 مليون نسمة عام 2010، ما يمثل 22% من سكانها تقريباً، إضافة إلى عدة ملايين تنتشل نفسها من الفقر للارتقاء إلى تلك الطبقة، كما يتراجع الانفجار السكاني الذي كانت قد شهدته الهند بتناقص معدل النمو السكاني من 2.2% سنوياً إلى 1.7%، ما ساعد في رفع نصيب الفرد من الدخل القومي، ووفرت هذه الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية للأسر الهندية فرصاً أكبر للاستثمار في تعليم أبنائها، ما شكل مصدراً حيوياً للتنمية الاقتصادية المستدامة. [1]

تتميز الهند بإقبال أبنائها على التعليم الفني والتقني والهندسي، والكفاءة العالية للعمالة المختصة في مجال هندسة العلوم والخدمات، وفي الوقت الذي تقوم فيه الصحافة والإعلام الغربي بتقديم الإغراءات المختلفة لدفع أبنائهم نحو التعليم، فإن أبناء الهند يتسابقون لحل المعادلات الرياضية، والتزود بالمهارات والمعارف الحديثة المختلفة، كما أنها تمتلك مراكز بحث متقدمة مثل، مركز المعلومات الوطني في العاصمة نيودلهي، وأبرز مؤسسات البحوث والعلوم والتكنولوجيا في مدينة بنغالور، المعروفة باسم "وادي السليكون الهندي"*، وصناعة الطائرات والسيارات، والمعلوماتية والهواتف والساعات.2

واستطاعت الهند عبر رأس مالها البشري دخول النادي النووي، بعد تفجير قنبلتها النووية الأولى عام 1974، وكسر احتكار العالم المتقدم لعضوية النادي النووي، كما دخلت عصر الفضاء، بإطلاق عدد من الأقمار الصناعية في الفضاء الخارجي، لأغراض الاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني، والأرصاد الجوية، وأصبحت الهند ضمن البلدان الأولى القادرة على إطلاق الأقمار الصناعية.[3]

---

[1]. سمير سعيفان: "**تجربة الصين الاقتصادية**"، حزب شيوعي يبني اقتصاداً رأسمالياً، دار ممدوح عدوان للنشر، ط1، دمشق، 2011، ص120.

[*]– سميت بنغالور الهندية بوادي السليكون نسبة إلى "Silicon valley" وهي: المنطقة الجنوبية من منطقة خليج سان فرانسيسكو في كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

[2]– توماس ل فريدمان: مرجع سابق، ص39.

[3]– د. إيهاب الشريف: "**الهند .. أسرار ومفاتيح**"، مرجع سابق، ص414.

وللهند محطة أبحاث دائمة في القارة المتجمدة الجنوبية، وعلماء متخصصون يعملون فيها (بالرغم من بعدها عن الهند بضعة آلاف الكيلومترات) من أجل إمكانية استثمار ثروات هذه القارة مستقبلاً، بدلاً من تركها لاحتكار الآخرين.[1]

إن عدد الوظائف التي يوفرها مجال صناعات المعرفة والخدمات، ضئيل بالنسبة للمخزون الضخم من سوق العمالة في الهند، فعلى سبيل المثال يوظف قطاع البرمجيات أقل من 0.5% من العمالة الهندية، ولكنه يساهم في إجمالي الناتج المحلي بنحو 5%.[2] وتعد العمالة الهندية المختصة في تقنية المعلومات ذات كفاءة عالية، تلقّى جزء كبير من أفرادها درجات علمية من الغرب، فساهموا في النجاح السريع للهند.

تمتلك الهند 25 ألف كلية جامعية، و400 جامعة مشتركة في برامج التعليم الإلكتروني، ولديها أرخص جهاز كومبيوتر لوحي في العالم يستخدمه تلاميذها في دراستهم، وتمتلك الهند أكثر من 70 ألف صحيفة ومجلة ونشرة يومية وأسبوعية وشهرية، وتبيع أكثر من 100 مليون نسخة يومياً، ولديها أكثر من 690 قناة فضائية، و80 قناة مختصة بالأخبار، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الأخرى من سينما وشبكات ومواقع الإنترنت.[3]

يعتقد "أمارتيا سن"* أن التقاليد الديموقراطية الهندية أقدم من نظيرتها الأوروبية، وتتمتع بسمات فريدة مميزة،[4] فبنية الديموقراطية الهندية (حسب رأيه) سهلت عملية التفاوض والتعبير عن وجهات النظر المختلفة بين الأطراف والفئات المتعددة للشعب الهندي، وساهمت في السياسات الوطنية للبلاد، وتمكنت هذه القيم الديموقراطية العريقة في الهند من إكساب الثقافة السياسية المميزة في البلاد قدرة عالية على التوحد والتماسك، فلدى الهند نظام برلماني مستقر، ونظام اقتراع منتظم، حر ونزيه، كما أن نسبة مشاركة الناخبين في الاقتراعات عالية، وهناك تداول سلمي للسلطة، وتتمتع الدولة بسلطات راسخة، وصحافة حرة.

وتظل التحديات التي تواجه التنمية الهندية هائلة في حجمها، فنحو ربع سكان الهند يعيشون دون خط الفقر الوطني، مع تباين كبير في درجة الفقر على مستوى الأقاليم، وبحسب مؤشر التنمية البشرية

---

[1] - المرجع السابق، ص156.

[2] - Statistical Year Book India 2009, ʻʻ **INFORMATION TECHNOLOGY**ʼʼ. http://mospi.nic.in

[3] - المرجع السابق، ص218.

* - أمارتيا صن: مفكر اقتصادي هندي الأصل حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998.

[4]. محمد ضياء الحق وآخرون: "**الهند... عوامل النهوض وتحديات الصعود**"، مركز الجزيرة للدراسات، الملفات البحثية، سلسلة دراسات القوى الصاعدة، 2009، ص42.

الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2007 والذي يقارن بين 178 دولة من حيث قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من خلال قياس عدة مؤشرات في مقدمتها معدل الحياة، ومحو أمية الكبار، وتمدرس الأطفال، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فإن الهند احتلت المرتبة 128 من بين 178 دولة، والمرتبة 136 من بين 216 دولة حسب تقرير التنمية البشرية 2013.[1]

وعلى الرغم من تطور الهند حسب مؤشر التنمية البشرية، إلاّ أن هذا التطور كان بطيئاً، ولم تتمكن من الوصول إلى مستوى تطور المؤشر العالمي للتنمية البشرية، وهذا ما يبينه الجدول رقم (26)

جدول رقم (26)

تطورت الهند حسب مؤشر التنمية البشرية في سنوات مختارة 1980–2012

العام	1980	1990	2000	2005	2007	2011	2012
الهند	0.354	0.440	0.463	0.507	0.525	0.551	0.554
العالم	0.455	0.526	0.570	0.604	0.615	0.624	0.682

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختارة 1980–2012.

يبين الجدول رقم (26) تطور الهند في مؤشر التنمية البشرية من 0.345 عام 1980 إلى 0.440 عام 1990، وإلى 0.507 في عام 2005، وإلى 0.525 عام 2007، وإلى 0.554 عام 2012، ولكنه بقي أدنى من مؤشر التنمية البشرية العالمية، والذي سجل 0.455 عام 1980، و0.604 عام 2005، و0.682 عام 2012.

وبرأي الباحث إن عدد السكان الكبير، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة تاريخياً، تشكل معوقات أساسية وكبيرة أمام تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية تطال جميع أفراد الشعب الهندي، ما يحول دون تحقيق مراكز متقدمة في تقارير التنمية البشرية لفترة زمنية طويلة نسبياً.

ثالثاً: دور المهاجرين الهنود في التنمية:

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf

ينتشر الهنود في عدد كبير من دول العالم، فقد بدأت موجات الهجرة الهندية منذ القرن التاسع عشر، واستمرت على مدار القرن العشرين، حيث بدأت تتغير نوعية هؤلاء المهاجرين، فارتفعت نسبة الذين تلقوا تعليماً عالياً، وامتلكوا مهارات مرتفعة، وفي السنوات الأخيرة أصبح الهنود من مصممي البرامج الحاسوبية، وعملوا في شركات وادي السليكون في الغرب الأمريكي، كما برعوا في قطاع الخدمات والسياحة وتجارة التجزئة، وتوجه قسم كبير من العمالة نصف الماهرة، وغير الماهرة إلى دول الخليج العربي بعد ارتفاع أسعار النفط، فتحولت الهند إلى مصنع ينتج الموهوبين الذين يتولون منصب المدير التنفيذي في الشركات العالمية الكبرى، حيث يرى الخبراء أن سعي الهنود للحصول على قدر كبير من التعليم الأكاديمي المتميز، بالإضافة إلى قدرتهم على العمل في أصعب المواقف، هي الأسباب الرئيسية وراء الاتجاه المتصاعد بالاعتماد عليهم في المناصب القيادية في الشركات العالمية الكبرى، ففي الهند ناد خاص لرؤساء الشركات العالمية التي يرأسها الهنود، ابتداء من (شركة مايكروسوفت، وشركات بيبسي ودويتشة بنك، وماستركارد، وأدوبي سيستمز، ودياجو، وغلوبال فونديز) وغيرها. [1]

وشكلت الهند وزارة شؤون الهجرة، وهيئة حكومية لمعالجة قضايا العمالة الهندية المهاجرة، وقامت بتشجيعهم ودعمهم لتوطين مدخراتهم في أرض الوطن، والمساهمة في نموه وتطوره، وحسب الإحصاءات الرسمية الهندية لعام 2009،[2] شكلت التحويلات النقدية للعمالة غير الماهرة النسبة الأكبر من التحويلات النقدية الإجمالية إلى الهند، وساهمت هذه التحويلات جميعها في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي، ووصلت التحويلات النقدية للمهاجرين الهنود في دول الخليج العربي فقط إلى أكثر من 45 مليار دولار أمريكي في عام 2008، مدفوعين بعاملين هما: الخوف من الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها، والثقة بالنظام السياسي والمالي الهندي.

ويرى الباحث أن الهند قد استثمرت الفرص المتاحة أمامها، وأمام مواطنيها في دول الخليج العربي بقوة واقتدار، وحسن إدارة وتصميم، فحصلت على عوائد هامة، في الوقت الذي كان على الدول العربية أن تقوم بهذا الدور في استثمار مواردها، وتشغيل أبنائها، والمحافظة على ثرواتها ومدخراتها المالية، لتوظيفها في بناء الاقتصاد العربي، بما يؤدي إلى تقدم العرب الاقتصادي والاجتماعي، ويرفع من شأنهم السياسي، ويسهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن العربي.

---

[1] - جريدة الشرق الأوسط، فبراير 2014، العدد 12866. على الموقع: http://classic.aawsat.com

[2]- Statistical Year Book India 2009, BALANCE OF PAYMENTS. http://mospi.nic.in

المطلب الثاني-المقومات التنظيمية للاقتصاد الهندي:

أولاً-مراحل البناء التنظيمي للاقتصاد الهندي:

بعد استقلال الهند عام 1947 مرّ البناء التنظيمي للاقتصاد الهندي بمرحلتين أساسيتين هما:

1 . مرحلة البناء التنموي الهندي على الطريقة الاشتراكية 1947. 1980:

مع استقلال الهند عام 1947 طرح "المهاتما غاندي" نموذجاً صناعياً هندياً يقوم على وجود مغزل في كل بيت، بحيث تنمي الهند قدراتها الصناعية في صناعات كثيفة العمالة، لا أن تتجه إلى تصنيع عالي التقانة، ثم جاء "جواهر لال نهرو" أول رئيس للوزراء في الهند بعد الاستقلال فأرسى نظاماً ديمقراطياً يقوم على القيم الاشتراكية "الفابية"،* معززاً دور الدولة في الاقتصاد، وعمل على استعادة الهند لدورها ومكانتها التي دفنت تحت السيطرة البريطانية المباشرة لمدة قرن من الزمن، (كما قال نهرو)، ما استنهض الشعور الوطني لتحقيق استراتيجية "نهرو" في تحقيق الاكتفاء الذاتي.[1]

وقد اتسمت هذه المرحلة بالسمات الآتية:

أ . سيطرة القطاع العام:

بنيت استراتيجية التنمية في الهند منذ استقلالها على الدور الرئيسي والمحوري للقطاع العام في تشكيل هياكل الاقتصاد الهندي، وكذلك التصنيع، ومنذ البداية لعب النظام التجاري الذي اتبعته الهند حتى مطلع الثمانينيات دوراً مميزاً، وعالي الكفاءة في تحديد المواد الخاضعة للتعريفة وغير الخاضعة لها، ومن حيث الحواجز الجمركية، والقيود الكمية، وغيرها من إجراءات معقدة، وقوانين وتنظيمات تؤطر القطاع الخاص في مساحات ضيقة للغاية، أطلق عليها الشعب الهندي تندراً "الترخيص الملكي"، ووضعت الخطة الخمسية الأولى 1950. 1955 التي كانت خطة إدارة أزمة، واكتسب التخطيط بدءاً من عام 1955 دوراً محورياً، فتضاعفت حصة النفقات التخطيطية من الناتج المحلي الإجمالي، وتم تهميش القطاع الخاص الذي بلغت حصته من الوظائف 7 ملايين وظيفة عام 1970، مقابل 21 مليون وظيفة للقطاع العام الذي لم يكن له وجود يذكر عام 1950، وسيطر القطاع العام على 84% من القطاع المنظم في

---

* – الفابية: هي الاشتراكية التي تبنتها جمعية بريطانية تأسست عام 1883، سعت لتحقيق الاشتراكية، أو الديمقراطية الاجتماعية عن طريق التحرك الديمقراطي البطيء والمستمر، وليس عن طريق الثورة حسب ماركس، والاسم نسبة إلى القائد العسكري الروماني فابيوس مكسيموس.

[1] -N. A. MUJUMDAR "**INCLUSIVE GROWTH**" DEVLOPMENT PERSPECTIVES IN INDIAN ECONOMY, Academic foundation, New Delhi, 2006, p216.

المناجم عام 1979، و88.5% في الطاقة، و100% في النقل، و81% في الاتصالات، وتطورت حصة القطاع العام في قطاع المصارف من 12% بعد الاستقلال إلى 41% عام 1965، وإلى 81% عام 1980 بعد موجات التأميم في عهد أنديرا غاندي.[1]

وارتفعت حصة القطاع العام في قطاع الصناعة المنظم من 1% حتى 10% عام 1960، لتصل إلى 25% في عام 1975، وخضع باقي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي إلى وسائل رقابية حكومية متنوعة، لاسيما سياسات الأسعار والتوريد، ولكن هذه الريادة والسيطرة للقطاع العام الصناعي لم تمثل إلّا 14.4% من الناتج الصناعي الإجمالي في عام 1980.[2]

ب . ضبط وتحديد سياسة قطاع الصناعة (الترخيص الملكي):

حدد قرار السياسة الصناعية لعام 1948 المجالات المحصورة بالقطاع العام، وتلك المخصصة للقطاع الخاص الكبير، والقطاع الخاص الصغير، ونصّ على حق الدولة في تأميم أية منشأة باسم المصلحة العامة. وفي عام 1956 صدر قرار ثان يتعلق بالسياسة الصناعية، حدد قطاعات أو حصص محجوزة لصالح المنشآت الصغيرة، وصدر في عام 1979 قراراً جديداً أعطى هامشاً أوسع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ليزداد عدد منتجاتها من 180 منتجاً إلى 807 منتجاً، ولكن النصوص التنظيمية المرافقة لهذه القوانين حدّت من القدرات الإنتاجية والتصديرية لهذه المنشآت.[3]

أما الوثيقة الرئيسية فهي قانون التنمية الصناعية والتنظيم "الترخيص الملكي"[4] الذي صدر في عام 1951 وحدد شروط الحصول على التراخيص، فلقي انتقادات كثيرة لآثاره السلبية، ما أدى إلى صدور قانون جديد هو سياسة الترخيص الصناعي عام 1970، أدخل مزيداً من التعقيد على منح التراخيص، وتم في السبعينيات تبني قانون تنظيم المبادلات الخارجية، حدّت من توسع الشركات الهندية الكبيرة، ومن الشركات الأجنبية التي وضعت تحت رقابة المصرف المركزي ووزارة المالية.

ج . معدل النمو المتدني:

---

[1] - جان جوزيف بوالو: مرجع سابق، ص25- ص36.

[2] - Statistical Year Book India, Industry, 1980. http://mospi.nic.in

[3] -N. A. MUJUMDAR: "INCLUSIVE GROWTH", Ibid, p187.

[4]. Prachi Mishra: **"India's External Sector Do We Need to Worry?"**، INSIGHT, 2013. P56.

لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي (وهو ما كان يعرف بمعدل النمو الهندوسي) 3.5% بشكل وسطي، خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الاستقلال في عام 1948، حيث تدنت إلى 2.8% خلال الخطة الخمسية الثالثة 1961. 1965، وإلى -5% في الخطة السنوية 1979. 1980، ووصل الناتج المحلي الإجمالي الفردي إلى -8.3% في الخطة ذاتها.[1]

2 -الإصلاح الاقتصادي:

يمكن تقسيم الإصلاح الاقتصادي الهندي إلى مرحلتين هما:

أ . المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي 1980. 1990:

إن أزمة المدفوعات الهندية لعام 1980 الناجمة عن الأزمة البترولية العالمية آنذاك، قادت الهند للتوجه نحو صندوق النقد الدولي، للحصول على قروض بقيمة مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، فكان من شروطه موافقة الهند على إجراء بعض التعديلات في اللوائح التنظيمية الداخلية والخارجية، فجرى تليين نظام التراخيص الصناعية بالتدريج، ما أدى لاستفادة مجموعات كبيرة، كانت خاضعة لرقابة قانون ممارسة الاحتكارات التجارية والحصرية الصارمة، ما ساهم بإفساح المجال أمام المنافسة في السوق الداخلية، كما جرى تحرير تراخيص الاستيراد والتصدير، لتشجيع التحديث الصناعي، وتم تخفيف النسب الضريبية المرتفعة.[2]

ولكن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لإنقاذ الهند من الوصول إلى أزمة في ميزان المدفوعات عام 1991، حين لم يعد لديها من احتياطيات الصرف إلا ما يكفي أسبوعين فقط لتمويل وارداتها، وعجز في الموازنة، وقلة العائدات الضريبية، وارتفاع الدين الصافي الذي شكل 46% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1982، وارتفع إلى 63% في عام 1987. 1988، ليزيد عن 75% في عام 1990 مع مدفوعات الفوائد المرتفعة والمتراكمة، فأصبحت الهند عام 1988 أضخم بلد مدين في آسيا مع دين يقرب من 60 مليار دولار أمريكي، في ظل أزمة البترول العالمية عام 1990 المرافقة لحرب الخليج الثانية، وهذا ما قاد الهند إلى القيام بإصلاحات جديدة.

ب . مرحلة الإصلاح الثانية وتحديد الرؤى المستقبلية 1991-2004:

---

[1] - Statistical Year Book, India 2013, FIVE YEAR PLANS.

[2] - Vijay Vir Singh: **''Regulatory Management and Reform in India''**, 25 years, 1983-2008, OECD, p31.

بدأت المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي الهندي مع أقل من مليار دولار من احتياطيات الصرف، لتتجاوز 125 ملياراً في عام 2004، وبنمو اقتصادي تجاوز 8.5% في كثير من السنوات، حيث قام رئيس وزراء الهند "ناراسيما راو" عام 1991، بتكليف الاقتصادي "مانموهان سينغ"* لوقف الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الهندي، واتخاذ الإجراءات اللازمة للخروج من أزمة المدفوعات، واستئناف النمو.[1]

وخلال بضعة أسابيع شكل "مانموهان سينغ" فريقاً من الإداريين، أطلق عليه الإعلام الهندي "فريق الأحلام" الذي بدأ تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، فكانت الإجراءات الأولى متعلقة بالترخيص الملكي في معظم القطاعات، ففتح أبواب الاستثمار الصناعي للهنود بحرية تامة، وسمح للاستثمارات الخارجية إلى نسبة 51% وما فوق، وفتح أبواب صناعة السيارات، والاتصالات وخدمات المعلوماتية، وتم تحرير التجارة بتفكيك القيود الكمية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتم خفض قيمة الروبية بمقدار 30% عام 1991، وبمقدار 15% في آذار 1992، وتم تشديد الرقابة على أداء المنشآت الاقتصادية العامة، وبدأ التفكير بخصخصتها، وتم تخفيض عدد العاملين فيها، وخفض الإعانات في الموازنة، وتم الحد من دور لجنة التخطيط التي أسست في الخمسينيات ليصبح دوراً استشارياً فقط،[2] ما أدى إلى نمو وتطور الاقتصاد الهندي، والنهوض بمؤشراته المختلفة.

وفي الفترة الممتدة من 1998 حتى 2004، تم استبدال قانون تنظيم المبادلات التجارية الخارجية بقانون جديد هو FEMA، وحلّت لجنة المنافسة محل قانون ممارسة الاحتكارات التجارية والحصرية، وصدر قانون المسؤولية الضريبية، بهدف الوصول في عام 2008 إلى عجز مالي جاري مقداره صفر، وتم توسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطال قطاعات جديدة ومتعددة، وتسارع تخفيض الرسوم الجمركية عملاً باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبدأت عمليات الخصخصة لبعض مؤسسات وشركات القطاع العام.[3]

---

* – مانموهان سينغ: أصبح عام 2004 رئيساً لوزراء الهند.

[1] – Ibid, p36.

[2] – Ibid, p146.

[3] – Ibid, p345.

ويرى الباحث أن عملية إعادة هيكلة القطاع العام في الاقتصاد الهندي، كانت من بين أهم التغيرات التي أحدثتها عملية التحول إلى الاقتصاد الحر، إذ كانت الحكومة الهندية واضحة في أنها أصبحت غير مقتنعة بدور القطاع العام كقاطرة للاقتصاد، بعدما أثبت فشله في تحقيق أهداف التصنيع والنمو وتخفيف حدة الفقر، إضافة إلى نقص عوائده مقارنة مع ما ينفق عليه من تمويل واستثمارات.

ثانياً–الرؤى المستقبلية الهندية:

وضعت الأمة الهندية رؤيتها الأولى في ظل الاستعمار البريطاني وهي "أن تكون الأمة الهندية حرة" فتجذرت هذه الرؤيا في عقول وقلوب الشعب الهندي في نضاله ضد المستعمر، ووحدت جهوده، فحقق حريته.1

ولكن الهند وبعد عقدين أو أكثر من الاستقلال، وبالرغم من الإنجازات التي حققتها، بقيت تعتمد بشكل كبير على مصادر أجنبية في التطور والاختراع، أو التكنولوجيا المستوردة، ولم ترتسم شعارات الاعتماد على الذات كحقائق على أرض الواقع، فقام الهنود بوضع الرؤيا الثانية وهي: "أن تكون الهند متطورة ومتقدمة" لجعل الاقتصاد الهندي أحد أضخم الاقتصادات في العالم، ما ينعكس إيجابياً على الوضع المعيشي، والصحي والتعليمي والأمني للشعب الهندي.[2]

وأدرك الهنود أن تحقيق هذه الرؤيا يحتاج إلى حكومات وتنظيمات متفوقة في الحاضر والمستقبل، لبلورة الجهود والإمكانات وتأطيرها، مستفيدة من المعرفة والخبرة البشرية في سبيل تحقيق التطور الاقتصادي الإبداعي في ظل الظروف الملائمة.

ولمواجهة هذا الواقع تم تفعيل مجلس نشر المعلومات التكنولوجية وتقييمها TIFAC الذي تأسس في عام 1988 وكانت مهمته الرئيسية هي: "وضع رؤية مستقبلية للتكنولوجيات التي ينبغي تطويرها، في الوقت الذي بدأت فيه بالظهور على المستوى العالمي"،[3] فربط المجلس جميع الأطراف التي تتولى زمام الأمور، كالحكومة والصناعة والمؤسسات العلمية والتكنولوجية، والمؤسسات المالية، والمفكرين، بفريق عمل واحد. وفي تشرين الثاني من عام 1993 اجتمع المجلس بكامل أعضائه الذين جاؤوا من قطاعات صناعية مختلفة، ومن مؤسسات البحث والتطوير، والمؤسسات الأكاديمية، ودوائر حكومية، ومؤسسات

---

[1]– أي. بي. جي. عبد الكلام، وواي س. راجان: **"الهند عام 2020، رؤية للألفية الجديدة"**، ترجمة غسان نصيف، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص35.

[2]– المرجع السابق، ص36.

[3]– المرجع السابق، ص65.

مالية لمناقشة الطريقة التي يمكن بها الانطلاق بالتطوير الوطني وتعزيزه في الحاضر والمستقبل، وكيف يمكن نقل الهند من بلد نام بعد مرور حوالي خمسين سنة على استقلاله، إلى بلد متقدم.[1]

وبعد عدة اجتماعات، أكد المجلس أن التكنولوجيا هي أعلى مولّد للثروة، وأفضلها خلال أقصر فترة زمنية، إذا تم توجيهها بالاتجاه الصحيح، فالتكنولوجيا يمكنها الانتقال بقطاعات مختلفة من مثل التعليم، والتدريب المهني، والزراعة والصناعات الغذائية والاستراتيجية، والبنية التحتية إلى الأمام، وإلى مستويات أعلى، فالهند تمتلك قاعدتين أساسيتين هما الموارد الطبيعية العريضة، والموارد البشرية، حيث تشكلان البنية التحتية الأساسية لانطلاق الهند نحو تحقيق رؤيتها.

وقام المجلس بإعداد التقارير والسيناريوهات، ومجموعات العمل، وتحديد الخطوات والبرامج الزمنية، والسياسات التي يجب اتباعها من قبل الحكومة، والصناعة، ومؤسسات البحث والتطوير، لأجل تحقيق الرؤية حتى حلول عام 2020.

ثالثاً –بعض مرتكزات التطور التنظيمي:

عملت الحكومات الهندية على توفير الظروف والمرتكزات لحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وتوفير الأرضية المناسبة من أجل تحويل الرؤى الهندية إلى واقع عملي، وذلك عبر مجموعة من المرتكزات، أهمها:

1 . تحسين بيئة الأعمال:

عملت الهند على تحسين بيئة الأعمال غير المواتية من الناحية التنظيمية، ولاسيما بالنسبة للأنشطة كثيفة العمالة، فأدخلت سياسات جديدة لتعزيز بيئة عمل الشركات وحوكمتها، وتعزيز السلوك التجاري المسؤول لضمان حقوق المستثمرين، وتحسين سلوك العمل، ومكافحة الرشوة، لتعزيز قدرتها التنافسية.[2]

وبالرغم من الاختلافات الواسعة في التنظيم بين ولاية هندية وأخرى، وتأثيراتها في النمو الاقتصادي، فقد حققت الحكومة المركزية وبعض حكومات الولايات، أداء اقتصادياً أكبر من خلال تعزيز الأطر التنظيمية الملائمة لخلق بيئة أفضل للشركات، وعبر إزالة القيود المفروضة على المنافسة.[3]

وعملت الحكومات الهندية من خلال تعزيز الحوار بينها، وبين المجتمع المدني والشركات، على صياغة السلوك الاستراتيجي المسؤول للشركة في إطار أهداف التنمية الوطنية، وفي عام 2009 أصدرت وزارة شؤون الشركات، الخطوط التوجيهية الوطنية الطوعية على الصعيد البيئي والاجتماعي، والمسؤوليات الاقتصادية لرجال الأعمال، وتم تنقيحها عام 2011 من خلال التغذية الراجعة من أصحاب الشركات،

[1]– المرجع السابق، ص72.

[2]- http://www.oecd.org/India/India Brochure, 2012.

[3]- Regulatory Management and Reform in India. http://www.oecd.org

كما عملت على وضع معايير لتصنيف مشاريع المؤسسات باسم "الشركة المسؤولة"، وعملت على صياغة قانون الرشوة الخارجية الذي يتناسب مع اتفاقية منظمة التعاون والتنمية "OECD" لمكافحة الرشوة.[1]

واتخذت الهند خطوات في اتجاه شفافية سياسات الحكومة والرقابة العامة على أدائها، فاعتمدت قانون الوصول للمعلومات، وإنشاء ميثاق المواطن، وأصدرت عام 2011 قانوناً بتشكيل لجنة للتحقيق في مزاعم الفساد، لتعزيز ثقة الجمهور من خلال الكشف عن الأصول المالية لكبار صناع القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية.[2]

ويرى الباحث أن هذه الإصلاحات لعبت دوراً هاماً في استمرار تعزيز إمكانات النمو في الهند، وتعزيز الحوافز لدى الشركات لزيادة الاستثمار وتشجيع الابتكار، وزيادة الإنتاجية، وبالتالي خلقت فرص العمل في القطاع الرسمي، وحسنت البنية التحتية ورأس المال البشري.

2. تعزيز الابتكار:

إن النمو السريع لأداء الهند في البحث والتطوير، هو نتيجة لنهج استراتيجي في تشجيع الابتكار، والتركيز على القدرات المحلية، وزيادة الإنفاق على تحسين الكفاءة، مستفيدة من عوامل التنافسية من حيث التكلفة، والقوى العاملة الماهرة الناطقة باللغة الإنكليزية، فظهرت الهند كمركز عالمي للخدمات كثيفة المعرفة، واجتذبت تدفقات ضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، واستضافت العديد من كبريات الشركات المستثمرة في السيارات، والآلات الصناعية، وصناعة تكنولوجيا المعلومات، ما ساهم في تكامل الاقتصاد الهندي مع الاقتصاد العالمي، وقد بلغ الإنفاق على البحث والتطوير 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007.[3]

وفي عام 2008 تبنت الحكومة قانون الابتكار الوطني، وأعلنت عن عقد من الابتكارات، والالتزام بتعزيز العلوم والقدرات التكنولوجية، والتي تهدف إلى رفع حصة الإنفاق على البحث والتطوير إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، ومضاعفة مساهمة قطاع الأعمال.

---

[1]. http://www.oecd.org/India/India Brochure 2012.

[2] - Ibid.

[3] - D. Pradeep S Mehta: "**Competition and Regulation in India 2007**", CUTS International, 2007, p179.

وتم إنشاء المجلس الوطني للابتكار عام 2010، لتكون بداية عقد من الابتكارات، ووضع "خارطة الطريق الوطني للإبداع"، وتشكيل مجلس العلوم والبحوث الهندسية، ووكالة تمويل الابتكارات، وصندوق الابتكار الشامل الذي أطلقته وزارة المالية الهندية، تماشياً مع التركيز الاستراتيجي على النمو الشامل والابتكار. [1]

ويرى الباحث أن الهند قد وفرت البيئات المناسبة والفاعلة من أجل استقطاب التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة واستيعابها، ثم تحولت إلى مرحلة الإبداع والابتكار، لتعيد تصديرها إلى جميع أنحاء العالم وهي تحمل عبارة "صنع في الهند".

كما ويرى أنه على الرغم من الإجراءات التنظيمية الهامة التي اتخذتها الهند، فإن صناعة القرار الهندي تتسم بالبطء، ولعل إحدى المشكلات التحليلية للسياسة الاقتصادية في الهند، تكمن في ضرورة إدراك أنها دولة فيدرالية تتمتع بقدر عال من اللامركزية، فالسلطة البرلمانية على مستوى الولايات تمارس سلطاتها بشكل فعال، ما أدى إلى تفاوت في التنمية بين الولايات من ناحية، وأدى إلى توتر بين بعض الولايات والسلطات المركزية، وهو ما ينتج عنه قدر من الارتباك السياسي.

المطلب الثالث–البنى التحتية للاقتصاد الهندي:

حققت الهند نجاحاً نوعياً في تطوير البنية التحتية، حيث شهدت نمواً كبيراً خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بمتوسط وصل إلى أعلى من 10%، بفضل مجموعة من العوامل المساعدة، منها:[2]

. توافر الإرادة السياسية للحكومة الهندية التي وضعت برنامجاً طموحاً للإصلاحات، انتقالاً من السوق المنضبط إلى اقتصاد السوق المفتوح.

. استجرار التمويل من مصادر متعددة، مثل البنك الدولي، وبنك التطوير الآسيوي، ووكالات أخرى بما فيها البنك الياباني للتعاون الدولي، ومؤسسات تمويل حكومية مختلفة.

. تزايد مشاركة القطاع الخاص، حيث ساهم بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية، نتيجة تخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص الذي يستثمر في البنية التحتية، ومشاريع الطرق.

---

[1]- The National Innovation Council, India. http://reports.weforum.org/

[2]- RAJIV KUMAR "**INDIA AND GLOBAL ECONOMY**", Academic foundation, New Delhi, 2008. P218.

. ابتكار أنماط تمويل جديدة من قبل الحكومة، كبدائل عن مصادر التمويل الخاصة بتطوير البنية التحتية، وذلك بإعطاء أسعار تشجيعية للبترول والديزل، وأسعار مخفضة لنقل المنتجات عبر وسائل النقل البحري والجوي، للشركات التي تساهم في توسيع وتطوير البنية التحتية للمرافئ والمطارات، وتجلت هذه النجاحات بشكل كبير في المجالات الآتية:

1 . النقل البري:

إن شبكة الطرق البرية* تمثل شرياناً هاماً للتجارة، والنقل والتكامل الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، ويوضح الجدول رقم (27) تطور شبكة الطرق البرية الهندية.

جدول رقم (27)

تطور شبكة الطرق البرية الهندية 2000-2012

العام	الطول (كيلومتر)	نسبة الطرق الممهدة** %
2000	3325765	47.0
2002	3426520	48.1
2005	3621507	48.6
2008	4109592	49.5
2012	4690342	53.8

Source: Statistical Year Book India, ROADS, Different years, 2000-2012. http://mospi.nic

* - إجمالي شبكة الطرق تتضمن: الطرق السريعة، والطرق العامة، والطرق الرئيسية أو الوطنية، والطرق الثانوية أو الإقليمية، وجميع الطرق الأخرى في الدولة. الطريق السريع هو طريق مُصمم ومُشيد لحركة مرور السيارات التي تفصل المرور القادم في الاتجاهات المقابلة.

** . الطرق الممهدة: هي تلك الطرق المسطحة المرصوفة بالحجارة المسحوقة (حصباء لرصف الطرق) ومادة هيدروكربون للربط، أو عوامل بيتومين مع خراسانة، أو الحصو الكبير للرصف، كنسبة مئوية من جميع الطرق بالدولة يتم قياسها بالكيلومتر الطولي.

يتضح من الجدول رقم (27) ارتفاع طول الطرق البرية الهندية من 3325765 كيلومتر عام 2000، إلى 3621507 كيلومتر عام 2005، وإلى 4690342 كيلومتر عام 2012، ترافق ذلك مع ارتفاع نسبة الطرق الممهدة من 47.0% عام 2000، إلى 53.8% عام 2012.

وقد استوعبت الطرق البرية الهندية والسكك الحديدية حوالي 85% من إجمالي حركة الركاب في الهند، و63% من حركة الشحن، وشكلت كثافة الطرق السريعة 1.42 كيلومتر طولي لكل كيلومتر مربع من الأراضي الهندية، مقابل 0.67 كيلومتر في الولايات المتحدة الأمريكية، و0.40 كيلومتر في الصين، و0.21 كيلومتر في البرازيل، وارتفع طول الطرق السريعة من 19811 كيلومتر عام 1951.1950 إلى 70934 كيلومتر عام 2011، وبلغ طول الطرق المشيدة عام 2011 الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة 11.69 كيلومتر.[1]

وبالرغم من ذلك فقد فاق نمو حركة الآليات سعة البنية التحتية للطرق، وأنظمة إدارة حركة المرور في كثير من المناطق الريفية أيضاً، إضافة إلى رداءة الطرق وعدم كفايتها، وأنظمة أمان الطرق السريعة، ما عرقل التوسع الاقتصادي في الكثير من المناطق الهندية، ودفع الحكومات الهندية إلى إقامة البحوث الخاصة بزيادة كفاءة النقل، فتم إدخال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لبناء الطرق الجديدة مع بداية الألفية الجديدة، لكن أداء الشركات الخاصة قد تراجع بسبب عدم قدرتها على الاستدانة والتمويل، بعد تراجع النمو الاقتصادي إثر الأزمة المالية العالمية 2008، ما يحمّل القطاع العام مسؤولية تحسين وسائل النقل العام، لتوفير بديل معقول لأسعار النقل المرتفعة في القطاع الخاص، فارتفاع أسعار الوقود والضرائب وسحب الدعم، أدى إلى ارتفاع أسعار النقل.

2 . السكك الحديدية:

يعود تاريخ السكك الحديدية في الهند إلى 150 عاماً مضت، وهي مملوكة للدولة، تنقل الركاب والبضائع، عبر شبكة واسعة من الخطوط الحديدية التي يبلغ طولها نحو 64.460 كيلو متراً، يوضحها الجدول رقم (28).

جدول رقم (28)

تطور شبكة السكك الحديدية الهندية 2000-2012

العام	الطول/ كيلومتر
2000	63028
2002	63140

[1] - Statistical Year Book India, **ROADS**, Different years. http://mospi.nic

63327	2008
64460	2012

Source: Statistical Year Book India, INDIAN RAILWAYS, Different years, 2000-2012. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (28) ارتفاع طول السكك الحديدية الهندية من 63028 كيلومتر عام 2000، إلى 63327 كيلومتر عام 2008، وإلى 64460 كيلو متر عام 2012، ما يعكس الاهتمام الحكومي بالسكك الحديدية التي لعبت دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الهند، كونها وسيلة ذات أجور منخفضة، تنقل ملايين الركاب والبضائع، والخامات، والمعادن والحديد والصلب، والإسمنت والزيوت المعدنية، والحبوب الغذائية، كما ساهمت في تطوير الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى وجود القطارات الفاخرة المخصصة للسياحة.

واستطاعت السكك الحديدية التغلب على الظروف الجغرافية الصعبة، ووصلت إلى جميع المناطق الهندية، عبر الجسور والأنفاق، لتشكل أطول شبكة خطوط حديدية في العالم، وحملت 7.651 مليون راكب عام 2010. 2011، مقابل 7.246 مليون راكب عام 2009. 2010، مسجلاً نمواً مقداره 5.6%، وازداد عدد الرحلات بنسبة 8.3%، فازدادت أرباح هذا القطاع بنسبة 9.8% مقارنة مع 2009. 2010. وتم شحن ما يزيد عن 921 مليون طن عام 2010.2011، فارتفعت بنسبة 4%، لتصل إلى 926 مليون طن في عام 2011. 2012.[1]

وازدادت حركة المرور بالنسبة للركاب والشحن أكثر من نمو البنية التحتية، ما أدى إلى زيادة كثافتها، وزيادة الأرباح من حركة الركاب بنسبة 6%، وزيادة حمولة البضائع بنسبة 4%. وشهد صافي الأرباح تحسناً خلال عامي 2004-2005، و2007. 2008، على الرغم من ازدياد مصاريف التشغيل.

3 . مصادر الطاقة وإنتاجها:

لم يصل استهلاك الفرد الهندي من الكهرباء إلى ما هو عليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي، بل إن جزءاً من السكان الهنود يفتقرون إلى الكهرباء، في الوقت الذي يتسارع فيه الطلب بسبب الزيادة

[1] - Statistical Year Book India, INDIAN RAILWAYS, Different years, 2001-2011. http://mospi.nic

السكانية، والنمو الاقتصادي، وأنماط الحياة الجديدة والحديثة، ما أدى إلى ازدياد سعر الكهرباء، كما أن الطلب شكل ضغطاً على توفير الفحم المستورد الذي يشكل 56% من امدادات توليد الطاقة.[1]

تعتمد الهند على الفحم الحجري بالدرجة الأولى في تشغيل المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء، وعلى الغاز الطبيعي المتوفر بأسعار معقولة، حيث تستهلك الهند 40% من إجمالي الغاز لتوليد 10% من إجمالي الطاقة لديها، ويوضح الجدول رقم (29) إنتاج الهند واستهلاكها من المصادر الأولية للطاقة التقليدية.

جدول رقم (29)

إنتاج واستهلاك الهند من المصادر الأولية للطاقة التقليدية 2001-2011

العام	الفحم الحجري/ مليون طن		النفط الخام/ مليون طن		الغاز/ مليار متر مكعب		الكهرباء/ ميغا واط	
	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك
2001	313.71	339.31	24.25	103.44	29.48	27.86	91264	316600
2002	327.79	349.74	24.81	107.27	29.71	28.04	93054	322459
2004	361.25	379.75	27.96	121.84	31.96	30.90	93022	360937
2005	382.62	404.69	30.34	127.12	31.76	30.78	101621	386134
2007	430.13	462.32	31.29	146.55	31.75	31.37	132304	455748
2008	457.08	5.2.83	33.98	156.10	32.40	30.87	137344	500774
2009	492.76	549.57	32.42	160.77	32.85	32.73	142576	527564
2010	532.04	587.81	34.07	192.77	47.50	46.51	125316	586000
2011	532.69	592.99	37.73	206.15	52.22	51.25	140524	607760

Sources: Statistical Year Book India, ENERGY, Different years, 2001-2011.

http://mospi.nic

[1]- Statistical Year Book India, **ENERGY**, Different years, 2001-2011. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (29) ارتفاع إنتاج الفحم الحجري في الهند من 313.70 مليون طن عام 2000-2001، إلى 532.69 مليون طن عام 2010-2011، وارتفاع إنتاج النفط الخام من 24.25 مليون طن عام 2000-2001، إلى 37.73 مليون طن عام 2010-2011، كما أن إنتاج الغاز الطبيعي قد ارتفع من 29.48 مليار متر مكعب عام 2000-2001، إلى 52.22 مليار متر مكعب عام 2010-2011، وارتفع إنتاج الكهرباء من 91264 ميغاواط في عام 2000-2001، إلى 140524 ميغاواط عام 2010-2011.

ومقابل ذلك، ارتفع استهلاك الهند من الفحم الحجري، والنفط الخام، والغاز، والكهرباء، من 339.31 مليون طن، 103.44 مليون طن، و27.86 مليار متر مكعب، و316600 ميغا واط على التوالي في عام 2000-2001، إلى 592.99 مليون طن، و206.15 مليون طن، و51.25 مليار متر مكعب، و6.7760 ميغا واط على التوالي في عام 2010-2011.

وهذه الاتجاهات الحالية في الاستهلاك مع بداية القرن الحادي والعشرين، سوف تزيد من واردات الوقود الأحفوري والتلوث وانبعاث الغازات الدفيئة، ويشكل أمن الطاقة مصدر قلق كبير بالنسبة للشركات، ولذلك تنتهج الهند سياسات لتكثيف إنتاج واستهلاك الطاقة الأكثر كفاءة والأقل إطلاقاً للكربون، وأطلق مكتب كفاءة الطاقة سياسات متعددة لمعالجة القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، فقد أطلقت الهند عام 2010 مهمة تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في ثمانية قطاعات صناعية تغطي 65% من إجمالي الطاقة الصناعية في الهند، وعملت على إصدار شهادات معايير توفير الطاقة، واعتمدت برامج وطرق مختلفة لتوليد الطاقة، ففي عام 2011 حصلت على المركز الخامس عالمياً في توليد الكهرباء من الرياح، ويوضح الجدول رقم (30) كميات الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة..

جدول رقم (30)

إنتاج الهند من الطاقة المتجددة عامي 2010 و2011 الوحدة: ميغاواط

طاقة الكتلة الحيوية		طاقة النفايات		طاقة الرياح		الطاقة المائية الصغيرة		الطاقة الشمسية	
2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011
2199.63	2664.63	64.96	72.48	11929	14155	2735	3042	10.28	35.15

Sources: Statistical Year Book India, ENERGY, Different years, 2010-2011. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (30) ارتفاع توليد الكهرباء من الرياح من 11929 ميغاواط عام 2010 إلى 14155 ميغاواط عام 2011، وانطلقت عام 2010 خطة التوسع في استثمار الطاقة الشمسية، أدت إلى ارتفاع انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية من 10.28 ميغاواط عام 2010، إلى 35.15 ميغاواط عام 2011، كما ارتفع إنتاج الكهرباء من معالجة النفايات من 64.96 إلى 72.48، والطاقة الصادرة عن الكتلة الحيوية من 2199.63 إلى 2664.63، كما ارتفع إنتاج طاقة الرياح والطاقة المائية الصغيرة أيضاً، وأنتجت الهند 3380 ميغاواط من الطاقة النووية، وسيتم خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة 2012 -2017 التوسع الكبير في استثمار الطاقة المتجددة.[1]

4 . سياسة التمويل:

تم منذ عام 1991 الانطلاق بتحرير القطاع المالي الهندي، فبات يمتلك عناصر قوة وقدرة على اتخاذ إجراءات تنفيذية تنحو باتجاه الاعتماد على الذات، فأدخلت المؤسسات الجديدة أدوات جديدة ذات معايير مختلفة ومتوازنة، لضبط والتحكم بالإصلاحات المالية، وخصوصاً فيما يتعلق بقطاع المصارف

[1] -OECD "Better Policies", "**Series INDIA SUSTAINING HIGH AND INCLUSIVE GROWTH**" OCTOBER 2012, p 22.

من حيث التمويل بالعملة الورقية، وتم تطوير معايير التدفق المالي في القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً تمويل الأسواق،[1] فتطورت معدلات الادخار في الهند كما يوضحها الجدول رقم (31).

جدول رقم (31)

تطور معدلات الادخار في الهند من الناتج المحلي الإجمالي 1950–2010

الفترة الزمنية	1950–1967	1968–1978	1979–1984	1985–1996	1997–2010
معدل الادخار	%11.7	%16.5	%18.7	%21.7	%28.6

Source: Statistical Year Book India, PUBLIC FINANCE, Different years, 1950–2010. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (31) تطور الادخار في الهند، من 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة الممتدة من عام 1950 ولغاية عام 1967، إلى 21.7% خلال الفترة ما بين عام 1985 وعام 1996، ثم تابع ارتفاعه، فوصل إلى 28.6% من عام 1997 ولغاية عام 2010.

وفي قطاع البنوك تم تخفيض درجة التحكم بسعر الفائدة، وتقليل درجة التدخل الحكومي، وتم تطوير بنية البنوك،من خلال السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي المشاركة في تأسيس البنوك.

كما ركزت الإصلاحات في مجال القطاع البنكي في الهند على خلق معايير وضوابط، يتم فيها التخلص من القيود والعقبات، بحيث يؤدي إلى إزالتها، وفتحت مجال المنافسة بين البنوك العامة والخاصة والأجنبية، ما أدى إلى تطور ملحوظ في أداء هذا القطاع. ورغم ذلك بقي القطاع العام يمتلك دوراً مسيطراً، أثّر بشكل إيجابي في تطور ونمو الاقتصاد الهندي، وخصوصاً فيما يتعلق بالتمويل ذو النفقات الكبيرة، وعلى نطاق واسع لمشروعات تتطلب تدخلات وسيطة لحصص كبرى من قروض لتمويل هذه المشروعات التي تخص القطاع العام بشكل رئيسي عبر هذه البنوك.[2] ويوضح الجدول رقم (32) تطور قطاع البنوك في الهند.

---

[1] -"TWENTY YEARS OF INDIA'S LIBERALIZATION EXPERIENCES AND LESSONS", UNCTAD, 2012, p45.

[2]- **Ibid**. p66.

جدول رقم (32)

تطور أداء قطاع البنوك في الهند 1992–2010 (مليار دولار)

الفترة	بنوك القطاع العام	البنوك الخاصة	البنوك الأجنبية
تنامي الإيداعات			
1992، 2000	57.86	156.87	530.60
2001، 2009	206.63	261.14	749.14
1992، 2009	132.25	209.1	639.87
المعدل الوسطي للإيداع باستخدام بطاقات الاعتماد			
1992، 2000	0.47	0.50	0.59
2001، 2009	0.58	0.57	0.62
1992، 2009	0.53	0.53	0.61
التكاليف الوسيطة من الإيداعات%			
1993	2.64	2.71	2.7
2003	2.25	1.99	2.79
2010	1.49	1.97	2.56

Source: Statistical Year Book India,'' PUBLIC FINANCE'', Different years, 1992–2010. http://mospi.nic

يتضح من خلال الجدول رقم (32) نمو عامل الإنتاجية الكلي للأنواع الثلاثة من البنوك، وقد كان أعلى معدل إنتاجية ونمو للبنوك الأجنبية، يليها البنوك المحلية الخاصة، ويرى الباحث أن التطورات التكنولوجية والتقنية كانت السبب الرئيسي وراء نمو الإنتاجية، بالإضافة إلى خطة الإصلاحات الحكومية التي بدأ تنفيذها اعتباراً من عام 2000 وما بعد، والتي أدت إلى وجود صيغ وأنماط عمل حسنت عامل الأداء والإنتاجية، وخفضت التكاليف.

ومن خلال ما ورد في الفصل الثالث من هذا البحث، يرى الباحث أن الهند امتلكت مجموعة هامة من الخصائص والمقومات التي شكلت مرتكزات أساسية لنهوض الاقتصاد الهندي وتصاعده وهي:

- تمتلك الهند مساحة جغرافية واسعة متنوعة المظاهر الطبيعية والتضاريس، وموقعاً بحرياً وقارياً هاماً.

- تنوع الظروف المناخية وكثرة الأمطار، واتساع السهول الزراعية الخصبة، والغابات الحراجية، تمثل عوامل هامة في تنوع الإنتاج الزراعي وزيادته.
- توفر الموارد والثروات المعدنية المكتشفة وقيد الاكتشاف، وخاصة في المحيط الهندي، تفتح آفاقاً كبيرة أمام تقدم وتطور الصناعات الهندية.
- توفر اليد العاملة وخاصة الماهرة والمدربة من الشرائح العمرية الشابة.
- توفر الإرادة السياسية والمجتمعية، في ظل الاستقرار السياسي الذي تعيشه الهند، للاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية والقانونية، لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتنمية شاملة تنعكس على جميع شرائح وطبقات المجتمع الهندي.
- العمل الجاد وفق برامج تنفيذية، مستلهمة من الرؤى المستقبلية المتجددة والمتطورة.
- التركيز على البحث والتطوير، وتشجيع الابتكار، وتحسين كفاءة القدرات البشرية العاملة.
- الاهتمام بالتعليم الفني والمهني والتطبيقي، والتكنولوجيا النووية المتقدمة.
- العلاقة الوثيقة ما بين المغتربين الهنود ووطنهم الأم، ما أدى إلى نزوعهم لإيداع أموالهم في الهند، وتوطين استثماراتهم فيها.
- توفر شبكة هامة من الطرق البرية والسكك الحديدية، والمطارات والمرافئ البحرية، شكلت أرضية لانتشار الاستثمارات وتوزعها.
- تنوع مصادر الطاقة الأحفورية والمتجددة، وتوفر الإمكانيات العلمية والتقنية لتوليد الطاقة الكهربائية من الشمس والرياح والأنهار، ما يغطي جزءاً هاماً من حاجة الهند للطاقة، إضافة إلى قرب الهند من مصادر الطاقة في الخليج العربي، ما يعطيها ميزة نسبية في إمكانية الحصول عليه بأسعار مناسبة.
- عززت الإصلاحات المطبقة في الهند الأمن الاستثماري، والثقة بالقطاع المالي، فتزايدت معدلات الادخار والتدفقات المالية، وارتفع مستوى التمويل المحلي للاستثمارات الهندية.

الفصل الرابع

مراحل تصاعد الاقتصاد الهندي

ومؤشراته

المبـحث الأول: تطور القطاعات الاقتصادية الهندية.

المطلب الأول: القطاع الزراعي.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي.

المطلب الثالث: قطاع الخدمات.

المطلب الرابع–قطاع السياحة.

المطلب الخامس–اقتصاد المعرفة في الهند.

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الهندي.

المطلب الأول: القطاع الاقتصادي الخارجي الهندي.

المطلب الثاني: تحليل ميزان المدفوعات الهندي.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للاقتصاد الهندي.

المطلب الأول: مشاكل وتحديات الاقتصاد الهندي.

المطلب الثاني: مستقبل الاقتصاد الهندي والفرص المتاحة.

المبحث الأول

تطور القطاعات الاقتصادية الهندية

شهدت القطاعات الاقتصادية الهندية تطوراً ملحوظاً منذ انطلاق الإصلاحات الاقتصادية عام 1991، فتوسعت مساحة الأراضي الزراعية، وازداد إنتاجها، ونما القطاع الصناعي كماً ونوعاً، وارتفعت قيمه المضافة، وازدادت صادراته، وتعززت قدراته التنافسية، وأسهم اقتصاد المعرفة الهندي في دعم القطاعات الاقتصادية وتطورها، وخاصة قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، الذي أثر إيجابياً في تصاعد قطاع الخدمات الهندي.

المطلب الأول-القطاع الزراعي:

يحتل قطاع الزراعة مركز الصدارة في الاقتصاد الهندي، ويتم التركيز عليه لتحقيق ثلاثة أهداف هي: تعزيز النمو الشامل، وزيادة وتعزيز الدخل في المناطق الريفية، والحفاظ على الأمن الغذائي، وقد بدأت الهند ثورتها الخضراء الأولى في الستينيات من القرن العشرين، بالاعتماد على طفرة تكنولوجية وتقنية كبيرة، ساعدتها في تحقيق الأمن الغذائي في ذلك الحين.

ومع الزيادة الكبيرة في عدد السكان، أصبحت الهند بحاجة إلى ثورة خضراء ثانية، لتحقيق أعلى مستويات الإنتاج والإنتاجية في الحبوب والبقول والبذور الزيتية، والفواكه والخضروات وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق إنتاج عال أيضاً في إنتاج الدواجن واللحوم والأسماك، ولذلك أولت الخطط الخمسية قطاع الزراعة اهتماماً خاصاً، حيث ركزت على ضرورة التوسع في برامج الري، ومساعدة الولايات الهندية في وضع وتنفيذ الخطط الزراعية، استناداً للظروف المناخية المحلية، ودعمت المشاريع متوسطة الحجم، كما تم التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعميمها في مختلف مناطق الهند، لزيادة المساحات المستصلحة والمزروعة والمروية، والعمل على تجميع مياه الأمطار بطرائق تغذي من خلالها المياه الجوفية، وشكلت السلطة الوطنية للمناطق البعلية عام 2006، لتقوم على إدارتها، وتوجيه استثمارها بطرق علمية وتقنية مناسبة.[1]

---

[1]- "**Eleventh Five Year Plan (2007- 2012)**" Volume I, Inclusive Growth, Planning Commission, Government of India, p101.

وأدى ذلك إلى تطور المجالات الآتية:

أولاً-تطور مساحة الأرض المزروعة:

تحتوي الهند على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، والقابلة للزراعة، وعملت الحكومات الهندية على زيادة المساحات الزراعية المستثمرة لمختلف الزراعات، والتي تتوزع بشكل رئيسي إلى أراض مخصصة للمحاصيل الزراعية، وأراض للأشجار المثمرة، وأراضي المراعي، إضافة إلى الغابات والحراج، ويبين الجدول رقم (33) تطور مساحات هذه الأراضي خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2010.

جدول رقم (33)

تطور مساحة الأراضي الهندية المستثمرة والمزروعة 2001-2010 (مليون هكتار)

العام	الأرض المزروعة	الغابات	المراعي	مزروعة أشجار	مزروعة محاصيل
2001	305195	69843	10662	3445	185340
2002	305127	69720	10528	3453	188286
2003	305357	69821	10450	3443	174108
2004	305566	39968	10484	3383	189669
2005	305587	69960	10452	3364	191119
2006	305445	69994	10444	3391	192756
2007	305650	70002	10414	3364	192408
2008	305610	70020	10198	3413	195138
2009	305586	70034	10177	3356	195357
2010	305611	70042	10149	3351	192197

Source: Statistical Year Book India,'' AGRICULTURE'', Different years, 2001-2010 http://mospi.nic

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (33) ارتفاع مساحة الأرض المزروعة من 305195 مليون هكتار عام 2001 إلى 305611 مليون هكتار عام 2010، بنسبة مقدارها 0.14%، وتطورت مساحة الغابات من 69843 مليون هكتار إلى 70042 مليون هكتار، بنسبة بلغت 0.29%، وارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالحاصلات الزراعية المختلفة من 185340 مليون هكتار إلى 192197 مليون هكتار خلال الفترة الزمنية نفسها، وبنسبة بلغت 3.57%، أما مساحة المراعي فقد تراجعت من 10662 مليون هكتار إلى 10149 مليون هكتار، بنسبة مقدارها -5%، وكذلك مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار، حيث تراجعت من 3445 مليون هكتار إلى 3351 مليون هكتار، بنسبة -2.72%. **ثانياً-تغير نسبة العاملين في القطاع الزراعي:**

تراجعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي الهندي خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين كما يبينها الجدول رقم (34).

جدول رقم (34)

تغير نسبة العاملين في القطاع الزراعي الهندي 1973-2010 (%)

الأعوام	1973	1984	1994	2000	2005	2008	2010
نسبة العاملين	73.9	68.6	64.5	60.3	57.0	55.9	51.3

Source: Statistical Year Book India,'' LABOUR & EMPLOYMENT'', Different years, 1973-2010. http://mospi.nic

يبن الجدول رقم (34) تراجع نسبة العاملين في القطاع الزراعي الهندي من 73.9% عام 1973 إلى 64.5% عام 1994، وإلى 57.0% عام 2005، وإلى 51.3% عام 2010، وذلك بسبب ارتفاع نسبة التحضر والطبقة الوسطى في المجتمع الهندي، بالإضافة إلى ازدياد نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات.

ثالثاً-تطور إنتاج المحاصيل الزراعية:

1-**الحبوب الغذائية:** شهدت الهند ارتفاعاً كبيراً في إنتاج الحبوب الغذائية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين يبينه الجدول رقم (35).

جدول رقم (35)

تطور إنتاج الحبوب الغذائية في الهند 1994-2011

حبوب غذائية	عام الأساس 1994	2006	2008	2009	2010	2011
مجموع الحبوب الغذائية	100	158.8	168.6	171.3	159.4	178.9
الأرز	100	200.8	207.9	213.3	191.6	206.4
القمح	100	131.6	136.4	140.1	140.3	150.8
الذرة	100	198.8	249.6	259.8	220.1	286.0
الشعير	100	88.1	79.3	112.0	89.9	110.3
حبوب خشنة	100	138.5	166.4	163.5	137.0	178.4
حبوب أخرى	100	164.1	174.6	177.7	164.4	183.1
البقول	100	139.1	148.9	131.4	118.4	179.5

Source: Statistical Year Book India,'' AGRICULTURE'', Different years, 1994-2011. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (35) ارتفاع إنتاج الحبوب الغذائية (على أساس سنة 1994) إلى 158.8 عام 2006، وإلى 178.9 عام 2011، فنما إنتاج محصول الأرز إلى 200.8 إلى 206.4 خلال الفترة

نفسها، والقمح إلى 131.6 عام 2006 وإلى 150.8 عام 2011، والذرة إلى 198.8 عام 2006، وإلى 286.0 عام 2011، والشعير إلى 88.1 عام 2006، وإلى 110.3 عام 2011، والبقول إلى 139.1 عام 2006 وإلى 179.5 عام 2011.

2-الحبوب غير الغذائية والزيتية: تطور إنتاج الحبوب غير الغذائية والزيتية في خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بشكل كبير (على أساس سنة 1994)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (36).

جدول رقم (36)

تطور إنتاج الحبوب غير الغذائية والزيتية في الهند 1994-2011

أنواع الحبوب	عام الأساس 1994	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب غير الغذائية	100	155.4	156.8	141.2	143.2	168.4
مجموع البذور الزيتية	100	148.2	150.9	140.8	135.9	169.0
الفستق	100	115.2	217.5	169.8	128.6	195.7
السمسم	100	95.5	116.8	98.8	90.8	137.9
بذور اللفت والخردل	100	138.7	108.8	134.3	123.2	152.5
بذور الكتان	100	55.9	54.4	56.4	51.2	48.8
بذور الخروع	100	124.7	172.3	191.6	165.0	220.9
عباد الشمس	100	161.3	192.3	152.2	111.8	85.6
فول الصويا	100	253.2	313.8	283.4	285.1	364.6
البذور الزيتية التسعة	100	147.1	180.2	167.9	150.7	196.7
جوز الهند	100	142.7	91.4	91.4	97.5	97.7

بذور القطن	100	186.1	212.8	183.2	197.5	271.3

Source: Statistical Year Book India,'' AGRICULTURE'', Different years, 1994-2011. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (36) ارتفاع إنتاج الهند من الحبوب غير الغذائية (بالنسبة لسنة الأساس 1994) إلى 155.4 عام 2007 وإلى 168.4 عام 2011، وارتفع مجموع البذور الزيتية إلى 148.2 وإلى 169.0، وحققت محاصيل الفستق والسمسم، وبذور اللفت والخردل، وبذور الخروع وعباد الشمس، وفول الصويا وبذور القطن ارتفاعاً واضحاً خلال الفترة المذكورة، أما بذور الكتان وجوز الهند فقد انخفض إنتاجها ما بين العامين المذكورين.

ويرى الباحث أن الارتفاع الواضح في معطيات الجدول رقم (36) لكل من بذور القطن وفول الصويا، قد جاء نتيجة السياسة التصديرية التي سمحت بتصدير هذين المحصولين، دون أية قيود، اعتباراً من عام 1997، ما أدى إلى هذه الزيادة في الإنتاج، وهذا ما سنلاحظه في تغيرات السياسة التجارية للحاصلات الزراعية لاحقاً.

3-تطور إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى:

تطور إنتاج الشاي والقهوة، وقصب السكر والقنب بشكل واضح، وحققت محاصيل القطن والمطاط الطبيعي، والتوابل والفواكه والخضار، والبطاطا والبصل والموز ارتفاعات أعلى، حيث تضاعف إنتاجها ما بين عام الأساس 1994 وعام 2011، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (37).

جدول رقم (37)

تطور إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى في الهند 1994-2011

المحصول	عام الأساس 1994	2007	2008	2009	2010	2011
القطن	100	213.1	243.8	209.8	226.2	310.8
القنب	100	220.3	218.3	205.8	239.8	213.8
الشاي	100	132.2	132.8	132.0	132.0	132.0

القهوة	100	138.0	139.8	139.9	154.5	161.1
المطاط	100	215.5	208.6	216.5	210.1	210.1
مجموع التوابل	100	178.4	196.4	182.8	178.7	223.8
مجموع الفواكه والخضار	100	162.6	184.9	241.9	240.3	274.5
البطاطا	100	135.7	174.2	210.5	223.8	259.1
البصل	100	240.5	247.3	367.1	329.1	409.1
الموز	100	189.3	201.1	298.8	301.7	339.4
قصب السكر	100	149.8	146.7	120.1	123.2	144.3
التبغ	100	88.1	83.6	96.4	105.3	140.9

Source: Statistical Year Book India,'' AGRICULTURE'', Different years, 1994-2011. http://mospi.nic

ومن خلال الجدول رقم (37) يتبين أن إنتاج القطن ارتفع عام 2011 إلى 310.8، بالنسبة لسنة الأساس 1994، والقنب إلى 213.8، والشاي إلى 132.0، والقهوة إلى 161.1، والمطاط إلى 210.1، ومجموع التوابل إلى 223.8، ومجموع الفواكه والخضار إلى 174.5، والبطاطا إلى 259.1، والبصل إلى 409.1، والموز إلى 339.4، وقصب السكر إلى 144.3، والتبغ إلى 140.9.

رابعاً–تغيرات السياسة التجارية للحاصلات الزراعية:

اتبعت الهند سياسة معمقة في حماية الزراعة حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، من خلال وضع حواجز لعدد من السلع التجارية الزراعية، حيث كانت تجارة هذه المواد خاضعة لإجراءات من مثل، حصر الكميات، وتقنين التراخيص والحصص، ووضع أسعار تعرفة عالية، هذه الإجراءات قد ضبطت

بشكل محكم الواردات والصادرات بقصد حماية المنتجين المحليين من الأهالي، وكذلك حماية مصالح المستهلكين.[1]

وقبل التغيرات الطارئة على السياسة التجارية منذ عام 1991، كانت واردات السلع الزراعية تهدف إلى ملء الهوة بين العرض والطلب في السوق المحلية، وتم التركيز نوعاً ما على المنتجات المتجهة للتصدير، إلاّ أن أنماطاً معينة من بعض السلع، مثل الحبوب والقطن، كان لايزال خاضعاً للإرشاد والتحكم والتوجيه من خلال متطلبات السوق المحلية، وهذا مرتبط بالمستهلكين وبحاجات الاكتفاء الذاتي.[2]

إن السياسة الجديدة للصادرات والواردات التي تم الإعلان عنها في 31 آذار 1992، وهو العام الذي وضعت فيه خطة للسياسة التجارية اعتباراً من 1992 حتى 1997، فكانت الملامح الرئيسية لهذه السياسة حرية الاستيراد والتصدير، ما عدا بعض جداول فيها قيمة سالبة لقليل من الواردات والصادرات، حيث تم حظر ثلاث سلع، في حين كان هناك ثمانين سلعة محددة بقوانين، وثمان سلع فقط تم تحديد مسارات لها.[3] ويظهر الجدول رقم (38) بعض المنتجات التي تناولتها هذه الإجراءات والتغيرات في السياسة التجارية، أثناء الفترة الممتدة من عام 1991 وحتى عام 2011.

جدول رقم (38)

التغيرات في سياسة التصدير لبعض السلع الزراعية المختارة من عام 1992 ولغاية 2011

المنتجات	1992،1997	1998،2002	2003،2007	2008،2011
القمح	حر	حر	حر	ممنوع
الأرز	حر	حر	حر	حر
شعير التغذية	حر	حر	حر	مقيد
فول الصويا	محدد	حر	حر	حر
الحليب	محدد	محدد	حر	حر
لحم الدواجن	حر	حر	حر	حر

[1] – Statistical Year Book India, ‘‘**AGRICULTURE**’’. http://mospi.nic

[2] – Statistical Year Book India, ‘‘**TRADE**’’. http://mospi.nic

[3] – Ibid.

القطن	محدد	حر	حر	حر
الشاي	حر	حر	حر	حر

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'', Different years, 1992-2011.

http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (38) أنه قد تم منع تصدير القمح خلال الفترة الزمنية 2008-2011، وتم تقييد تصدير شعير التغذية، وبقي المجال مفتوحاً لتصدير الأرز وفول الصويا، والحليب ولحم الدواجن، والقطن والشاي، دون أية عوائق.

كما شهدت سياسة استيراد المنتجات الزراعية بعض التغيرات خلال الفترة الزمنية من عام 1992 إلى عام 2011 يبينها الجدول رقم (39).

جدول رقم (39)

التغيرات في سياسة الاستيراد لبعض السلع الزراعية المختارة من عام 1992 ولغاية 2011

المنتجات	1992، 1997	1997، 2002	2004، 2011
القمح والأرز وشعير التغذية	مقيد	مقيد حتى 1999 ثم محرر	محرر بشروط
القطن	مقيد	حر	حر
السكر	حر	حر	حر
الشاي	مقيد	مقيد	حر
القهوة	مقيد	مقيد	حر

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'', Different years, 1992-2011.

http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (39) تحرير استيراد محاصيل القمح والأرز وشعير التغذية بعد أن كانت مقيد من عام 1992 ولغاية عام 1999، والقطن بعد أن كان مقيداً من عام 1992 ولغاية عام 1997، والشاي

والقهوة منذ عام 2004، بعد ان كانت مقيدة من عام 1992 ولغاية عام 2002، أما استيراد السكر فبقي حراً من عام 1992 ولغاية عام 2011.

ويعتقد الباحث أن الدافع لهذه السياسات قد ارتبط بأمرين هما: الباحث هذه التغيرات عموماً بأمرين رئيسيين، الأول: هو احتياجات السوق المحلية الهندية، والثاني: هو تغيرات أسعار المنتجات الزراعية عالمياً، بفعل ما تتعرض له المحاصيل الزراعية، والمواد الغذائية من أزمات عالمية متكررة.

خامساً–التغيرات في قيمة وبنية تجارة المنتجات الزراعية: أثّر فتح التجارة الهندية في قيمة الصادرات والواردات الزراعية، كما أنها قد تعرضت وخضعت لتغيرات وتبدلات كبيرة من حيث الحصص منذ عام 1991، ويوضح الجدول رقم (40) التغيرات في الصادرات الزراعية.

جدول رقم (40)

التغير في قيمة وبنية الصادرات الزراعية من عام 1991 ولغاية عام 2010 (بأسعار 1994)

المنتجات	الصادرات بملايين الدولارات		معدل النمو %	حصتها من الصادرات %		
	1991-1995	2006-2010		1991-1995	2006-2010	نسبة التغير
الحبوب	384	2940	15.54	16.4	25.8	9.33
الشاي والقهوة	564	1006	3.93	20.7	7.0	13.74-
البهارات	166	1123	13.59	6.1	7.8	1.72
البذور الزيتية	740	3032	9.85	27.2	21.1	6.11-
السكر ومشتقاته	66	798	18.11	2.4	5.6	3.14

القطن والقنب	110	1659	19.82	4.1	11.6	7.51
التبغ	136	615	10.55	5.0	4.3	0.74-
الإنتاج الزراعي الكلي	2718	14349	11.73	100.0	100.0	-

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'', Different years, 1994-2010.

http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (40) ارتفاع صادرات الهند متوسط الفترة الزمنية 1991-1995 إلى متوسط الفترة الزمنية 2006-2010 بنسبة 15.54%، والشاي والقهوة بنسبة 3.93%، والبهارات بنسبة 13.59%، والبذور الزيتية بنسبة 9.85%، والسكر بنسبة 11.8%، والقطن والقنب 19.82%، والتبغ 10.55%، وبذلك تكون قد ارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة 11.73% خلال الفترة الزمنية نفسها.

أما بالنسبة لحصص المنتجات الزراعية في الصادرات، فقد ارتفعت نسبة الحبوب في الصادرات من 16.4% متوسط الفترة 1991-1995 إلى 25.8% متوسط الفترة 2006-2010، والبهارات من 6.1% إلى 7.8%، والسكر ومشتقاته من 2.2% إلى 5.6%، والقطن والقنب من 4.1% إلى 11.6%، خلال الفترة الزمنية نفسها، فيما تراجعت نسبة كل من الشاي والقهوة، والبذور الزيتية والتبغ.

كما أن حصص الواردات الزراعية قد تعرضت وخضعت لتغيرات وتبدلات كبيرة يبينها الجدول رقم (41).

جدول رقم (41)

التغير في تركيب وبنية الواردات الزراعية من عام 1991 ولغاية عام 2010 (بأسعار 1994)

المنتجات	الواردات بملايين الدولارات		معدل النمو	حصتها من الواردات %		
	1991-	1996-		1991-	1996-	نسبة التغير

	1995	2010		1995	2010	
الحبوب	131.6	569.0	10.3	15.1	7.7	7.4 −
الشاي والقهوة	0.0	40.8	0.0	0.0	0.6	0.6
البهارات	10.4	237.3	23.2	1.2	3.2	2.0
البذور الزيتية	106.1	3493.2	26.2	12.1	47.1	35.0
السكر ومشتقاته	182.0	345.8	4.4	20.8	4.7	16.2 −
القطن والقنب	68.0	280.8	9.9	7.8	3.8	4.0 −
الإنتاج الزراعي الكلي	2718	14349	11.73	100.0	100.0	−

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'', Different years, 1991-2010.

http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (41) ارتفاع واردات الهند من الحبوب ما بين فترتي 1991-1995 و2006-2010 بنسبة 10.3%، والبهارات 23.2%، والبذور الزيتية 26.2%، والسكر 4.4%، والقطن والقنب 9.9%، أما من حيث الحصة، فقد انخفضت نسبة الحبوب من الواردات من 15.1% متوسط الفترة الزمنية 1991-1995 إلى 7.7% متوسط الفترة الزمنية 1996-2010، وانخفضت نسبة السكر ومشتقاته من 20.8% إلى 4.7%، والقطن والقنب من 7.8% إلى 3.8%، فيما ارتفعت نسبة واردات كل من البهارات والبذور الزيتية، والشاي والقهوة.

ومن خلال متابعة الجدولين (40) و(41) يلاحظ أن الشاي والقهوة اللتان تشكلان سلعتين مهمتين في الصادرات الهندية، شهدتا نمواً أقل من 4% وهذا يشكل أقل من ثلث النمو الإجمالي للصادرات الزراعية الهندية، وكنتيجة لهذا فإن حصة هاتين السلعتين من الصادرات الزراعية قد تدنت من 27% خلال 1991. 1992 لتصبح 7% عام 1994. 1995 وكذلك حصل الشيء نفسه خلال عامي 2006. 2007 و2009. 2010.

ويرى الباحث أن بنية التجارة الهندية قد شهدت تطوراً واضحاً بعد سياسة "اللبرلة" أو التحرير الاقتصادي، فقد ارتفعت صادرات بعض المنتجات الزراعية بشكل واضح، وذلك بسبب زيادة الإنتاج وارتفاع الإنتاجية، كما ارتفعت واردات منتجات أخرى لارتفاع الطلب المحلي عليها، بسبب ارتفاع الدخل وتحسن المستوى المعيشي لفئات كثيرة من الشعب الهندي.

المطلب الثاني–القطاع الصناعي:

أولت السياسات الاقتصادية الهندية قطاع التصنيع اهتماماً كبيراً بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وحاولت نقله من قطاع يركز على سياسات الاستيراد في مطلع الخمسينيات، إلى قطاع يركز على استراتيجيات التصدير وتنميتها إلى حدود كبيرة في مطلع الثمانينيات، إلى أن أصبح القطاع الاقتصادي الأكثر اهتماماً منذ مطلع التسعينيات، وانتقل من مساهم ضئيل في الاقتصاد إلى مساهم كبير في الناتج القومي، وكذلك في اقتصاد الوظائف والتوظيف.

ويقسم قطاع الصناعة الهندي إلى قطاع منظم ومسجل بشكل رسمي، وقطاع آخر غير منظم وغير مسجل، حقق الاثنان نمواً متفاوتاً منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين يوضحه الجدول رقم (42).

جدول رقم (42)

متوسط النمو العقدي للقطاع الصناعي الهندي 1950-2007 %

الفترة الزمنية	القطاع الصناعي غير المنظم	القطاع الصناعي المنظم	القطاع الصناعي
1950- 1960	5.0	6.3	5.6
1960- 1970	3.9	7.0	5.7
1970- 1980	4.3	4.1	4.2
1980- 1990	3.4	8.0	6.0
1990- 2000	4.4	5.9	5.4
2000- 2007	6.6	7.8	7.4

Source: Statistical Year Book India, ‘‘ INDUSTRY’’ Different years, 2001-2010. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (42) أن المعدل السنوي لنمو قطاع الصناعة قد ازداد من 5.6% عام 1950 إلى 6% في الستينيات، وتراجع إلى 4.2% في السبعينيات، ثم ارتفع في الثمانينيات والتسعينيات، حتى وصل إلى 7.4% في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.

وبالمقارنة بين القطاعين المنظم وغير المنظم، فقد حقق القطاع المنظم تقدماً ملحوظاً في الفترة 1960-1970 فنما بنسبة 7.0% في الوقت الذي نما فيه القطاع غير المنظم بنسبة 3.9%، أما في الفترة 1970-1980 فقد كان نمو القطاع غير المنظم أعلى نمواً من المنظم، (4.3 لغير المنظم مقابل 4.1 للمنظم)، ثم نما القطاع المنظم بشكل أكبر في الفترة الممتدة من 1990 وحتى عام 2007 مسجلاً نمواً قدره 7.8% مقابل 6.6% للقطاع غير المنظم.

إن ارتفاع النمو العقدي للقطاع الصناعي المنظم إلى 8.0% في الفترة 1980–1990 ثم هبوطه في التسعينيات إلى 5.9% أثار الجدل والنقاش في الهند فيما إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الثمانينيات هي التي قادت إلى نمو إنتاجية القطاع الصناعي، أو أن الإصلاحات المطبقة في التسعينيات هي التي كان لها الأثر الأكبر في نمو الإنتاجية بشكل عام وفي هذا القطاع بشكل خاص. ويعتقد الباحث أن الإصلاحات الاقتصادية الهندية في الثمانينيات والتسعينيات كان لها أثر إيجابي في ارتفاع القيمة المضافة، ولكن أزمة البترول المرافقة لحرب الخليج الثانية تركت آثارها السلبية على قطاع التصنيع الهندي خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين.

أولاً–التطور الكمي للمصانع والعمالة الهندية:

شهد العقد الأول من القرن العشرين تطوراً واضحاً في بناء المصانع الهندية وازدياد أعدادها، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (43).

جدول رقم (43)

التطور الكمي للمصانع والعمالة الهندية في العقد الأول من القرن العشرين

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المصانع	131268	128549	127957	129074	136353	140160	144710	146385	155321	158877
عدد العمال	6135238	5957848	6161493	6086908	6599298	71360970	7880536	8198110	8776745	9157802

النسبة من إجمالي العاملين	23.5	-	-	-	24.8	-	-	25.4	-	26.4

Source: Statistical Year Book India,’’ LABOUR & EMPLOYMENT’’, & ‘’ INDUSTRY’’ Different years, 2001-2010. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (43) أن عدد المصانع الهندية قد نما من 131268 مصنعاً في عام 2001 إلى 136353 مصنعاً في عام 2005، ويتابع ارتفاعه إلى 158877 مصنعاً في عام 2010، كما تطور عدد العمال من 6135238 عاملاً في عام 2001 إلى 6599298 عاملاً في عام 2005، ويتابع ارتفاعه إلى 9157802 عاملاً في عام 2010.

ويلاحظ أن متوسط عدد العاملين في المصنع الواحد قد ارتفع من 46.73 عاملاً عام 2001، إلى 57.64 عاملاً عام 2010، ما يدل على توسع في المصانع الهندية، وتزايد في قدراتها الإنتاجية.

ثانياً-التطور الكمي للشركات الهندية:

شهدت الشركات الهندية متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة، تطوراً كبيراً خلال العقد الأول من القرن العشرين، يوضحه الجدول رقم (44).

جدول رقم (44)

تطور الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند 2001-2011

العام	عدد الشركات/ مليون	عدد العمال/ مليون	قيمة الإنتاج/ مليار روبية
2001	10.11	23.87	261297
2002	10.52	24.93	282270
2003	10.95	26.02	314850
2004	11.36	27.14	364547

429796	28.26	11.86	2005
497842	29.49	12.34	2006
709398	59.46	26.10	2007
790759	62.63	27.28	2008
880805	65.94	28.52	2009
982919	69.54	29.81	2010
1095758	73.22	31.15	2011

Source: Statistical Year Book India, ‘’ INDUSTRY’’ Different years, 2001–2010. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (44) تضاعف أعداد الشركات الهندية من 10.11 مليون شركة عام 2001 إلى 31.15 مليون شركة عام 2011، كما تضاعف عدد العمال من 23.87 مليون عامل عام 2001 إلى 73.22 مليون عامل عام 2011، حيث بلغ متوسط عدد العاملين في الشركة الواحدة 2.36 عاملاً في عام 2001، ولكنه تدنى بنسبة طفيف جداً إلى 2.35 عاملاً في عام 2011، ما يدل على كثرة أعداد الشركات متناهية الصغر التي يعمل فيها عامل واحد، كما تطورت قيمة الإنتاج من 261297 مليار روبية إلى 1.095758 تريليون روبية عام 2011.

ثالثاً–نمو وتطور الصناعة الهندية:

ركزت السياسات الاقتصادية الهندية على القطاع الصناعي منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وازداد الاهتمام به في مطلع التسعينيات مع انطلاقة الإصلاحات الاقتصادية، فارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي على الشكل الذي يبينه الجدول رقم (45).

جدول رقم (45)

تطور معدلات القيمة المضافة للقطاع الصناعي الهندي خلال الفترة الزمنية 1971-2009 (%)

الفترة الزمنية	1971- 1980	1981- 1990	1991- 2000	2001- 2009
نسبة نمو القيمة المضافة	4.1	6.5	11.5	7.8

Source: Statistical Year Book India, ‘’ INDUSTRY’’ Different years, 1971-2009. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم 44 ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي الهندي من 4.1% متوسط الفترة 1971-1980 إلى 6.5% متوسط الفترة الزمنية 1981-1990، إلى 11.5% متوسط الفترة الزمنية 1991-2000، ثم انخفضت إلى 7.8% متوسط الفترة 2001-2009، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، ولكنها ارتفعت بعد الأزمة إلى أكثر من 8%.

وتفاوتت القيمة المضافة للمنتجات الصناعية، كل على حده، خلال الفترة الزمنية 1981-2009 حيث سجلت المعدلات التي يبينها الجدول رقم (46).

جدول رقم (46)

متوسط النمو العقدي للقيمة المضافة لمنتجات قطاع الصناعة الهندي 1981-2009 (%)

المنتجات	1981-1990	1991-2000	2001-2009
فحم الكوك والبترول ومنتجات الوقود النووي	-0.1	0.6	19.4
الحافلات والسيارات والقطارات	6.9	14.8	16.5
المنتجات المعدنية المصنعة	1.9	13.4	15.5
منتجات الأخشاب والصناعات الخشبية	7.5	-13.5	14.8
الأثاث وصناعات ملحقة به	4.1	29.7	13.0

الجلد والصناعات الجلدية	5.1	9.5	13.0
الصناعات المكتبية والمحاسبية والآلية الملحقة بالحوسبة	4.8	5.8	12.8
الآلات والتجهيزات الكهربائية	9.7	15.8	12.3
تجهيزات النقل والمواصلات الأخرى	6.6	10.2	11.9
الصناعات والمنتجات الغذائية	18.6	8.6	11.1
الصناعات الكيماوية والدوائية	11.1	10.1	3.8
الورق ومنتجاته	3.1	4.3	9.8
صناعات الطباعة والنشر	1.9-	0.7	9.3
الأزياء والألبسة وصناعات الصباغة	14.3	15.5	9.0
المنتجات النسيجية	4.9	12.8	8.0
الصناعات الآلية وتجهيزاتها	5.7	14.0	7.1
الصناعات المنجمية غير المعدنية	8.6	9.5	7.1
التعدين الأساسي	0.5	17.5	3.3
الراديو والتلفزيون وتجهيزات الاتصالات	28.1	14.8	1.8
التبغ ومنتجاته	1.7	7.7	1.4-
الصناعات البلاستيكية	8.0	8.5	2.0-
صناعات أخرى	5.5	10.1	8.5
المجموع الكلي للصناعة	6.5	11.5	7.8

Source: Statistical Year Book India, ‘’ INDUSTRY’’ Different years, 1981-2010. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (46) ارتفاع متوسط القيمة المضافة لكل من فحم الكوك والبترول ومنتجات الوقود النووي من -0.1% متوسط الفترة الزمنية 1981- 1990 إلى 0.6% متوسط 1991- 2000، وإلى

19.4% متوسط 2001- 2009، وارتفعت صناعة الحافلات والسيارات والقطارات من 6.9% إلى 14.8% وإلى 16.5% خلال الفترة الزمنية ذاتها، والمنتجات المعدنية المصنعة من 1.9% إلى 13.4% وإلى 15.5%، ومنتجات الأخشاب من 7.5% متوسط الفترة 1981- 1990 إلى 14.8% والصناعات المكتبية من4.8% إلى 12.8% متوسط 2001- 2009، والآلات والتجهيزات الكهربائية من 9.7% إلى 12.3%، وتجهيزات النقل والمواصلات من 6.6% إلى 11.9%، وصناعة الورق من 3.1% إلى 9.8%، وصناعات الطباعة والنشر من - 1.9% إلى 9.3%، والمنتجات النسيجية من 4.9% إلى 8%، والصناعات الآلية من 5.7% إلى 7.1%، وصناعة التعدين من 0.5% إلى 3.3%. وانخفضت القيمة المضافة لصناعة المنتجات الغذائية من 18.6% إلى 11.1%، والصناعات الكيماوية والدوائية من 11.1% إلى 3.8%، وصناعة الألبسة من 14.3% إلى 9%، والصناعات المنجمية غير المعدنية من 8.6% إلى 7.1%، وصناعة الراديو والتلفزيون وتجهيزات الاتصالات من 28.1% إلى 1.8%.

كما ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي على الشكل الذي يبينه الجدول رقم (47).

جدول رقم (47)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الهندي (%)

العام	1951	1961	1971	1981	1991	2001	2011	2012
نسبة المساهمة	16.6	20.5	24	25.9	27.7	27.3	27.8	27

Source: Statistical Year Book India, ‘’ PUBLIC FINANCE’’ Different years, 1951-2012. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (47) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الهندي من 16.6% عام 1951 إلى 20.5% عام 1961، وإلى 25.9% عام 1981، وتابع ارتفاعه فوصل إلى 27.8% عام 2011، ثم انخفض قليلاً إلى 27% في عام 2012، وكان لمساهمة رأس المال الأجنبي

الداخل للاستثمار دوره في نمو وتطور القطاع الصناعي الهندي، حيث نما على النحو المبين في الجدول رقم (48).

جدول رقم (48)

معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند 1971-2009 (%)

الفترة الزمنية	1971- 1980	1981- 1990	1991- 2000	2000- 2009
نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	1.4	3.2	3.6	5.4

Source: Statistical Year Book India, ‘’ PUBLIC FINANCE’’ Different years, 1971-2009. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (48) ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.4% خلال الفترة الزمنية 1971-1980 إلى 3.2% خلال الفترة الزمنية 1981-1990، وإلى 3.6% خلال الفترة 1991-2000، وواصلت ارتفاعها إلى 5.4% في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

كما ساهمت سياسة الفصل بين إجراءات الحماية منذ مطلع عام 2000 في التأسيس لانخفاض في الضرائب التي تفرض على قطاع التصنيع، فتناقص المعدل المتوسط لهذه الضرائب والرسوم تدريجياً إلى 24% في عام 2008، ليصل إلى 7% في عام 2009، وتم تخفيض القيود الكمية المفروضة على هذا القطاع اعتباراً من عام 2001، ما أدى إلى تطور ونمو قطاع التصنيع، فأصبح مثالاً يحتذى في توجهاته بالنسبة لدول أخرى تسير في طريق النمو.

رابعاً: الصادرات والواردات الصناعية الهندية:

تؤدي الصادرات والواردات دوراً مهماً في نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الثمانينيات من القرن الماضي قاد قطاع الصادرات النمو الاقتصادي لتجارب اقتصادية ناجحة، من مثل هونغ كونغ، الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية، ولكن هذه الاستراتيجيات لم تحقق النجاح ذاته في معظم دول أمريكا اللاتينية، حيث لايزال معدل الاستيراد فيها عالياً، والسياسات المتبعة لم تحقق النمو المرغوب فيه.

حقق القطاع الصناعي الهندي نمواً واضحاً في الصادرات والواردات في الربع الأخير من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين يوضحه الجدول رقم (49).

جدول رقم (49)

نمو صادرات وواردات القطاع الصناعي الهندي 1971-2009 (%)

الفترة الزمنية	النمو في الصادرات	النمو في الواردات
1971. 1980	7.5	1.9
1981. 1990	7.0	4.2
1991. 2000	10.7	13.3
2001 . 2009	10.2	21.0

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'' Different years, 1971-2009. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (49) نمو صادرات القطاع الصناعي الهندي بنسبة 7.5% في العقد الثامن من القرن العشرين (1971-1980)، وبنسبة 7% في العقد التاسع، وارتفعت إلى 10.7% في العقد العاشر، ثم انخفضت إلى 10.2% في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ونمت الواردات بنسبة 1.9% في الفترة 1971-1980، ارتفعت إلى 4.2% في العقد التاسع، وإلى 13.3% في العقد العاشر، وبلغت نسبة النمو 21% في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

وتفاوت نمو صادرات منتجات القطاع الصناعي الهندي بين فترة زمنية وأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (50).

جدول رقم (50)

تطور معدل صادرات منتجات القطاع الصناعي الهندي من عام 1970 إلى عام 2009 (%)

المنتجات الصناعية	1970	1980	1990	2000	2009
فحم الكوك والبترول ومنتجات الوقود	1	0.5	3.1	3.7	14.8

النووي					
الصناعات المنجمية غير المعدنية	3.3	9.3	16.8	19	11.4
الكيماويات والمنتجات الدوائية	3.9	5.8	9.5	10.9	11.1
المعادن الأساسية	18.6	8.3	6.2	5.8	7.5
صناعة الألبسة والأزياء	2	9.4	15.3	15.3	7.5
المنتجات النسيجية	27.3	19.4	16.2	14.5	6.5
السيارات والسكك الحديدية	2	3.5	2.3	2.4	6.3
الآلات والتجهيزات الكهربائية	1.2	2	1.7	2.3	5.8
الآلات الصناعية وتجهيزاتها	2	3.7	3.8	3.1	4.5
المنتجات الغذائية	19.8	18.8	9.2	7.5	3.4
المنتجات المعدنية المصنعة	1.8	3.2	2.1	2.7	1.8
الجلد والمنتجات الجلدية	6.4	6	6.1	2.9	1.3
التبغ ومنتجاته	2.4	2.5	0.9	0.5	0.6
منتجات أخرى	8.3	7.6	6.7	9.4	14.6

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'' Different years, 1970-2010. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (50) ارتفاع صادرات الهند من فحم الكوك والمنتجات البترولية من 0.5% عام 1980 إلى 3.7% عام 2000، وإلى 14.8% عام 2009، وارتفاع صادرات المواد المنجمية غير المعدنية من 9.3% عام 1980 إلى 19% عام 2000، ثم انخفضت إلى 11.4% عام 2009، والمنتجات الكيماوية والدوائية من 5.8% عام 1980 % إلى 11.1% عام 2009، والسيارات والحافلات والسكك الحديدية من 3.5% إلى 6.3%، والآلات والتجهيزات الكهربائية من 2% عام 1980 إلى 5.8% عام 2009، والآلات الصناعية من 3.7% إلى 4.5% وبعض المنتجات الأخرى من 7.6% عام 1980 إلى 14.6% عام 2009، ومقابل ذلك انخفضت نسبة صادرات المعادن

الأساسية من 8.3% عام 1980 إلى 7.5% عام 2009، والألبسة وصناعة الأزياء والصباغة من 9.4% إلى 7.5%، والمنتجات النسيجية من 19.4% إلى 6.5%، والمنتجات الغذائية من 18.8% إلى 3.4%، والمنتجات المعدنية المصنعة من 3.2% إلى 1.8%، والجلد والمنتجات الجلدية من 6% إلى 1.3%، والتبغ والمنتجات المتعلقة به من 2.5% عام 1980 إلى 0.6% عام 2009.

وتغيرت معدلات نمو واردات الهند من المنتجات الصناعية وفق الجدول رقم (51).

جدول رقم (51)

تطور معدل نمو واردات الهند من المنتجات المصنعة من عام 1970 إلى عام 2009 (%)

المنتجات الصناعية	1970	1980	1990	2000	2009
فحم الكوك والبترول ومنتجات الوقود النووي	7.7	44.6	27.3	39.6	34
الآلات الصناعية وتجهيزاتها	16.2	7.3	9.6	8.6	9.9
الكيماويات والمنتجات الدوائية	12.8	10.8	12.3	9.3	9.9
الآلات والتجهيزات الكهربائية	4.3	2.2	4.4	5.1	9.3
المعادن الأساسية	15.7	10.6	10.6	5.7	8.2
المنتجات المنجمية غير المعدنية	201	5	9.1	11.2	6.8
السيارات والحافلات والسكك الحديدية	3	3.8	3.9	2.2	4.7
المنتجات الغذائية	3.1	7.6	1.1	3.3	2.8
المنتجات النسيجية	8.3	1.8	2.1	2.6	1.3
الورق والمنتجات الورقية	2.3	1.6	2.1	1.5	0.9
الجلود والمنتجات الجلدية	24.5	4.7	6.1	2.9	1.3
التبغ ومنتجاته	2.4	2.5	0.9	0.5	0.6
منتجات أخرى	32.8	12.3	24.2	20.3	26.8

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'' Different years, 1970-2010. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (51) ارتفاع مستوردات الهند من الآلات والأجهزة الكهربائية من 2.2% عام 1980 إلى 9.3% عام 2009، والمنتجات المنجمية غير المعدنية من 5% إلى 6.8%، والسيارات والمقطورات من 3.8% إلى 4.7%، وبعض المنتجات الأخرى من 24.2% عام 1990 إلى 26.8% عام 2009. ومقابل ذلك انخفضت مستوردات الهند من الأدوية والمنتجات الكيماوية من 10.8% عام 1980 إلى 9.9% عام 2009، ومنتجات المعادن الأساسية من 10.6% إلى 8.2%، والمنتجات الغذائية من 7.6% إلى 2.8%، والمنتجات النسيجية من 1.8% إلى 1.3%، ومن الورق والمنتجات الورقية من 1.6% إلى 0.9%، والجلد والمنتجات الجلدية من 6% إلى 1.3%، والتبغ والمنتجات المتعلقة به من 2.5% إلى 0.6%، عن الفترة نفسها.

يرى الباحث أن ارتفاع الطلب المحلي في الهند، وارتفاع الواردات وخصوصاً في المنتجات الوسيطة، استطاعا أن يحركا وأن يخلقا قطاعات محلية جديدة، حققت تنوعاً في الإنتاجية، وضخمتها ودفعتها إلى الأمام، وبشكل خاص في قطاع التقنيات الهندي، فالواردات أدت إلى نمو أفقي وعامودي في هذا القطاع، وأدت إلى زيادة قدراته التنافسية.

خامساً-تباين أداء صادرات الصناعات الهندية:

مر القطاع الصناعي الهندي بتجارب متعددة، طبقت فيها تشكيلة واسعة من سياسات التدخل الاقتصادي، إلّا أن هذا القطاع وضع في أعلى أولوياته المحافظة على معدلات نمو سريعة وثابتة عقداً بعد آخر، ولكن ذلك لم يمنع من تباين أدائه، من حيث العلاقة بين القيمة المضافة للمنتجات الصناعية ونسبة مساهمتها في الصادرات، يبينها الجدول رقم (52).

جدول رقم (52)

المعدل السنوي لنمو القيمة المضافة وإسهام قطاع التصنيع في الصادرات 1990-2009 (%)

الصناعة	المعدل السنوي لنمو القيمة المضافة			إسهام قطاع التصنيع في الصادرات		
	العقد التاسع	العقد الأخير	العقد الأول	1990	2000	2009

الصناعات ذات النمو المرتفع في القيمة المضافة						
فحم الكوك والمنتجات النفطية والوقود النووي	0.1-	0.6	19.4	3.1	3.7	14.8
الحافلات والسيارات والسكك الحديدية	6.9	14.8	16.5	2.3	2.4	6.3
الآلات والتجهيزات الكهربائية	9.7	15.8	12.3	1.7	2.3	5.8
المنتجات المعدنية المصنعة	1.9	13.4	15.5	2.1	2.7	1.8
المنتجات الغذائية والمقبلات	18.6	8.6	11.1	9.2	7.5	3.4
الجلد والمنتجات الجلدية	5.1	9.5	13.0	6.1	2.9	1.3
المنتجات النسيجية	4.9	12.8	8	16.2	14.5	6.5
الصناعات ذات النمو المتراجع في القيمة المضافة						
الصناعات المنجمية غير المعدنية	8.6	9.5	7.1	16.8	19	11.4
الصناعات الكيماوية والدوائية	11.1	10.1	3.8	9.5	10.9	11.1
التعدين الأساسي	0.5	17.5	3.3	6.5	5.8	7.5
الألبسة والصباغة	14.3	15.5	9	15.3	15.3	7.5

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'' Different years, 1990-2010.

http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (52) أن أربع صناعات متفوقة، امتلكت نسبة 72.1% من سلة الصادرات في السبعينيات من القرن العشرين، هي: المنتجات النسيجية 27.3%، والمنتجات الغذائية وتوابعها 19.8%، والمنتجات المعدنية الأساسية 18.6%، والجلد والمنتجات الجلدية 6.4%، ولكنها تراجعت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، على الرغم من ارتفاع القيمة المضافة فيها، لتتنامى صادرات صناعية جديدة، حيث بلغت صادرات فحم الكوك، والمنتجات البترولية والوقود النووي عام 2009 نسبة 14.8%، والمنتجات الكيماوية والدوائية 11.1%، والمنتجات المنجمية غير المعدنية 11.4%، ومنتجات الألبسة والأزياء 7.5%، والتعدين الأساسي 7.5%، على الرغم من انخفاض القيمة المضافة لهذه الصناعات، بالإضافة إلى صادرات الحافلات والسيارات والسكك الحديدية 6.3%، وصادرات الآلات والتجهيزات الكهربائية 5.8%، ما مكن الهند من تنويع سلة صادراتها، مع بقاء السلع الأربع الرئيسية التي ذكرت سابقاً، رغم خسارتها لجزء من حصتها في الصادرات الصناعية الهندية. ولهذا يعتقد الباحث أنه لا علاقة في بعض الأحيان بين ارتفاع القيمة المضافة في بعض المنتجات بتصديرها.

ويرى الباحث أن السياسة التجارية الهندية المتبعة قد لعبت دوراً في نمو قطاع التصنيع، وهي قضية ذات أهمية كبرى، ليس للهند فقط، بل بالنسبة لدول نامية أخرى تمتلك إمكانات اقتصادية محدودة لتطوير وتنمية منتجاتها، حيث يمكن أن تلعب الاستثمارات في قطاع التجارة دور المحرك والمحرض لتنشيط قطاع التصنيع وزيادة فعاليته، وأن سياسة تحرير التجارة الهندية غيرت وجهها في أوقات متعددة منذ الثمانينيات، فقد كانت أكثر ميلاً للوقوع تحت تحكم الصادرات، وبالتالي فقد اتبعت سياسات تدفع قدماً بالصادرات، في حين أنها في التسعينيات والألفين وما بعد، أبدت وأظهرت تركيزاً على تحرير الاستيراد، وطبقاً لذلك فإن المعدل الوسطي للنمو السنوي للصادرات، في حقبة الثمانينيات، كان أعلى بكثير من المعدل الذي وصلت إليه الواردات في الحقبة نفسها، لكن في التسعينيات وعام 2000 وما بعده، فإن المعدل الوسطي السنوي للنمو في الواردات، قد تجاوز بسرعة ذلك المعدل الخاص بالصادرات، فالواردات نمت بمعدل وسطي سنوي وصل إلى 27% بالمقارنة مع معدل 10% حققته الصادرات، فتحرير الواردات الهندية قد تغير واختلف بشكل يجدر أخذه بعين الاعتبار من حيث المستوى الذي وصل إليه، ومن حيث اتساعه وانتشاره بشكل يختلف عن دول نامية أخرى.

سادساً –بعض الصناعات الفرعية:

أدت خطوات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في العقد الأخير من القرن العشرين، إلى نمو وتطور واضح في الكثير من الصناعات الهندية، سيتناول البحث صناعة السيارات، والمنتجات القطنية مثالاً عليها.

1 . صناعة السيارات: بعد انتهاء عصر الترخيص المسبق لصناعة السيارات والحافلات عام 1993، شهدت هذه الصناعة نمواً سريعاً في حجومها وقدراتها، وأدى ذلك إلى دخول 17 شركة منافسة إلى السوق الهندية خلال عشر سنوات، منها الشركات العالمية الكبرى من مثل "جنرال موتورز، فورد، تويوتا، هوندا، هيونداي، وفيات"، واتسعت مجالات صناعة عربات النقل متعددة الأغراض، بدءاً من سيارات الشحن إلى السيارات ذات الثلاث عجلات، ومكونات السيارات.

وتحولت الهند بسرعة لتكون من أهم المراكز العالمية لصناعة السيارات، فبعد خمسين عاماً على تصنيع أول سيارة "أمبسادور"، أعلنت الشركات الهندية عام 2008 عن إنتاج سيارة صغيرة "تاتا" تتسع لأربعة ركاب، وبكلفة 2500 دولار أمريكي، لتكون السيارة الأقل ثمناً في العالم، وذلك تلبية للمتطلبات الاجتماعية، جراء تنامي الطبقة الوسطى في المجتمع الهندي، ولزيادة قدراتها التنافسية في صناعة وتسويق السيارات، وبخاصة في الأسواق الاقتصادية الصاعدة.[1]

وبالتزامن مع ذلك ارتفعت مبيعات السيارات خلال شهر شباط من عام 2014 إلى 160718 سيارة، مقابل 158512 سيارة خلال الشهر نفسه من عام 2013، أي بزيادة مقدارها 1.39%. وزادت مبيعات الدراجات البخارية من 800165 دراجة إلى 843307 دراجة، بنسبة قدرها 5.39% عن الفترة نفسها، ويعود ذلك إلى تخفيضات الأسعار التي قدمتها الشركات في أعقاب إعلان الحكومة الهندية عن تخفيضات ضريبية، أدت إلى خفض الرسوم على السيارات الصغيرة والدراجات البخارية، والمركبات التجارية من 12% إلى 8%، وخفض الرسوم على السيارات متعددة الاستخدام من 30% إلى 24%.[2]

---

[1] -Madhuri Saripal: **''Learning and Capability Acquisition''**: A Case Study of the Indian Automobile Industry, India January 2012, p53.

[2] - Statistical Year Book India, **INDUSTRY**. http://mospi.nic

2 . **المنتجات القطنية:** شهد قطاع صناعة القطن والملابس القطنية الهندي تطوراً هاماً في كمية إنتاجه خلال العقد الأول من القرن العشرين، يبينه الجدول رقم (53).

جدول رقم (53)

تطور إنتاج القطن والملابس القطنية خلال العقد الأول من القرن العشرين

العام	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2011	2012
إنتاج القطن (مليون كيلوغرام)	2267	2177	2272	2521	2948	2898	3490	3124
الملابس القطنية (مليون متر)	19718	19281	20655	23873	27196	26898	31718	30593

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'' Different years, 2000-2012. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (53) ارتفاع إنتاج القطن من 2267 مليون كغ عام 2000 إلى الذروة في عام 2011 حيث بلغ 3490 مليون كغ، وارتفاع إنتاج الأقمشة القطنية من 19718 مليون متر مربع في عام 2000 إلى 30593 مليون متر مربع في عام 2012. ويعتقد الباحث أن هاتين الصناعتين تشكلان أنموذجاً لتطور صناعات هندية تستطيع الهند من خلالها امتلاك قدرات تنافسية عالية، فقدرات صناعة السيارات الهندية من حيث التصميم، والهندسة والتصنيع قد تم الاعتراف بجودتها في العالم، وهي مستمرة في تطورها بهدف جعل الهند أحد المصادر العالمية الكبرى لصناعة السيارات ومكوناتها، وبات للقطنيات الهندية شهرة عالمية أيضاً، ويمكن لهاتين الصناعتين وغيرها، أن تستوعبا أعداداً كبيرة من اليد العاملة الهندية، وتحققا عوائد مالية ضخمة.

ويستنتج مما سبق، أن القطاع الصناعي، بقطاعيه المنظم وغير المنظم، قد أسهم بشكل كبير في الناتج القومي الهندي، وفي تأمين فرص العمل، وذلك عبر التطور الكمي للمصانع والشركات، وارتفاع

نسبة الاستثمارات فيه، فنمت القيمة المضافة، وازدادت صادرات المنتجات الصناعية، وبرزت بوضوح صناعة السيارات والقطنيات.

المطلب الثالث–قطاع الخدمات:

يغطي قطاع الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة الأكثر تطوراً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصولاً إلى الخدمات البسيطة التي يقوم بمتابعتها العاملون في القطاع غير الرسمي، وتعرف الخدمة بأنها: نوع من النشاط الاقتصادي غير الملموس والذي لا يمكن تخزينه، أو تملكه، وتصنف منظمة التجارة العالمية الخدمات ضمن فئتين: خدمات تحدث تغييراً أو تحولاً، وخدمات هامشية.

أولاً: قطاع الخدمات ودوره في الاقتصاد الهندي:

يعد قطاع الخدمات ضرورياً للنمو الاقتصادي في أي اقتصاد، حيث برز على أنه الأكبر والأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين (1990– 2010)، وتميز قطاع الخدمات الهندي بأدائه الجيد وديناميكيته العالية، وذلك بسبب ارتفاع نسبة التحضر في المجتمع الهندي، وعمليات خصخصة الاقتصاد، فارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، متفوقاً على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، واحتل المرتبة الثانية في التوظيف بعد قطاع الزراعة، حيث وفّر فرص عمل هامة للمهارات البشرية العالية، وللعمال غير المهرة أيضاً في مجموعة متنوعة من الأنشطة، وحصل على حصة هامة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحصة عالية من الصادرات الهندية.

ويعد قطاع الخدمات القطاع الأكثر ديناميكية في الاقتصاد الهندي، فقد ارتفع بشكل واضح في الثمانينيات من القرن العشرين، وتسارع نموه في التسعينيات، ومنذ ذلك الحين أصبح محركاً وقائداً للاقتصاد الهندي، وتجاوز نمو قطاع الخدمات كلاً من قطاعي الزراعة والصناعة، حيث بلغ معدل نموه بالأسعار الثابتة، أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1996، باستثناء عام 2003، وخلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2012، حقق نمواً مقداره 10% مقابل 8.5% للناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها.[1]

كما لعب قطاع الخدمات دوراً حاسماً في التنمية الشاملة للاقتصاد الهندي، وزادت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما يبينها الجدول رقم (54).

---

[1] – **''LABOUR & EMPLOYMENT''** Ibid. http://mospi.nic

جدول رقم (54)

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات مختارة (%)

القطاع	1951	1961	1971	1981	1991	2001	2011	2012
الخدمات	30.3	30.8	33.8	38	42.7	50.4	57.7	59

Source: Statistical Year Book India, ‘‘ PUBLIC FINANCE’’ Different years 1951-2012, http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (54) ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الهندي من 30.3% في عام 1951 إلى 38% في عام 1981، وإلى 59% في عام 2012، ومنذ عام 1981 أصبح المساهم الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي تراوحت فيه حصة القطاع الصناعي ما بين 16% إلى 28% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعاً لمساهمة القطاع الزراعي، وساهم قطاع الخدمات في المجالات الآتية:

1 . مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف: حدث تغير في نسبة توزع العاملين في القطاعات الاقتصادية الهندية، حيث ارتفعت نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات، مقابل انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي. ويبين الجدول رقم (55) نسبة العاملين في قطاع الخدمات.

جدول رقم (55)

نسبة العاملين في قطاع الخدمات (%)

الأعوام	1973	1984	1994	2000	2005	2008	2010
النسبة	14.8	17.6	21.2	23.5	24.8	25.4	26.7

Source: Statistical Year Book India, ‘‘ LABOUR & EMPLOYMENT’’ Different years, 1973-2010. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (55) أن النسبة المئوية لنصيب قطاع الخدمات في إجمالي العمالة في تزايد مستمر منذ عام 1973، على الرغم من أن نسبة العمالة في القطاع الزراعي هي الأعلى مقارنة مع القطاعات الأخرى التي تتناقص حصصها، ويعتبر اقتصاد الخدمات ثاني أكبر رب عمل بعد قطاع الزراعة.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات:

ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الهندي بشكل عام، وقطاع الخدمات بشكل خاص، وهذا ما يبينه الجدول رقم (56).

جدول رقم (56)

حصة قطاع الخدمات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2011 (%)

المالية وغير المالية	الاتصالات	الكومبيوتر والبرمجيات	الإسكان والعقارات	الإنشاءات
20.1	7.9	6.9	6.5	6.5

Source: Statistical Year Book India, ''LABOUR & EMPLOYMENT'' 2011. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (56) أن حصة الخدمات المالية وغير المالية، قد بلغت 20.1% من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الهند، تليها الاتصالات بنسبة 7.9%، والكومبيوتر والبرمجيات 6.9%، وخدمات الإسكان والعقارات 6.5%، وخدمات الإنشاءات 6.5%، حيث استحوذ قطاع الخدمات على ما يقارب نصف الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الهندي.

3. مساهمة قطاع الخدمات في التجارة الخارجية:

شكل قطاع الخدمات الهندي دعامة أساسية للاقتصاد الهندي من خلال مساهمته في الصادرات، فالهند هي الدولة الأكثر ديناميكية في الخدمات، وتحتل المرتبة السابعة عالمياً في تجارة الخدمات (صادرات وواردات) عام 2010، وقد نمت تجارة الخدمات عام 1990 بنسبة 6.5، وكان نصيبها في إجمالي التجارة 24%، ومنذ عام 1990 بدأت صادرات الخدمات، وخاصة البرمجيات ذات الصلة بالكومبيوتر، فشهدت ارتفاعاً مستمراً بمعدل سنوي مركب قدره 20.6% خلال الفترة 2004 إلى 2011، بالمقارنة مع نمو سنوي مركب قدره 19.7% من الصادرات السلعية في الفترة نفسها، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (57).

جدول رقم (57)

نسبة الخدمات من الصادرات الهندية والعالمية ونسبة صادرات الخدمات

من الناتج المحلي الإجمالي 1991-2009 (%)

العام	نسبة الخدمات من الصادرات	نسبة صادرات الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي الهندي	نسبة صادرات الخدمات الهندية إلى صادرات الخدمات العالمية
1991	3.2	1.6	0.6
1996	4.5	2.3	0.6
2001	6.9	3.9	1.2
2006	12.9	7.8	2.2
2009	15.1	9.4	3.3

Source: Statistical Year Book India, ''TRADE'' Different years, 1991-2009. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (57) ارتفاع حصة صادرات الخدمات من 3.2% في عام 1991 إلى 6.9% في عام 2001، وإلى 15.1% في عام 2009، وشكلت صادرات الخدمات 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991 ارتفعت إلى 9.4% في عام 2009، أي حوالي ست مرات، كما ارتفعت نسبة صادرات الخدمات الهندية إلى صادرات الخدمات العالمية بنسبة تزيد عن خمس مرات من 0.6% في عام 1991 إلى 3.3% في عام 2009. وتشمل صادرات الهند خدمات متنوعة، والسفر والنقل، والبرمجيات التي بلغت حصتها 64% من صادرات الخدمات الهندية، وقد سجلت الخدمات المالية والتجارية، أعلى معدلات النمو بنسبة 52.8% و29.2% على التوالي للفترة نفسها.[1]

ثانياً . الخدمات الفرعية:

[1] - Arpita Mukherjee: **''The Service Sector in India''**, Asian Development Bank, 2013, p8, p16.

تنامت الخدمات المهنية، وخدمات البنية التحتية ذات الصلة، والخدمات المالية والتجارية، والفنادق والمطاعم، والتمويل والتأمين والعقارات، وخدمات رجال الأعمال بمعدل 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. 2011. ويبين الجدول رقم (58) معدل النمو السنوي لقطاعات الخدمات الفرعية.

جدول رقم (58)

معدل النمو السنوي لقطاعات الخدمات الفرعية

ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع 2005–2012 (%)

خدمات القطاعات الفرعية	2005		2009		2012	
	معدل نموها	حصتها من الناتج	معدل نموها	حصتها من الناتج	معدل نموها	حصتها من الناتج
التجارة والمطاعم والفنادق	13	16.7	3.4	16.9	9.3	18.0
التجارة	11.6	15.1	6.7	15.4	6.5	16.5
المطاعم والفنادق	1.4	1.6	3.3–	1.5	2.8	1.5
النقل والتخزين والاتصالات	11.8	8.2	10.8	7.8	8.4	7.1
السكك الحديدية	7.5	0.9	7.7	0.9	7.5	0.7
النقل بوسائل أخرى	9.3	5.7	5.3	5.5	8.6	5.4
التخزين	4.7	0.1	14.1	0.1	9.4	0.1
الاتصالات	23.5	1.6	25.1	1.4	8.3	0.9
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات	12.6	14.5	12.0	15.9	11.7	16.6

الأعمال						
الخدمات المصرفية	15.8	5.4	14.0	5.6	13.2	5.7
عقارات ومساكن	10.6	9.1	10.4	10.3	10.3	10.8
الخدمات الشخصية والاجتماعية	7.1	13.5	12.5	13.3	6.0	14.0
الإدارة العامة والدفاع	4.3	5.6	19.8	5.8	5.4	6.1
خدمات أخرى	9.1	7.9	7.4	7.5	6.5	7.9
الإنشاءات	12.8	7.9	5.3	8.5	5.6	8.2
مجموع الخدمات باستثناء البناء	10.9	52.9	10.0	53.9	8.2	55.7
مع البناء	11.1	60.8	9.4	62.4	7.9	63.9

Source: Statistical Year Book India, ‘’ PUBLIC FINANCE’’ Different years, 2005-2012. http://mospi.nic

يتضح من الجدول رقم (58) أن بعض قطاعات الخدمات الفرعية، قد شهدت نمواً سريعاً وأداءً جيداً، من مثل قطاعات (النقل والتخزين والاتصالات) و(التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال التجارية)، حيث بلغ نموها 14.7% و10.4% على التوالي، في الوقت الذي سجلت فيه بعض الخدمات الاجتماعية والشخصية نمواً منخفضاً بنسبة 4.5%، ما أسهم في تباطؤ طفيف في نمو قطاع الخدمات، وشهد قطاع الفنادق والمطاعم تباطؤاً في عام 2009، ثم تعافى في الأعوام اللاحقة، أما الاتصالات والخدمات المصرفية والتأمين، فقد سجلت نمواً ملحوظاً بلغ 27.2% و14.5% على التوالي، ونما قطاع البرمجيات بمعدل 21% خلال الفترة 2005- 2012، وهو يحمل علامة تجارية عالمية مرموقة، كما

يتضح، أن قطاع الاتصالات قد سجل أعلى نسبة نمو خلال السنوات المذكورة، باستثناء سنة 2012، وشهد قطاع التخزين نمواً كبيراً، في حين أن قطاع الفنادق والمطاعم قد واجه نمواً سلبياً خلال الفترة 2008– 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية.

فتح قطاع الخدمات الهندي العديد من الفرص الكبيرة، على الرغم مما اعترضه من التحديات الصعبة، المتمثلة بالافتقار إلى البنية التحتية الأساسية الاجتماعية والمادية، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتغيرات قيمة الروبية، والأزمة المالية العالمية، وارتفاع تكاليف العمالة، والنمو السريع في الطلب على الموهوبين من القوى العاملة، وأدى التصدي للتحديات والقضايا المذكورة وغيرها إلى زيادة تعزيز قطاع الخدمات، وجعل الاقتصاد الهندي أكثر قدرة على تحقيق نمو أكثر شمولاً وتوازناً.

المطلب الرابع-قطاع السياحة:

شهد قطاع السياحة نمواً كبيراً خلال الفترة 2006-2012، وقدرت معدلات نمو الوافدين الأجانب 7.2%، وعائدات النقد الأجنبي من السياحة 14.7%.[1]

ويبين الجدول رقم (59) عدد السياح القادمين إلى الهند حسب المنطقة الجغرافية في عامي 2008 و2012.

جدول رقم (59)

أعداد السياح القادمين إلى الهند حسب المنطقة الجغرافية في عامي 2008 و2012

المنطقة الجغرافية	2008	2012	النسبة لعام 2012 (%)
دول غرب آسيا	215.542	290.996	4.42
دول جنوب آسيا	1.051.846	1.171.499	17.81
دول جنوب شرق آسيا	332.925	540.914	8.22
دول شرق آسيا	355.230	535.622	8.14

[1]- Statistical Year Book India، " **TOURISM**". http://mospi.nic

أستراليا ومحيطها	178.308	244.511	3.71
أمريكا الشمالية	1.027.297	1.295.968	19.70
وسط وجنوب أمريكا	43.505	63.699	0.96
أوروبا الشرقية	191.110	312.686	4.75
أوروبا الغربية	1.709.525	1.853.066	28.17
أفريقيا	141.750	261.428	3.97
بدون جنسية	1.025	1.426	0.02
جنسيات أخرى	34.540	5.930	0.09
المجموع	5.282.603	6.577.745	%100

Source: Statistical Year Book India, ''TOURISM'', Different years, 2008 & 2012. http://mospi.nic

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (59) أن عدد السياح الداخلين إلى الهند، قد بلغ 5.282.603 سائحاً عام 2008، وارتفع إلى 6.577.745 سائحاً في عام 2012، وأن النسبة الأكبر من السياح القادمين إلى الهند قدموا من دول أوروبا الغربية، حيث بلغ عددهم 1.853.066 سائحاً عام 2012، وبنسبة 28.17% من السياح في عام 2012، وأمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بنسبة قدرها 19.70%، ودول جنوب شرق آسيا بالدرجة الثالثة، بنسبة قدرها 17.81%.

أما أعداد السياح خلال العقد الأول من القرن العشرين فقد كان على النحو المبين في الجدول رقم (60).

جدول رقم (60)

أعداد السياح القادمين إلى الهند خلال العقد الأول من القرن العشرين (بالمليون)

العام	عدد السياح
2001	2.537.282
2004	3.456.698

3.918.610	2005
4.447.167	2006
5.282.603	2008
5.167.699	2009
5.775.692	2010
6.309.222	2011
6.577.745	2012

Source: Statistical Year Book India, ''TOURISM'', Different years 2001-2012.
http://mospi.nic

حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (60) تضاعف أعداد السياح القادمين إلى الهند، فقد ارتفع من 2.537.282 سائحاً في عام 2001 إلى 3.918.610 سائحاً عام 2005، وإلى 5.775.692 سائحاً في عام 2010، ليصل في عام 2012 إلى 6.577.745 سائحاً، وبالرغم من ذلك فإن الهند لم تتمكن من استقطاب أعداد كبيرة من السياح أسوة بغيرها من الدول، حيث احتلت فرنسا عام 2012 المرتبة الأولى عالمياً بعدد السياح القادمين إليها، والذين تجاوزوا 83 مليون سائح، والولايات المتحدة الأمريكية 69.7 مليوناً، تليها إسبانيا 60.7 مليون، فالصين 55.7 مليون، إيطاليا 47.7 مليون، تركيا 37.8 مليون سائح.

وارتفعت عوائد السياحة في الاقتصاد الهندي كما يبينها الجدول رقم (61).

جدول رقم (61)

عوائد السياحة في الاقتصاد الهندي في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (مليار روبية)

2012	2010	2008	2006	2004	2002	2001	العام
944.87	648.89	512.94	390.25	214.72	141.95	143.44	العوائد

Source: Statistical Year Book India, '' PUBLIC FINANCE'', Different years, 2001-2012. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (61) ارتفاع عوائد السياحة على الاقتصاد الهندي من 143.44 مليار روبية عام 2001 إلى 214.72 مليار روبية عام 2004، وإلى 512.94 مليار روبية عام 2008، لتصل إلى 944.87 مليار روبية عام 2012.

ويرى الباحث أن الهند لم تصل إلى إقامة صناعة سياحة متطورة، تؤدي إلى استثمار ما تمتلكه من إمكانات ومقومات طبيعية، وثقافية وتاريخية، تستقطب أعداداً أكبر من السياح.

المطلب الخامس–اقتصاد المعرفة في الهند:

تعد تكنولوجيا المعلومات مصدراً لأنشطة اقتصادية جديدة، تتمثل تحديداً في إنتاج السلع والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات، كما أن لتكنولوجيا المعلومات تأثيراً قوياً على الأنشطة الاقتصادية القائمة، يتم من خلال تحسين تخصيص الموارد وزيادة الكفاءة. ونتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات، ظهر نوع جديد من الاقتصاد القائم على المعرفة الذي تشكل المعلومات فيه، إلى جانب رأس المال والعمالة، مصدراً بالغ الأهمية لإدرار الدخل وتكوين الثروات.

ونتيجة لتقرير التنمية الإنسانية في العالم 1998–1999 "المعرفة من أجل التنمية" (الذي يصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990) اكتسب موضوع اقتصاد المعرفة أهمية كبيرة من قبل صناع القرار في الهند، فعملت الحكومات الهندية على وضع استراتيجية لتحويل البلاد إلى قوة عظمى عبر المعرفة، وحرصت الهند على التعاون لاستكشاف مجموعة من القضايا التي تزامنت مع الإصلاح الاقتصادي، وركزت على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأقامت مراكز التدريب المهني لخلق المهارات لدى الأطفال، ونظمت ورش التدريب العملي لذوي الإعاقة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأقامت مشاريع تقديم خدمات الإنترنت، وعملت على تحسين نوعية الخدمة، وأنشأت مراكز تكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية، ووفرت البنية التحتية لتوصيل الإنترنت إلى مدارسها، لتمكين الطلاب الريفيين، وإكسابهم المهارات التي تمكنهم من البحث عن عمل، فسجلت الهند نجاحاً كبيراً في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، واحتلت المركز الثاني عالمياً في تصديرها. [1]

[1] - Government of India, Ministry of Communications & Information Technology, Department of Electronics and Information Technology, **Annual Report, 2012-2013**,p 72.

1. عوامل نجاح التجربة الهندية في قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات:

أولت الهند قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات أهمية كبرى، واستطاعت تحقيق مكانة عالمية هامة في هذا المجال، ساعدها في ذلك مجموعة من العوامل، أهمها:[1]

أ . الكتلة البشرية الهائلة: فالهند هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، ويساعد انتشار الجامعات والمعاهد التقنية على تخريج أعداد هائلة من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات.

ب . تعد اللغة الإنكليزية اللغة الرسمية الثانية في الهند، وفي كثير من الأحيان يتكلم الهنود بها ولا سيما في الولايات الجنوبية، ويدعم ذلك الدورات المقامة للعاملين في مراكز الاتصالات الدولية التي تقدم الخدمة عن بعد، للتعلم على تحدث الإنكليزية باللكنة الأمريكية أو الكندية أو البريطانية.

ج . انخفاض تكاليف المعيشة في الهند وما يتبعه من انخفاض في الأجور الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات وتشجيعها.

د . معظم الشركات الهندية حائزة على شهادات الجودة، وخاصة شهادات الجودة المتعلقة بشركات تكنولوجيا المعلومات.

هـ . بنية اتصالات قوية: يتوفر مزودو الإنترنت ومزودو الاتصالات اللاسلكية في كل أنحاء الهند، إضافة إلى شبكة جيدة من الأقمار الصناعية، والكابلات البحرية التي تؤمن اتصالاً جيداً مع كافة أنحاء العالم، وهذه البنية تلعب دوراً هاماً في تنمية خدمات الـ "Outsource"[*] وتجعل الشركات الأجنبية على اتصال مستمر ودائم مع مزودي هذه الخدمات.

و . تطوير حلول برمجية متقدمة، فهناك الكثير من التجارب الهندية الناجحة التي تشمل حلولاً للتجارة الإلكترونية، وحلولاً لقواعد البيانات بكل أنواعها، والمحاسبة، والنشر الإلكتروني، مما سهل على الشركات الأجنبية الاعتماد الكامل على الشركات الهندية لاستعمال مثل هذه الحلول.

ز . النمو المستمر في قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة قطاع البرمجيات محققاً نمواً سنوياً في صادراته يتراوح بين 40–50%، حيث تعد الهند في مطلع القرن

1- SANJAYA BARU, Op, p308.

* – خدمات التعاقد الخارجي.

الواحد والعشرين ثاني أكبر دولة مصدرة للبرمجيات في العالم، وبدأت تظهر فيها شركات عملاقة من مثل "Wipro" و"Infosys ".

ح . تركيز الهنود على أن تكون هوية شركات البرمجيات هندية جغرافياً، في ظل نظام سياسي مستقر، وحكومات ديمقراطية تشجع وترعى تطور صناعة البرمجيات والاتصالات، وتتبع سياسات اقتصادية وضريبية خاصة تجاهها تتمثل في:[1]

. تعد صناعة البرمجيات واحدة من أهم خمس صناعات في الهند، وكل السياسات والتشريعات تصاغ بطريقة تدعم هذه الصناعة.

. تشجيع الشركات الأجنبية على الدخول إلى الهند والاستثمار فيها.

. سياسة الاتصالات الهندية فتحت الباب واسعاً أمام دخول القطاع الخاص الهندي، فأصبح معظم مزودي الإنترنت في الهند من القطاع الخاص.

. اعتماد سياسة لحماية حقوق الملكية الفكرية، ودعم التوثيق والتعاقد الإلكتروني باستخدام أحدث التقنيات، مما يسهل إبرام العقود والصفقات مع شركات أجنبية فيما وراء البحار.

ط . نظام ضريبي يدعم صناعة البرمجيات، وخدمات التطوير الخارجي، كالإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات للشركات المزودة للإنترنت، ولمدة عشر سنوات للمجمعات التقنية، مثل المجمع الذي بنته شركة Sun في مدينة "بنغالور" والذي يضم 5000 مبرمج وفني، والإعفاء الضريبي لمدة 10 سنوات للشركات العاملة في البحث العلمي.

2 . منتجات الإلكترونيات والبرمجيات الهندية وصادراتها:

يقدم قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات في الهند ما يعادل 5.19% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به أكثر من 2.3 مليون نسمة، بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يجعله أحد أهم القطاعات المولدة لفرص العمل في الهند.[2]

إن كل شيء بدأ يتغير في الهند في عصر الإلكترونيات، حيث أن الاستثمار التاريخي في مجال الرياضيات والعلوم، وسياسة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات قد حققت، بشكل نسبي، نمواً غير

[1] - SANJAYA BARU, Op, p308.

[2] -Somesh .K. Mathur: **''Indian Information Technology Industry''**: Past, Present and Future & a Tool for National Development, 2011.

مسبوق، وغير متوقع في مجال الاقتصاد الجديد، فجعلت منه قطاعاً اقتصادياً منافساً على مستوى الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال نوعية المنتجات، وكمية الصادرات من البرمجيات والأجزاء الصلبة التي تضاعفت عدة مرات، في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، من خلال "مجلس الترويج الهندي للإلكترونيات وصادرات برمجيات الكومبيوتر"*، كما يبينها الجدول رقم (62).

جدول رقم (62)

تطور منتجات الإلكترونيات والبرمجيات الهندية وتوزعها بين صادرات واستهلاك محلي

2004-2009 (مليار دولار)

المنتجات	2004	2005	2006	2008	2009
خدمات المعلومات	10.4	13.5	17.8	23.5	31.0
صادرات	7.3	10.0	13.3	18.0	23.1
استهلاك محلي	3.1	3.5	4.5	5.5	7.9
التعاقد الخارجي	3.4	5.2	7.2	9.5	12.5
صادرات	3.1	4.6	6.3	8.4	10.9
استهلاك محلي	0.3	0.6	0.9	1.1	1.6
الخدمات الهندسية والبحث والتطوير ومنتجات البرمجيات	2.9	3.9	5.3	6.5	8.6
صادرات	2.5	3.1	4.0	4.9	6.4
استهلاك محلي	0.4	0.7	1.3	1.6	2.4
الأجهزة الصلبة	5.0	5.9	7.0	8.5	12.0

* – مؤسسة استباقية ديناميكية، مجهزة لتلبية تطلعات صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية في هذا العالم سريع التغير التكنولوجي.

صادرات	0.5	0.6	0.6	0.5	0.5
استهلاك محلي	4.4	5.1	6.5	8.0	11.5
مجموع صناعة تكنولوجيا المعلومات مع الأجهزة	21.6	28.4	37.4	48.0	64

Source: Statistical Year Book India, ‘‘ INFORMATION TECHNOLOGY’’, Different years, 2004-2009. http://mospi.nic

يبين الجدول رقم (62) ارتفاع إجمالي إنتاج الهند في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والأجهزة الصلبة من 21.6 مليار دولار عام 2004 إلى 64 مليار دولار عام 2009، صدرت منها ما قيمته 40.5 مليار دولار. وقد توزع إنتاج الهند إلى منتجات خدمات المعلومات التي ارتفعت من 10.4 مليار دولار عام 2004 إلى 31 مليار دولار عام 2009، وارتفعت صادراتها من 7.3 مليار دولار إلى 23.1 مليار دولار، والاستهلاك المحلي من 3.1 مليار دولار إلى 7.9 مليار دولار عن الفترة نفسها، وارتفعت خدمات التعاقد الخارجي من 3.4 مليار دولار إلى 12.5 مليار دولار ما بين عامي 2004 و2009، توزعت إلى 10.9 مليار دولار للصادرات و1.6 مليار دولار للاستهلاك المحلي، أما الخدمات الهندسية والبحث والتطوير ومنتجات البرمجيات، فقد ارتفعت من 2.9 مليار دولار إلى 8.6 مليار دولار، صدر منها ما قيمته 6.4 مليار دولار. وفي مجال الأجهزة الصلبة فقد تطور إنتاج الهند من 5 مليار دولار عام 2004 إلى 12 مليار دولار عام 2009، صدر منها ما قيمته 0.5 مليار دولار، وتم استهلاك غالبية الإنتاج محلياً.

بدأت الهند منذ تسعينيات القرن العشرين تصدير الخدمات البرمجية الاحترافية إلى مناطق متعددة من دول العالم، جاء في مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يبينه الجدول رقم (63) الذي يظهر اتجاه صادرات البرمجيات الهندية لعام 1999.

جدول رقم (63)

اتجاه صادرات البرمجيات الهندية لعام 1999

المنطقة	قيمة الصادرات (مليون دولار)	نسبتها من الصادرات %
استراليا ونيوزيلاندا	2.166	1.98
اليابان	4.271	3.90
سنغافورة	2.047	1.87
شرق وجنوب شرق آسيا	8.921	8.15
غرب آسيا	1.642	1.50
ألمانيا	3.825	3.50
المملكة المتحدة	12.240	1.19
أوروبا	25.096	22.94
الولايات المتحدة الأمريكية	63.430	57.98
باقي دول العالم	5.280	4.84
المجموع	109.400	100

Source: Statistical Year Book India, ‘INFORMATION TECHNOLOGY’’, 1999.

http://mospi.nic

يلاحظ من الجدول رقم (63) أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر أسواق الصادرات الهندية من الإلكترونيات والبرمجيات، بنسبة قدرها 57.94% من الصادرات الهندية، يليها الدول الأوروبية بنسبة تزيد عن 27%، وهذا ما سيترك آثاره السلبية على الاقتصاد الهندي في حال استمر ركود وتراجع نمو اقتصادات الدول آنفة الذكر بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

وساهمت الشبكة العنكبوتية وتكنولوجيا المعلومات في خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استطاعت شركة ITC الهندية تقديم خدمات معرفة الأسعار بواسطة الإنترنت للمزارعين في جميع أنحاء الهند، وهي بذلك حصلت على أرباح كبيرة، وفي الوقت نفسه ساعدت المزارعين في التخلص من

استغلال الوسطاء وابتزازهم الذي كانوا يخضعون له، بسبب عدم قدرتهم على الإحاطة بالخيارات الممكنة لتسويق منتجاتهم.[1]

يرى الباحث أن الهند قطعت أشواطاً في بناء اقتصاد المعرفة في مختلف المجالات، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عبر الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات والقطاع الخاص في البحث عن طرق لرفع معدل النمو الاقتصادي عبر المعرفة في الهند، فأصبح هذا القطاع مساهماً فعالاً في النهوض بقطاع الخدمات قاطرة النمو الاقتصادي الهندي.

خلاصة البحث:

إن المؤشرات والإحصائيات الواردة في متن المبحث الأول من الفصل الرابع، تدل برأي الباحث على تصاعد القطاعات الاقتصادية الهندية جميعها، ما جعل من الهند إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وقد ظهر هذا التطور والنمو في القضايا الآتية:

- تطورت مساحة الأراضي الزراعية الهندية، وارتفع إنتاج المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها، وتحسنت نوعيتها.
- حصول تغيرات هامة في بنية الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية.
- ارتفعت إنتاجية القطاع الصناعي الهندي المنظم وغير المنظم.
- تطور وازداد عدد المصانع الهندية، ونمت القيمة المضافة للقطاع الصناعي.
- ازدادت الاستثمارات في الهند، ما أدى لارتفاع أعداد الشركات، وأعداد العاملين فيها.
- ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الهندي، وارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.
- نمو صادرات المنتجات الصناعية الهندية، وارتفاع قدراتها التنافسية.
- ساهمت السياسات التجارية الهندية الجديدة في نمو قطاع التصنيع الهندي.
- دخول مجموعة كبيرة من شركات السيارات العالمية إلى السوق الهندية، لتقيم مصانعها فيها، واكتساب صناعة السيارات الهندية شهرة عالمية، من حيث التصميم والهندسة والجودة.

[1] - SANJAYA BARU, Op, p310.

- النمو الكبير لقطاع الخدمات الهندي، فكان الأكثر ديناميكية، فغدا محركاً وقائداً للاقتصاد الهندي.
- ارتفاع صادرات الخدمات الهندية، وحصولها على مراكز متقدمة عالمياً.
- نمو قطاع السياحة الهندي، من حيث أعداد السياح، وتنوع أماكن قدومهم من مختلف أنحاء العالم، وارتفاع عوائد السياحة، وازدياد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- أدت الاستراتيجيات التي وضعتها الحكومات الهندية، لتحول الهند إلى قوة عظمى عبر المعرفة، فنما قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مستفيداً من مجموعة كبيرة من العوامل، مثل الكتلة البشرية الكبيرة، وارتفاع عدد الهنود الذين يتقنون اللغة الإنكليزية، فأصبحت صناعة البرمجيات من أهم الصناعات الهندية.
- النمو الكبير في صادرات البرمجيات، والخدمات البرمجية الاحترافية.
- ساهمت الشبكة العنكبوتية وتكنولوجيا المعلومات في خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المبحث الثاني

ميزان المدفوعات الهندي

عملت العديد من البلدان النامية على تحرير حساب رأس المال لميزان مدفوعاتها، كنوع من الإصلاحات الاقتصادية في ظل تحولها نحو اقتصاد السوق، وسعيها للاندماج في حركة التجارة العالمية، وتحرير معاملاتها المالية مع الخارج، ويتمثل المبرر أو المسوغ الرئيسي لتحرير التدفقات الدولية لرأس المال في دورها الإيجابي في عملية النمو الاقتصادي، عبر تحقيق العديد من المكاسب، مثل: التخصيص الكفء للمدخرات، وتحويل الموارد نحو أكثر الاستخدامات إنتاجية، وتسهيل تنوع المحافظ، وتقاسم المخاطر، والتقليل من تكاليف المعاملات، وتحسن العائد، إضافة إلى التخصص في المعاملات المالية، وتوفير حوافز الابتكار وتحسين الإنتاجية. وحتى تتحقق هذه الأهداف لابد من وجود أطر اقتصادية سليمة تقلل من المخاطر المرتبطة بعمليات التحرير، لأن قابلية الحساب الرأسمالي للتحويل، تحمل معها احتمالات وقوع أزمات مالية ونقدية حادة.

فالأزمات المالية في التسعينيات من القرن العشرين خففت من التوقعات بشأن كفاءة أسواق المال المحررة في ظل تراجع الضبط والتوجيه الحكومي، فقد نجمت أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997-1998) عن ظاهرة هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موطّنة على نحو واسع في تلك البلدان آنذاك، والتي كانت تتركز بصورة استثمارات أجنبية غير مباشرة، ولاسيما في المحافظ الاستثمارية، كالسندات المالية والودائع، ومختلف أدوات الدين عالية السيولة، مع ضعف احتياطات الصرف المتوفرة لدى السلطات النقدية في تلك البلدان، مما عرّض موازين مدفوعاتها إلى عجز لم يسبق له مثيل، نتيجة الهروب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل، حيث انعكس ذلك في انهيار أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد أبرزت هذه الأزمة المخاطر التي يفرزها تحرير حساب رأس المال.

وسيتناول هذا المبحث مفهوم ميزان المدفوعات من الناحية النظرية، وتحرير حساب رأس المال، ثم يستعرض التجربة الهندية في تحرير ميزان مدفوعاتها ونتائج ذلك في المؤشرات الاقتصادية الهندية.

المطلب الأول–تطور ميزان المدفوعات الهندي:

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات:

أصدر صندوق النقد الدولي عام 2009 الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، حيث حدد التعريفات الآتية: [1]

1. ميزان المدفوعات: هو سجل إحصائي يرصد المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين، (حكومات وأفراد) خلال فترة معينة، عادة ما تكون لمدة سنة واحدة.

ويتألف ميزان المدفوعات من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي والحساب المالي. ووفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات، يسجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة، ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها والحصول عليها.

2. الحساب الجاري: يعرض تدفقات السلع والخدمات، والدخل الأولي والثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويتكون من مجموعة مهمة من الحسابات ضمن ميزان المدفوعات. ورصيد الحساب الجاري هو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية، ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية أخرى.

3. الحساب الرأسمالي: يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية، والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين.

4. الحساب المالي: يبين صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية، والتصرف فيها.

ويمثل مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي، صافي الإقراض (الفائض) أو صافي الاقتراض (العجز) الذي يسجله الاقتصاد المعني في معاملاته مع العالم الخارجي، ويساوي من الناحية المفاهيمية صافي رصيد الحساب المالي، فهو يقيس كيفية تمويل صافي الإقراض المقدم إلى غير المقيمين، أو صافي الاقتراض منهم، ويفسر الحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى معاً، التغير الذي يطرأ على وضع الاستثمار الدولي بين بداية الفترة ونهايتها.

---

[1]. صندوق النقد الدولي "**دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**" الطبعة السادسة 2009، ص9.

5. تحرير حساب رأس المال: إن تحرير حساب رأس المال يعني: تخفيف القيود المفروضة على مختلف تدفقات رؤوس الأموال العابرة لحدود بلد معين، ويقصد بهذه القيود كل الإجراءات الرقابية المتخذة من طرف بلد ما، لتقييد دخول و/ أو خروج رؤوس الأموال منه وإليه، ما يعني قابلية التحويل والتي يمكن التمييز بين نوعين لها، هما:

أ . قابلية تحويل الحساب الجاري: وتخص فقط المعاملات الجارية، بمعنى الترخيص بتبادل العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير من السلع والخدمات، والتحويلات الجارية، ومداخيل العمل والاستثمارات.

ب . قابلية تحويل السلع والخدمات: وهي حركة رؤوس الأموال، أي الترخيص لها بالتدفق بكل حرية، داخل البلد وخارجه.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة في توجيه وتطوير السياسة الاقتصادية لأي بلد أو اقتصاد، وتتمثل أهميته في أنه: [1]

1- يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني، من حيث هيكله الإنتاجي، وهيكله التصديري، والعوامل المؤثرة فيها، كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها.
2- يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية، لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى.
3- يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات.
4- يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات.

[1] - المرجع السابق، ص9.

5- يقدم تصوراً عاماً عن مستوى انكشاف الاقتصاد، لكونه يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، من خلال قياس أثر المعاملات الاقتصادية والخارجية على الدخل القومي.

ثالثاً–تطور ميزان المدفوعات الهندي منذ عام 1991:

سيتناول البحث تطور ميزان المدفوعات الهندي من خلال تطور كل من الحساب الجاري، وحساب رأس المال.

1. الحساب الجاري:

يوضح الجدول رقم (64) تطور الحساب الجاري الهندي لسنوات مختارة من عام 1990–1991 ولغاية عام 2011–2012.[1]

[1] - Statistical Year Book India, ''BALANCE OF PAYMENTS'', Different years 1990-2012. http://mospi.nic

جدول رقم (64) تطور الحساب الجاري الهندي 1990. 2012 (مليار دولار)

العام	الحساب الجاري (2+1)	1. الميزان التجاري للسلع	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	واردات نفطية	واردات غير نفطية	2. التجارة غير المنظورة	أ-الخدمات غير الخاضعة للميزان التجاري	صادرات	واردات	ب -صافي الاستثمار المباشر	ج - التحويلات الصافية	تحويلات	هبات ومساعدات	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار"	الحساب الجاري % من ن م إ/
1991 - 1990	9.7–	9.5–	18.5	27.9	6.0	21.9	0.2–	1.0	4.6	3.6	3.8–	2.5	2.1	0.5	327	3.0–
1996 - 1995	5.9–	11.4–	32.3	43.7	7.5	36.2	5.4	0.2–	7.3	7.5	3.2–	8.9	8.5	0.3	367	1.6–
2001 - 2000	2.7–	12.5–	45.5	57.9	15.7	42.2	9.8	1.7	16.3	14.6	5.0–	13.1	12.9	0.3	475	0.6–
2003 - 2002	6.3	10.7–	53.8	64.5	18.1	46.3	17.0	3.6	20.8	17.1	3.4–	16.8	16.4	0.5	523	1.2
2004 - 2003	14.1	13.7–	66.3	80.0	20.6	59.4	27.8	10.1	26.9	16.7	4.5–	22.2	21.6	0.6	618	3.2
2005 - 2004	2.5–	33.7–	85.2	118.9	29.9	89.0	31.2	15.4	43.2	27.8	5.5–	20.8	20.5	0.3	721	0.3–
2006 - 2005	9.9–	51.9–	105.2	157.1	44.0	113.1	42.0	23.2	57.7	34.5	5.9–	24.7	24.5	0.2	837	0.1–
2007 - 2006	9.6–	61.8.	128.9	190.7	56.9	133.7	52.2	29.5	73.8	44.3	7.3–	30.1	29.8	0.3	947	1.0–
2008 - 2007	15.7–	91.5–	166.2	257.6	79.7	177.9	75.7	38.9	90.3	51.5	5.1–	41.9	41.7	0.2	1.229	1.3–
2009 - 2008	27.9–	119.5–	189.0	308.5	93.7	214.8	91.6	53.9	106.0	52.0	7.1–	44.8	44.6	0.2	1.210	2.3–
2010 - 2009	38.2–	118.2–	182.4	300.6	87.1	213.5	80.0	36.0	96.0	60.0	8.0–	52.0	51.8	0.3	1.381	2.8–
2011 - 2010	45.9–	130.6–	250.5	381.1	106.0	275.1	84.6	48.8	132.9	84.1	17.3–	53.1	53.1	0.0	1.729	2.7–
2012 - 2011	78.2–	189.8–	309.8	499.5	154.9	344.6	111.6	64.1	142.3	78.2	16.0–	63.5	63.5	0.0	1.861	4.2–

من خلال تحليل الجدول رقم (64) تتضح التغيرات الحاصلة في الحساب الجاري الهندي من عام 1990-1991، على النحو الآتي:

- الصادرات السلعية:

ازدادت الصادرات السلعية الهندية بشكل كبير مع انطلاق الإصلاحات الاقتصادية من 18.5 مليار دولار عام 1990. 1991 إلى 105.2 مليار دولار 2005- 2006، وإلى 309.7 مليار دولار عام 2011. 2012، فتضاعف معدل النمو السنوي لصادرات السلع من 9% في عام 1991. 1992 إلى 20% عام 1999. 2000، وانخفض خلال الأزمة المالية العالمية 2008، وتابع ارتفاعه بعد ذلك، وحدث تحول في تكوين الصادرات من منتجات كثيفة العمالة كالمنسوجات إلى منتجات كثيفة المهارة، كمنتجات الصناعات الهندسية والمجوهرات، وأصبحت الصادرات أكثر تنوعاً، وازداد عدد الشركاء التجاريين للهند، وازدادت حصصها معهم.

- الواردات السلعية:

إن الزيادة في الصادرات لم تواكب الزيادة في الواردات، فارتفع التصدير 11 نقطة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من عام 1991 حتى عام 2012 مقابل ارتفاع الواردات 18 نقطة خلال الفترة نفسها، فالواردات ارتفعت من 27.9 مليار دولار عام 1990- 1991 إلى 190.7 مليار دولار عام 2006-2007، وإلى 499.5 مليار دولار عام 2011- 2012، حيث ارتفعت الواردات النفطية من 6.0 مليار دولار عام 1990- 1991 إلى 154.9 مليار دولار عام 2011- 2012، أما الواردات غير النفطية فقد ارتفعت من 21.9 مليار دولار عام 1990- 1991 إلى 344.6 مليار دولار عام 2011- 2012، حيث يتضح أن الواردات النفطية قد ارتفعت بنسبة أكبر من الواردات غير النفطية، وذلك بسبب ازدياد متطلبات الاقتصاد الهندي للنفط من جهة، وارتفاع أسعار النفط عالمياً في تلك الفترة من جهة أخرى.

- الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري عجزاً مقداره 9.5 مليار دولار عام 1990-1991، و91.5 مليار دولار عام 2007-2008، و189.8 مليار دولار عام 2011-2012، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في مستوردات الهند من السلع والنفط، حيث سجل معدل نمو الواردات نسبة أعلى من معدل نمو الصادرات الهندية.

- صادرات وواردات الخدمات:

نمت صادرات الخدمات بشكل كبير من 4.6 مليار دولار عام 1990–1991 إلى 90.3 مليار دولار عام 2007–2008 وإلى 142.3 مليار دولار عام 2011–2012، وبمتوسط نمو سنوي ارتفع من 15% إلى 25%، مقابل ارتفاع واردات الخدمات من 3.6 مليار دولار عام 1990–1991 إلى 51.5 مليار دولار عام 2007–2008، وإلى 78.2 مليار دولار عام 2001–2012، وبذلك يكون ميزان تجارة الخدمات قد سجل فائضاً قدره مليار دولار عام 1990–1991، ارتفع إلى 29.5 مليار دولار عام 2007–2008، وإلى 64.1 مليار دولار عام 2001–2012.

ويتضح من الجدول (64) أن صادرات الخدمات الهندية قد نمت بشكل أسرع من صادرات السلع، حيث شكلت قيمة الصادرات الخدمية 24% من قيمة الصادرات السلعية في عام 1990–1991، لترتفع إلى 40.12% في عام 2011–2012.

ويرى الباحث أن السبب في نمو الواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات، يعود إلى الارتفاع الواضح في واردات النفط التي تضاعفت بين عام 2004–2005 وعام 2011–2012، ومعدن الذهب الذي ارتفعت وارداته من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي عام 2004–2005 إلى 2.5% عام 2011–2012.

- صافي دخل الاستثمار المباشر:

سجل صافي دخل الاستثمار المباشر في ميزان المدفوعات الهندي قيمة سالبة، ازدادت من –3.8 مليار دولار عام 1990–1991 إلى –7.3 مليار دولار عام 2006–2007، ووصل إلى –16 مليار دولار عام 2011–2012، وذلك بسبب ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند.

- التحويلات الخاصة:

شهدت التحويلات الخاصة في الحساب الجاري الهندي نمواً واضحاً من 2.5 مليار دولار عام 1990–1991 إلى 24.7 مليار دولار عام 2005–2006، لتصل إلى 63.5 مليار دولار عام 2011–2012، ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات المغتربين الهنود.

2–حساب رأس المال:

تم تمويل العجز المستمر في الحساب الجاري الهندي من خلال تدفقات رأس المال، وبخاصة من فائض حساب رأس المال، لكن هذه التدفقات قد تغيرت مع مرور الوقت، منذ بدء الإصلاحات

الاقتصادية في عام 1990–1991 فقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر وحقيبة التدفقات المالية الاستثمارية، نسبة صغيرة من الحساب الرأسمالي الكلي في ذلك الحين، ازدادت بشكل متسارع حتى وصلت إلى حدود 60% منه في عام 2011–2012، ويوضح الجدول رقم (65) التدفقات المالية في ميزان المدفوعات الهندي:[1]

[1] - Statistical Year Book India, "BALANCE OF PAYMENTS", Different years 1990-2012. http://mospi.nic

جدول رقم (65) التدفقات المالية في ميزان المدفوعات الهندي (بمليارات الدولارات)

العام	1990 1991	1995-1996	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010 2011	2011-2012
الحساب الرأسمالي الكلي من 5.1	7.1	4.1	10.8	16.7	28.0	25.5	45.2	106.6	7.2	53.4	62.0	67.8
1-الاستثمار الأجنبي الصافي	0.1	4.6	4.2	13.7	13.0	15.5	14.8	43.3	3.5	51.2	39.7	39.2
A- الاستثمار المباشر	0.1	2.0	3.2	2.4	3.7	3.0	7.7	15.9	17.5	18.8	9.4	22.1
B- الحقيبة الاستثمارية	0.0	2.7	0.9	11.4	9.3	12.5	7.1	27.4	14.0-	32.4	30.3	17.2
2-القروض والمساعدات	5.5	2.2	3.9-	4.4-	10.9	7.9	24.5	40.7	8.7	13.3	28.4	19.3
A- المساعدات الخارجية الصافية	2.2	0.9	3.1-	2.9-	1.9	1.7	1.8	2.1	2.6	2.9	4.9	2.3
B- القروض التجارية الصافية	2.3	1.3	1.7-	2.9-	5.2	2.5	16.1	22.6	7.9	2.8	12.5	10.3
C- القروض قصيرة المدى	1.1	0.0	1.0	1.4	3.8	3.7	6.6	15.9	1.9-	7.6	11.0	6.7
3-صافي رؤوس الأموال البنكية	0.7	0.8	10.4	6.0	3.9	1.4	1.9	11.8	3.2-	2.1	5.0	16.2
A- البنوك التجارية	0.9	0.9	10.1	6.5	4.0	0.4	1.6	12.1	2.8-	1.9	4.4	16.0
منها: ودائع غير المقيمين	1.5	1.1	3.0	3.6	1.0-	2.8	4.3	0.2	4.3	2.9	3.2	11.9
B لمودعين آخرين	0.2-	0.2-	0.3	0.5-	0.1-	0.9	0.3	0.4-	0.5-	0.2	0.5	0.24
4-خدمة دين بالروبية	1.2-	1.0-	0.5-	0.4-	0.4-	0.6-	0.2-	0.1-	0.1-	0.1-	0.1-	0.1-
5-مصاريف رأسمالية أخرى	1.9	2.5-	0.6	1.7	0.7	1.2	4.2	11.0	1.5-	13.0-	11.0-	6.9-
الحركات النقدية	2.5	1.2	17.0-	31.4-	26.2-	15.1-	36.6-	92.2-	20.1	13.4-	13.1-	12.8
A صندوق النقد الدولي	1.2	1.7-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
B احتياطي النقد الأجنبي (الزيادة – النقصان +)	1.3	2.9	17.0-	31.4-	26.2-	15.1-	36.6-	92.2-	20.1	13.4-	13.1-	12.8
الناتج المحلي الإجمالي	327	367	523	618	721	837	947	1.229	1.210	1.381	1.729	1.861

من خلال دراسة الجدول رقم (65) تتضح التغيرات الحاصلة في حساب رأس المال الذي يمثل أحد معطيات ميزان المدفوعات الهندي، وذلك من خلال البنود الآتية:

أ-الحساب الرأسمالي الكلي:

ارتفع ناتج الحساب الرأسمالي الكلي من 7.1 مليار دولار عام 1990-1991 إلى 10.8 مليار دولار عام 2002-2003، واستمر في الارتفاع ليبلغ ذروته عام 2007-2008 بقيمة 106.6 مليار دولار، وانخفض عام 2008-2009 إلى 7.2 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفع إلى 67.8 مليار دولار عام 2011-2012. وقد جاء الحساب الرأسمالي الكلي من خلال البنود الآتية:

- الاستثمار الأجنبي الصافي:

ارتفع الاستثمار الأجنبي الصافي في ميزان المدفوعات الهندي من 0.1 مليار دولار عام 1990-1991 إلى 4.6 مليار دولار عام 1995- 1996، وإلى 43.3 مليار دولار عام 2007- 2008، لينخفض إلى 3.5 مليار دولار عام 2008- 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، وعاد للارتفاع مجدداً، فوصل إلى 51.2 مليار دولار عام 2009- 2010، وجاء نتيجة لارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر من 0.1 مليار دولار عام 1990- 1991، إلى 22.1 مليار دولار عام 2011- 2012، وارتفاع الحقيبة الاستثمارية من 2.7 مليار دولار عام 1995- 1996 إلى 17.2 مليار دولار عام 2011- 2012.

- القروض والمساعدات:

تراجعت القروض والمساعدات في ميزان المدفوعات الهندي من 5.5 مليار دولار عام 1990-1991 إلى -1.3 مليار دولار عام 2001-2002، وإلى 4.4 مليار عام 2003-2004، ووصلت أعلى مستوى لها في عام 2007-2008 بقيمة 40.7 مليار دولار، وبلغت عام 2010-2011 ما قيمته 28.4 مليار دولار. وقد جاء ذلك من خلال ارتفاع كل من المساعدات الخارجية الصافية من 0.4 مليار دولار عام 2000-2001 إلى 2.3 مليار دولار عام 2011-2012، وارتفاع القروض التجارية الصافية من2.3 مليار دولار عام 1990-1991 إلى 22.6 مليار دولار عام 2007-2008، وتراجعها بعد

الأزمة المالية العالمية إلى 10.3 مليار دولار عام 2011–2012. وارتفاع القروض قصيرة الأجل من 1.1 مليار دولار عام 1990–1991 إلى 6.7 مليار دولار عام 2011–2012.

- صافي رؤوس الأموال البنكية:

بلغ صافي رؤوس الأموال البنكية 0.7 مليار دولار عام 1990–1991، وارتفع إلى 10.4 مليار دولار عام 2002–2003، وإلى 11.8 مليار دولار عام 2007–2008، وتراجع بعد الأزمة المالية العالمية إلى –3.2 مليار دولار عام 2008–2009، وبعد الأزمة ارتفع إلى 16.2 مليار دولار عام 2011–2012. وبلغت حصة البنوك التجارية منها 0.9 مليار دولار عام 1990–1991، ارتفعت إلى 16.0 مليار دولار عام 2011–2012، وحصة المودعين غير المقيمين بلغت 1.5 مليار دولار عام 1990–1991، ارتفعت إلى 11.9 مليار دولار عام 2011–2012، وتراوحت حصة المودعين الآخرين ما بين –0.2 مليار دولار عام 1990–1991 و0.9 مليار دولار عام 2005–2006، و0.24 مليار دولار عام 2011–2012.

- خدمة دين بالروبية:

سجل ميزان المدفوعات الهندي –1.2 مليار دولار خدمة دين بالروبية عام 1990–1991، –0.6 مليار دولار عام 2005–2006، واستقر عن –0.1 مليار دولار من عام 2007 ولغاية 2012.

- مصاريف رأسمالية أخرى:

بلغت المصاريف الرأسمالية الأخرى المسجلة في ميزان المدفوعات الهندي 1.9 مليار دولار عام 1990–1991، –2.5 مليار دولار عام 1995–1996، 11.0 مليار دولار عام 2007–2008، و– 13.0 مليار دولار عام 2011–2012.

ب – الحركات النقدية: كما سجل ميزان المدفوعات الحركات النقدية والتي تعبر عن احتياطي النقد الأجنبي، حيث سجل نقصاً بقيمة 1.3 مليار دولار عام 1990–1991، و2.9 مليار دولار عام 1995–1996، وزيادة بقيمة 31.4 مليار دولار عام 2003–2004، و92.2 مليار دولار عام 2007–2008، وكان ذلك مدفوعاً بتحويلات المغتربين الهنود، وازدياد صادرات الخدمات والبرمجيات، والاستثمارات الوافدة إلى الهند.

رابعاً –التحليل الإجمالي لميزان المدفوعات الهندي:

يمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) والتحويلات أحادية الجانب والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال)، فعندما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن، فإن هذا يعني أن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات، والعكس يصح في حالة الفائض.[1]

عانى ميزان المدفوعات الهندي من خلل في الحساب الجاري في التسعينيات من القرن العشرين، حيث بلغ هذا الخلل ما قيمته 9.7 مليار دولار عام 1990–1991، ارتفع إلى 15.7 مليار دولار عام 2007–2008، ووصل إلى 78.2 مليار دولار عام 2011–2012، وهذا يمثل ما نسبته –3.0%، –1.3% –4.2% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي الهندي خلال السنوات المذكورة.

ودخل الحساب الجاري الهندي في إشكالية ثابتة ومستمرة من عام 2004–2005، وقد شكل –0.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004–2005، ليصل إلى –4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011–2012، واستمر معدل العجز في ظل مرحلة من التباطؤ الاقتصادي التي لم تؤد إلى تباطؤ في الواردات.

إن التراجع في ميزان التجارة السلعية، قد أدى إلى العجز الحاصل في الحساب الجاري، فهذا العجز قد تنامى من 2.2% عام 2003–2004، إلى 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011–2012، أما ميزان مدفوعات التجارة غير المنظورة فقد أثر بشكل إيجابي على الحساب الجاري طوال العقد الأول من القرن الحالي، حيث ازداد ثلاثة أضعاف، من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001–2002، إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011–2012.

ولمواجهة هذا العجز عملت الحكومات الهندية على الحلول المتمثلة في:[2]

أ. ضبط أوضاع المالية العامة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية.

ب . رفع أسعار الديزل ما يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الوقود، وخفض الواردات منه.

---

[1]– د. حسين القاضي وآخرون: "**المحاسبة المالية المتقدمة**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص39.

[2]- Balance Of Payments, Different years, op. http://mospi.nic

ج . العمل على السيطرة على التضخم من خلال السياستين المالية والنقدية، كما يمكن أن يساعد انخفاض قيمة الروبية على زيادة الصادرات وخفض الواردات وخاصة من الذهب.

وبتحليل حساب رأس المال والتدفقات الاستثمارية في ميزان المدفوعات الهندي يمكن ملاحظة ما يلي:

. ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر من 2 مليار دولار عام 1995–1996 إلى 22.1 مليار دولار عام 2011–2012، ولم يشهد إلاّ هبوطاً واحداً فقط وذلك في عام 2010–2011 حيث انخفض إلى 9.4 مليار دولار.

. انخفاض الديون من 80% عام 1990–1991 إلى 30% عام 2011–2012 من صافي الاستثمار الأجنبي الذي بلغ ذروته خلال العقدين الماضيين (1991–2010) بنحو 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009–2010.

. أما فيما يتعلق بحقيبة التدفقات الاستثمارية في ميزان المدفوعات الهندي فقد وصلت إلى 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وشكلت في عام 2009– 2010 الجزء الأكبر من إجمالي رأس المال، حيث تشكل 60% من إجمالي الفائض، والتي كانت قد انخفضت إلى 25% في عام 2011–2012، فالحقيبة الاستثمارية قد شهدت تذبذباً واضحاً خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت من 2.7 مليار دولار عام 1995–1996 إلى 0.9 عام 2002–2003، ثم ارتفعت إلى 27.4 عام 2007–2008، وانخفضت إلى –14 مليار دولار عام 2008–2009، ثم ارتفعت إلى 30.3 مليار دولار عام 2010–2011، وعادت للانخفاض إلى 17.2 مليار دولار عام 2011–2012.

. على الرغم من أن حصة خدمة الدين في تدفقات فائض حساب رأس المال الكلي لديها قد تغيرت مع الزمن من –0.5 إلى –0.1 فتدفقات القروض قد نمت بشكل كبير من حيث القيمة من 1.3 مليار دولار في عام 2002–2003، إلى 19.3 مليار دولار في عام 2011–2012، وذلك مع ازدياد القروض التجارية الصافية من –1.6 عام 2001–2002 إلى أعلى مستوى لها في عام 2007–2008 بقيمة 22.6 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 10.3 مليار دولار عام 2011–2012.

. والجدير بالذكر النمو الحاد في القروض التجارية الخارجية المقدمة من (البنك المركزي للاتحاد الأوروبي) التي نمت من 4.3 مليار دولار عام 1990–1991، لتصل إلى 36 مليار دولار عام

2011–2012، حيث مثلت الفترة الممتدة ما بين عام 2003–2004 وعام 2007–2008 النمو الأكبر، وذلك نتيجة للسياسات الليبرالية وإطلاق حرية السوق.

المطلب الثاني–العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الهندي:

وضعت الهند منذ انطلاق الإصلاحات الاقتصادية عام 1991 مجموعة من القوانين والأنظمة التي حررت من خلالها حساب رأس المال، كما حررت سعر الفائدة، ما ترك آثاره المختلفة على ميزان المدفوعات الهندي.

أولاً: تحرير حساب رأس المال الهندي:

تميز المنهج الهندي في تحرير رأس المال بالتدرج، وعلى مراحل متكاملة، حيث بدأ بتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تدفقات الائتمان المالي والمحافظ، والتدفقات للداخل قبل التدفقات للخارج، وطويلة المدى قبل قصيرة المدى، ووضعت السلطات الهندية خطة لتحرير حساب رأس المال امتدت من عام 1991 ولغاية عام 2012، وذلك كما يأتي:[1]

. في عام 1991 تم وضع الإطار العام لتحرير حساب رأس المال في تقرير أعدته لجنة ميزان المدفوعات، برئاسة محافظ بنك الاحتياطي الهندي.

. في عام 1994 أصبح الحساب الجاري للهند قابلاً للتحويل، وبموجبه تم السماح بتبادل العملة الهندية (الروبية) مقابل العملات الأجنبية، لتمويل عمليات الصادرات والواردات من السلع والخدمات، والتحويلات الجارية، ومداخيل العمل والاستثمارات.

. في عام 1997 قدمت لجنة "تارابور"* توصيات عن قابلية رأس المال للتحويل، تضمن العديد من الشروط المسبقة المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والشروط المؤسسية والسوقية اللازمة لتحقيق التقدم في تحرير حساب رأس المال، بمقاييس مؤشرات المالية العامة، ومؤشرات التمويل والتضخم، كما أكدت اللجنة على

---

[1] –David Marston: **'Liberalizing Capital Flows and Managing Outflows''**, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012. http://www.imf.org/external

* – لجنة تارابور، أو لجنة (CAC): وهي لجنة حساب تحويل رأس المال، مشكلة من قبل البنك الاحتياطي الهندي لاقتراح خارطة طريق لشروط تحويل الأصول المالية المحلية والأجنبية، وفقاً لأسعار تحددها سوق الصرف. www.rbi.org.in

مخاطر حساب رأس المال إذا ظل القطاع المالي ضعيفاً، إضافة لذلك وضعت اللجنة خارطة طريق لمتابعة مدى توفر هذه الشروط المسبقة عبر فترة ثلاث سنوات.

. وفي مرحلة أخيرة، شكلت لجنة أخرى[1] عام 2006 مهمتها وضع خارطة طريق للتحرك نحو قابلية التحويل الكاملة والشفافة لحساب رأس المال خلال الفترة (2007– 2012) وذلك بغرض المحافظة على التناغم بين توقيت ومدى تحرير رأس المال والإصلاحات الأخرى مثل: تقوية النظام المالي، وضبط أوضاع المالية العامة، وتنمية الأسواق وتكاملها، وتحرير التجارة...، بحيث يكون التقدم استجابة للتطورات المالية والنقدية المحلية، وتطور البنيان المالي الدولي، فيتم مع التقدم اختزال الإجراءات الإدارية مقابل زيادة الإجراءات القائمة على الأسعار، مع بقاء إمكانية فرض الضوابط عند الحاجة.

ويمكن تلخيص أهم الخصائص المميزة للمنهج الهندي في تحرير حساب رأس المال بما يلي:[2]

1- التحرير التدريجي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات المحفظة، والتنظيم الصارم للاقتراض التجاري من الخارج، وخاصة قصير الأجل، والتحرير التدريجي للتدفقات إلى الخارج، وإدخال نظام لسعر الصرف يحدده السوق (النظام المرن)، وذلك استجابة من السلطات للزيادة المحتملة في تدفق رأس المال.

2- الحذر اتجاه تدفقات رأس المال الوافدة، حيث تم اتخاذ الخطوات لإدارة التدفقات الرأسمالية الفائضة، مع الأخذ بالحسبان التمييز بين التدفقات المستقرة لزمن طويل، والتدفقات المؤقتة، ومستوى التدفقات الذي يمكن عادة استيعابه في الاقتصاد المحلي. ومن الإجراءات المتخذة في إدارة فائض التدفقات الرأسمالية ما يلي:[3]

. توفير المرونة للشركات في السداد المسبق للقروض التجارية الخارجية.

. توسيع فتح الحسابات بالعملات الأجنبية.

. السماح للبنوك بحرية الاستثمار الخارجي في الأدوات ذات النوعية العالية.

. توفير المرونة لاشتراطات تنازل المصدرين عن متحصلاتهم من النقد الأجنبي.

. في إطار تسيير السيولة المحلية، تم إرساء آلية لتثبيت السوق من خلال "تعقيم"* التدفقات الوافدة والفائضة، دون إحداث تأثير يذكر على الموازنة العامة.

---

[1]- RESERVE BANK OF INDIA. www.Rbdocs.rbi.in

[2]- ياجا فينجويال ريدى: **"دروس من المنهج التدريجي الهندي لجعل حساب رأس المال قابلاً للتحويل"**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص22، ص23.

[3] - Balance Of Payments, Different years, op. http://mospi.nic

*- التعقيم في الاقتصاد الكلي: يشير إلى الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لمواجهة الآثار المترتبة على المعروض النقدي، الناجم عن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات. wikipedia.org

3- تم إصدار مجموعة من القرارات والأنظمة التي تلزم البنوك الهندية بالعمل على نطاق قيود مفروضة على أصولها العقارية، والنقدية، ومن الأوراق المالية، وبالتالي عدم المخاطرة بميزانياتها.

4- منع كل أشكال تدفقات رأس المال تحت شعار معاملات الحساب الجاري، نظراً للصلات التي تربط الحسابين.

5- إنشاء تسلسل هرمي لأنواع ومصادر تدفقات رأس المال، حيث أعطيت الأولوية لتحرير التدفقات الواردة قبل الخارجة، لكن التدفقات الخارجة المرتبطة بالوافدة تم تحريرها كلياً، وتم تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أنماط التدفقات الوافدة من أجل تحقيق الاستقرار، أما الدين الخارجي القصير الأجل فتم تجنب تحريره.

6- تم التمييز بين الشركات والأفراد والبنوك، حيث واجهت الشركات المقيمة نظاماً أكثر تحرراً بالنسبة لتدفقات رأس المال الخارجة، فقد أعطيت الأولوية في التحرير للشركات أولاً، ثم مؤسسات الوساطة المالية، ثم الأفراد، كما تم تخفيف القيود المفروضة على الشركات التي تسعى للقيام بعمليات الاستثمار وتملك أصول في الخارج، مما يقوي وجودها العالمي. أما فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية التي تعتبر مصدر التذبذبات الأكبر، كما أنها تتميز بالهشاشة، لأن أصولها غير سائلة نسبياً، في حين أن خصومها قابلة للاستحقاق مما يجعلها معرضة للعدوى وأزمات الثقة الناشئة من عوامل ذاتية، فقد تم ربط التحرير في هذا القطاع بإصلاحات القطاع المالي، أما فيما يخص الأفراد فتختلف معاملة المقيمين عن معاملة غير المقيمين، كما أن الهنود غير المقيمين يتمتعون بوضع متوسط محدد جيداً، يقع بين المقيمين وغير المقيمين.

7- إن السماح بالتحرير الكبير للتدفقات إلى الخارج بالنسبة للأفراد، والشركات والصناديق الاستثمارية، مرتبط بمدى وجود مستوى مريح من احتياطات النقد الأجنبي، وحركة أكبر في الاتجاهين (ارتفاع أو انخفاض) في سعر الصرف، تشجع على تطوير آليات التغطية من مخاطر الصرف، وتنمية سوق عميقة للمشتقات، وظيفتها الأساسية وقاية الأصل من تقلباته

السعرية، وبالتالي فهي تسهم في زيادة درجة السيولة والاستقرار، وتقوم بتعميق الأسواق المالية، كما تعمل على تشجيع الاستثمار.

ثانياً–سعر الصرف وتأثيراته:

أدت سياسة سعر الصرف إلى تنامي احتياطي النقد الأجنبي من 3 مليار دولار في كانون الثاني 1990 إلى 305 مليار دولار في أيار 2008، ثم انخفضت الاحتياطيات بنسبة 16% إلى 257 مليار دولار، وهذا الانخفاض يفسر جزئياً ارتفاع العجز في الحساب الجاري ورأس المال، وتباطؤ التدفقات، حيث بلغت تدفقات رأس المال الكلي الذروة بقيمة 107 مليار دولار في 2007. 2008، انخفضت إلى 7.2 مليار دولار في 2008– 2009، ومن ثم ارتفعت إلى 67.8 مليار دولار في عام 2011–2012، وهذا ما أدى إلى ارتفاع العجز أيضاً في الحساب الجاري نتيجة لتدخل بنك الاحتياطي الهندي للحد من تراجع سعر صرف العملة الهندية "الروبية".[1]

فحركة سعر الصرف عبرت عن حقيقة واضحة هي: انخفاض قيمة "الروبية" بشكل حاد أمام الدولار، إذ بلغت نسبة 28% من حيث القيمة الاسمية بين تموز 2011، وأيار 2012، فقد ارتفعت قيمة "الدولار" من 44.2 روبية إلى 56.4 روبية، ثم تعافى سعر الصرف ببطء ليصل إلى 55.7 روبية، وبين تموز وآب 2012 انخفضت قيمة الروبية بنسبة 26% مقابل الدولار الأمريكي، والشيء المهم هنا برأي الباحث: هو أن حجم هذا التراجع في هذه الفترة القصيرة يعتبر أقل مما حصل في عام 1991، حيث وصل معدل انخفاض قيمة الروبية مقابل الدولار في ذلك العام إلى أكثر من 40%، وخصوصاً في الفترة الواقعة بين كانون الأول 1990 وكانون الأول 1991، حيث انخفضت من 18.1 مقابل الدولار لتصل إلى 25.8 روبية مقابل الدولار.

كما أن هذه التغيرات في سعر الصرف قد تركت آثارها في ميزان المدفوعات، من حيث انخفاض تدفقات رأس المال، وفي أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى تأثيرها في حركة التجارة بين الهند وشركائها التجاريين.

---

[1] - BALANCE OF PAYMENTS, Different years, op. http://mospi.nic

ويرى الباحث أنه ومن خلال تحليل ميزان المدفوعات الهندي، يمكن ملاحظة الأداء الجيد للاقتصاد الهندي منذ تحوله نحو اقتصاد السوق، وحتى الأزمة المالية العالمية 2008، حيث يتضح تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وتزايد الصادرات والواردات، وضخامة التدفقات الوافدة والخارجة في رأس المال التي أدت إلى ارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي، ونمو متزايد في حصة الهند من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن الأزمة المالية العالمية تركت آثارها على غالبية الاقتصادات العالمية، ومنها الاقتصاد الهندي وميزان مدفوعاته، ما استلزم من الحكومة الهندية اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لمواجهة ذلك.

ثالثا –كيف واجهت الهند العجز في ميزان المدفوعات:

عملت الحكومات الهندية على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، عبر اتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات لإعادة الجاذبية لاقتصادها، وذلك على المديين القصير والمتوسط.

1 . على المدى القصير:

عملت الهند على تشجيع التدفقات الرأسمالية، فسمحت برفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نسبة 51% في سوق التجزئة متعدد الماركات التجارية، و49% بشركات الخطوط الجوية، وتم رفع الحد الأعلى للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية الحكومية إلى العشرين مليار دولار، وعملت على تعريف المستثمرين الأجانب على قوة مرتكزات ومتطلبات الأصول المالية الهندية، لتكون قادرة على اجتذاب الاستثمارات خلال فترة زمنية قصيرة، ما يمكنها من تقليص العجز في الحساب الجاري.

ويرى الباحث أن رفع معدلات الاستثمار بالنسبة للمستثمرين، والثقة التي يحملونها، تشكل مفتاحاً رئيسياً لاجتذاب رأس المال المتدفق للاستثمار، ولذلك فإن ضبط أوضاع السياسة المالية العامة، والمزيد من التحرير الحذر، والحد من التضخم من شأنها أن تساهم في خلق بيئة مواتية للمستثمرين المحليين والأجانب.

2 . على المدى المتوسط:

شكل الحساب الجاري –4.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011–2012، وبغية رفعه إلى مستويات مقبولة، عملت الهند للحصول على المزيد من صافي التدفقات الرأسمالية على مدى السنوات

القليلة المقبلة، نظراً لعدم اليقين حول كل من عوامل الدفع (كارتفاع المخاطر العالمية) وعوامل الجذب (تباطؤ النمو في الهند) التي تحدد تدفقات رأس المال ومقاديرها التي شكلت مهمة شاقة في الواقع، في الوقت الذي ارتفعت فيه المبالغ المخصصة لسداد الديون البالغة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011–2012 والتي تم العمل على خفضها أيضاً، فوضعت الحكومات الهندية التوجهات الآتية:[1]

أ –زيادة معدلات الاستثمار الهندي في أفريقيا، ما يساعد على بناء تجارة متنامية مع أقطارها، وتسريع الاتفاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي وكندا.

ب –اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين وتنمية البنية التحتية المحلية في الطرق، والسكك الحديدية، والمرافئ والمطارات، للتقليل من المعوقات التي قد تواجه حركة البضائع المحلية.

ج –تقليل الاعتماد على استيراد النفط التي تمثل 30% من مجمل الواردات، والعمل على زيادة كفاءة استهلاكه، وزيادة الحوافز للتنقيب عن النفط والغاز، وزيادة الاستثمار فيهما ودعمه.

د –ضبط معدل التضخم الذي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض واردات الذهب، ويزيد في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى الباحث أن دفع الصادرات الهندية ومواجهة الصعوبات التي تواجهها، تتطلب تحليل جميع السلع والمنتجات الهندية، وخاصة السلع ذات القيمة المضافة العالية، والعمل على تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة معدل صادراتها، وفتح أسواق جديدة لها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والعمل على قراءة وتحليل الواقع الحالي، لتحديد الفرص المتاحة واستثمارها في الوقت المناسب، وتحديد المخاطر ومعالجتها بالسرعة الممكنة.

---

[1] -"Eleventh Five Year Plan (2012-2017)", op.

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية للاقتصادات الصاعدة والاقتصاد الهندي

لعبت الاقتصادات الصاعدة ممثلة بمجموعة بريكس دوراً مهماً ومتنامياً على الساحة الدولية مطلع القرن الواحد والعشرين، والسبب ليس كبر مساحتها وعدد سكانها فقط، وإنما بسبب نفوذها المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي، والتعاون التجاري، والسياسة العالمية التي تنتهجها لإيجاد توازن في النظام الدولي، وأخذ دور أكبر في الاقتصاد العالمي، والعمل لترسيخ قواعد جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمثل الاقتصاد الهندي أنموذجاً لتطور وتقدم الاقتصادات الصاعدة، فقد أحرزت الهند تقدماً في اقتصادها خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، نتيجة لاتساع نطاق الإصلاحات الهيكلية التي عملت على فتح وتحرير الاقتصاد، وجعله أكثر قدرة على المنافسة، فهل ستتمكن الاقتصادات الصاعدة بشكل عام، والاقتصاد الهندي بشكل خاص، من متابعة النمو بوتيرة عالية في ظل الظروف والتحديات المحلية والدولية، وما هي الآفاق المستقبلية التي يمكن التنبؤ بها وفق المعطيات والمؤشرات المتوفرة.

المطلب الأول–تحديات مجموعة بريكس وآفاقها المستقبلية:

أولاً–التحديات والعقبات:

على الرغم من العوامل الكثيرة التي تجمع دول البريكس، وتساهم في تكتلها وتحقيق نجاحاتها على الصعيدين المحلي والعالمي، إلاَ أن هناك مجموعة من العقبات التي تشكل تحديات كبيرة لها، وهي:

- غياب الهوية الموحدة، والإرث التاريخي والثقافي المشترك، والفاصل الجغرافي بينها.
- الجمع بين أنظمة سلطوية وأخرى ديمقراطية، تعتبر التعددية السياسية ركن الزاوية في نظامها السياسي.
- الجمع بين اقتصادات موجهة من قبل الدولة، وأخرى حرة، تتيح الفرص للقطاع الخاص بشكل أكبر للنمو والازدهار.

- الهيمنة الصينية على اقتصاد المجموعة، فبنيتها الاقتصادية أقوى ثلاث مرات من باقي دول البريكس مجتمعة، ولذلك فإن أي تباطؤ أو انكماش فيها، سيترك آثاره السلبية على الاقتصادات الأخرى في المجموعة.
- ارتباط اقتصادات دول المجموعة بحركة التدفقات المالية، وبالاقتصادات المتقدمة التقليدية، فهي محكومة بارتباطها وتبعيتها للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاتها التجارية.
- المشكلات القومية والدينية والأثنية المنتشرة في دول المجموعة.
- وجود مجموعة من الدول، وهي مجموعة الإحدى عشرة القادمة، التي تضم بنغلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران، والمكسيك ونيجيريا وباكستان، والفلبين وتركيا وكوريا الجنوبية وفيتنام التي تعتبر مرشحة لتصبح من أكبر الاقتصادات في العالم، ما يجعل منها منافسة لاقتصادات مجموعة بريكس.

ثانياً –الآفاق المستقبلية لمجموعة بريكس:

نظراً إلى النمو السريع لاقتصادات مجموعة بريكس، والاحتمالات المستقبلية لتوسعها، لتضم مجموعة من الدول، فهي مرشحة للتحول إلى أقوى اقتصاد في العالم، متقدمة على مجموعة السبع الكبرى، ما يمكن أن يؤدي إلى تحولات وتغيرات دراماتيكية في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وتوزيع جديد للأدوار ومناطق النفوذ في العالم، وقد شكلت الأزمة السورية عام 2011 فرصة ثمينة لدول بريكس في سبيل تحقيق ذلك.

وتعمل مجموعة بريكس على زيادة التعاون والتكامل بين اقتصاداتها، فقد قررت في ختام قمتها التي عقدت في شهر تموز عام 2015 في روسيا على اعتماد استراتيجية للشراكة الاقتصادية بين دول المجموعة حتى عام 2020، تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات بريكس في أسواق العالم، وتعزيز العلاقات في مجال الطاقة، والتكنولوجيا الفائقة، والزراعة والعلوم والتعليم، واتفقت على البدء عام 2016 بتنفيذ أول المشاريع التي سيمولها بنك بريكس للتنمية.

لقد أدى وسيؤدي بنك بريكس للتنمية إلى تعزيز مكانة المجموعة بوصفها لاعباً رئيسياً في العلاقات التجارية والمالية العالمية، وتوفير الائتمان لبلدان المجموعة، وتنمية التبادل التجاري بينها، حيث تضاعفت التجارة البينية ما بين دول البريكس أكثر من 100% ما بين عامي 2012 و2015.

إن قرار دول بريكس اعتماد عملاتها الوطنية في التبادل التجاري فيما بينها، بدلاً من الدولار الأمريكي، أو اليورو الأوروبي، سيعزز مكانة عملاتها الوطنية في أسواق المال العالمية، ويحقق لها الكثير من المكاسب، والاستقرار المالي والنقدي.

أدت الأزمة السورية إلى ازدياد الدور والنفوذ السياسي لمجموعة بريكس على المسرح العالمي، كما وأسفرت عن مزيد من تطور العلاقات السورية الروسية التي شكلت دافعاً مهماً لانضمام سورية إلى المجموعة، وما يدل على ذلك، تصريح الرئيس الروسي، رئيس القمة الأخيرة للمجموعة في تموز 2015، "بأن ما يجري في سورية هو نتيجة للسياسة الأمريكية والغربية، بهدف تفتيت المنطقة، ولا حل للأزمة السورية إلاَ سياسياً"، فشكل ذلك مدخلاً أساسياً لمزيد من تطور العلاقات السياسية والاقتصادية، بين سورية وباقي دول مجموعة بريكس.

المطلب الثاني–مشاكل وتحديات الاقتصاد الهندي وآفاقه المستقبلية:

أولاً–المشاكل والتحديات:

نما الناتج المحلي الإجمالي في الهند بمعدلات أعلى بكثير من متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومتوسط الدول المتقدمة التقليدية أيضاً، غير أن ذلك لا يمثل غاية في حد ذاته، إنما هو وسيلة تسعى من خلالها الهند لتمكين تحسين مستويات شعبها بشكل تدريجي، فاستطاعت تخفيض نسبة الفقر الحاد، وتنامت الطبقة الوسطى لتشكل مصدراً هاماً لفرص العمل العالية التي تبحث عنها الشركات المحلية والأجنبية، ووسعت من دائرة الاستهلاك المحلي، فأصبحت سوقاً استهلاكية كبيرة للطبقة الوسطى المتنامية فيها، ولكن ذلك لم يؤد إلى الحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة من جهة، وبين شرائح وطبقات المجتمع من جهة أخرى، فازداد التفاوت الطبقي على الرغم من اخفاض نسبة الفقراء، ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية.

أما مشروع الهند الوطني في تخطي معدلات النمو الاقتصادي السنوي السابقة قد تباطأ بعد الأزمة المالية العالمية 2008 عما كان عليه قبلها، ويعود هذا التباطؤ للأسباب الآتية:[1]

1. تباطؤ الاقتصادات الغربية التي تشهد أزمة خانقة، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، أدت لانخفاض الطلب على المنتجات الهندية.

2. ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي، ما أدى لانخفاض الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وأدى هذا إلى انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد الهندي.

3. البيئة القانونية والقيود البيروقراطية المعوقة لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى الهند.

4. نقص الطاقة اللازمة لدفع العملية الإنتاجية في ظل ازدياد الطلب على الكهرباء، وخاصة مع اتساع حجم الطبقة الوسطى.

5. تباطؤ عملية تحديث البنى التحتية اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي فعال.

6. إمكانية فقدان الهند لميزتها النسبية بوجود أيد عاملة رخيصة، وذلك في ظل ارتفاع نسبة الطبقة الوسطى، وارتفاع الأجور محلياً، والتحديات الخارجية المتمثلة بمنافسة الأيدي العاملة الرخيصة في الاقتصادات الصاعدة الأخرى.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الهندي يمر بمرحلة صعبة ودقيقة، بسبب العوامل المحلية والخارجية، والعجز الذي يسجّله ميزان المدفوعات، إلاّ أن حصة الهند من الإنتاج والتجارة العالمية قد واصلت الصعود، فالاقتصاد الهندي يحتل حالياً المرتبة الثالثة في أكبر اقتصادات آسيا بمعدل القوة الشرائية (من حيث تعادل القوة الشرائية)، وظهرت الشركات الهندية الرائدة في عدد من القطاعات على مستوى العالم، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الأعمال.

لقد واجه الاقتصاد الهندي تحديين رئيسيين خلال الفترة الماضية هما: سوء الإدارة، وبطء عملية صنع القرار، وهو نتيجة لعملية تراكمية عمرها عشرات السنين، والتحدي الآخر هو ضعف البنية التحتية التي

[1]-Sebastian Dullien: **''The Financial and Economic Crisis of 2008- 2009 and developing Countries''**, UNITED NATIONS, New York and Geneva, December 2010, P152.

تحتاج إلى إعادة بناء وتطوير، كما أن الهند تعاني من مشاكل الفقر والبطالة والأمية المرتفعة، والجريمة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وكلها تشكل عثرات ومعوقات أمام تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

ويرى الباحث أن عملية إعادة بناء وتحسين البنية التحتية، قد تستطيع الهند تحقيقها في فترة زمنية قصيرة، ولكن التحدي الأول قد يحتاج إلى فترة زمنية أطول من ذلك بكثير، فإن تمكنت الهند من تعزيز وتفعيل الحوكمة بكل أبعادها، وتطوير البنية التحتية لديها، ستكون هناك آفاق مستقبلية جيدة للاقتصاد الهندي.

ثانياً–مستقبل الاقتصاد الهندي والفرص المتاحة:

إن المستقبل الناجح لأيّ اقتصاد هو دائماً غير مؤكد، ولكن الفرص كامنة فيه... ويمكن للهند أن تتجاوز التحديات، وتصنع الظروف المناسبة لاغتنام الفرص الحاضرة والقادمة، والعودة إلى تحقيق نمو وتنمية اقتصادية عالية في المستقبل.

صرح "مانموهان سينغ"،* رئيس الوزراء الهندي قائلاً: "يجب علينا أن نفعل كل شيء ممكن لإنعاش التجارة والاستثمار، يجب أن نعمل على خلق مناخ يقودنا إلى الاستثمار، ويزيل كل الحواجز التي من شأنها أن تعيق عملية النمو، الحكومة الهندية ملتزمة باتخاذ التدابير الضرورية لتغيير اتجاه الوضع الحالي، ولإنعاش وتنشيط قصة النمو في الهند".

إن ميزة الزيادة السكانية العالية تشكل تحدياً كبيراً للهند، وبالوقت نفسه تشكل ميزة يمكن الاستفادة منها، وتحويلها إلى يد عاملة منتجة في سوق العمل الهندي والعالمي، ولهذا يعتقد أن إمكانات النمو المستدام عالية في الهند، فسكانها من الشباب– الذين سيكون معظمهم في سن العمل على مدار العقود القادمة– بالمقارنة مع المعدلات الدولية، حيث تشهد ارتفاعاً في القوى العاملة في الوقت الذي تشهد فيه بعض القوى الكبرى انخفاضاً فيها، كما أن انخفاض معدلات الخصوبة قد أدى إلى انخفاض معدلات الإعالة، وازداد معدل الادخار الوطني الذي يمكن أن يتنامى أيضاً في المدى المتوسط بسبب العوامل السكانية المواتية، وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار في البنية التحتية، والتوسع الكبير في المشاريع الخاصة.

[1]- Ibid, P156.

* أمام المؤتمر الثالث لرؤساء البعثات الدبلوماسية الهندية في نيودلهي عام 2010. www.saderatulhind.com

تعمل الحكومات الهندية على بناء وتطوير الاقتصاد المعرفي، منطلقة من بنية تحتية تحوي 25 ألف كلية جامعية، و400 جامعة مشتركة في برامج التعليم الإلكتروني، ولديها أرخص جهاز كومبيوتر لوحي في العالم يستخدمه تلاميذها في مدارسهم، وهذا يمكن أن يلعب دوراً حاسماً، وقاعدة صلبة للانطلاق نحو توفير إمكانية حصول الجميع على التعليم الجيد، ويشكل عاملاً هاماً في تطور الهند كقوة معرفية عظمى.[1]

كما أن مشروع الحكومة الهندية الذي يهدف إلى ربط 250 ألف قرية باستخدام شبكات الألياف البصرية والذي سيكتمل في عام 2015، عزز وسيعزز من قدرة الحكومة على تنفيذ مخططاتها بنجاح، ويمكّنها من تطوير العديد من التطبيقات المفيدة في مجالات مختلفة، من مثل الرعاية الصحية، والتعليم والزراعة والتجارة، وشؤون البيئة، وأتاح فرص المشاركة للجميع في برامج وخطط التنمية المستدامة.

وما حققته الهند من تقدم في صناعة الدواء، يمكن أن يؤدي إلى تحسين الرعاية الصحية والاستشفائية من أمراض مختلفة، أهمها مشكلة نقص المناعة المكتسبة الذي تعاني منه الهند، وهذا ما سينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاج والإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية جميعها.

وقيام الهند بتحسين بيئة الأعمال، وتعديل تشريعات العمل، سيساعدها في جني الفوائد الكبيرة من سكانها، ولاسيما من خلال ازدهار الصناعات كثيفة العمالة، وهذا ما يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي مستقبلاً، ولذلك تحاول الحكومة الهندية تكثيف جهودها لدعم النمو الاقتصادي، حيث خفضت القيود على الاستثمار الأجنبي، ووافقت على مشاريع في البنية التحتية تبلغ قيمتها 28.4 مليار دولار أمريكي في مجالات النفط والغاز، والطاقة والطرق والسكك الحديدية.

وتتمتع الهند بنظام مالي متين، استطاع الصمود أمام الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، فالديون المعدومة في الهند لا تتجاوز نسبتها 2%، مقابل 20% في الصين.

[1] - Rashmi Banga: **'' Doing business in India''** Gurgaon, Haryana, India 2012, p23.

ومن بين أبرز نقاط القوة التي تتمتع بها الهند، ارتفاع معدلات التعليم، ونهم أبنائها للتعلم، واكتساب المعارف وحل المعادلات الرياضية، كما أن عدد المتحدثين باللغة الإنجليزية في الهند يتزايد باستمرار، وبالتالي يتزايد الاعتماد عليهم في أداء بعض الأعمال للشركات الخارجية، وهم في مواقعهم داخل الأراضي الهندية. وتمتلك الهند مهارات فكرية وفنية وهندسية مرتفعة، جاءت نتيجة لاستثمار الهند في التعليم العالي، ما أتاح لها المشاركة في سوق العمل العالمي بعد التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد العالمي.

والهند أيضا دولة ديمقراطية، لديها صحافة حرة، ومجتمع مدني وكلها عوامل توفر قدراً من الاستقرار السياسي الذي يوفر مناخات التطور والتقدم الاقتصادي، لأن الكثيرين يعتقدون أن وراء تفاعل المؤسسات السياسية والاقتصادية يكمن النجاح الاقتصادي.

وتمتلك الهند موارد بشرية ضخمة، وعدد كبير من المهنيين، والفنيين المتخصصين، وسوق واسعة لكل المنتجات، ورجال أعمال هنود وأجانب، ومدخرات حكومية وفردية، فالهند واحدة من القوى الاقتصادية المزدهرة في القرن الواحد والعشرين، وتمتلك قطاع خدمات ينمو بسرعة، وخاصة في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، فالهند تحتل مكانة هامة في تكنولوجيا الاقتصاد المعولم، انطلاقاً من برمجيات بنغالور "مدينة السليكون الهندية".

كما أن الحكومة الهندية قد أعلنت في مطلع عام 2015 عن الشروع في مجموعة من التدابير والمشاريع التي سيكون لها منعكسات إيجابية هامة على الاقتصاد الهندي وهي:[1]

- إنشاء خمس محطات كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية، لتخفيف أزمة الطاقة التي تعاني منها البلاد.
- زيادة الإنفاق في مجال البنى التحتية بواقع 11.3 مليار دولار، لتحفيز النمو.
- تأسيس نظام عام وشامل للضمان الاجتماعي، يتيح للفقراء الهنود الحصول على خدمات التأمين والتقاعد بأسعار مدعومة.

[1] – الاقتصادية، النسخة الإلكترونية، العدد 7811، 1 آذار 2015. www.aleqt.com

- إدخال ضريبة خدمات ومبيعات عامة بحلول نيسان من عام 2016.
- دفع مستحقات الضمان مباشرة في حسابات المستحقين، للقضاء على الفساد والتبذير.
- إلغاء الضريبة المفروضة على الأغنياء، واستبدالها بضريبة تفرض على الأثرياء.
- خفض ضريبة الشركات بنسبة 25% في السنوات الأربع المقبلة.

ويرى الباحث أن هذه العوامل، آنفة الذكر جميعها، تشكل مؤهلات لانطلاقة الاقتصاد الهندي نحو تحقيق النمو المطلوب واغتنام الفرص العديدة، فالهند، وعلى الرغم من كل ما حققته، فهي مستمرة بالتدخل القوي والفاعل في الوقت المناسب في عدة مجالات، من مثل التعليم والرعاية الصحية، ومتابعة الإصلاح الإداري والمالي، والنقدي والهيكلي، وزيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية، لضمان النمو المستدام والشامل، ومتابعة التركيز على تكنولوجيا القرن، والأجهزة التقنية، وتحسين الاتصال بالإنترنت، وإدماج الشعب في عملية التنمية، ليكون فاعلاً فيها ومستفيداً منها بالوقت ذاته.

- نتـائج البحـث

حاول الباحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات عبر مجموعة من الفرضيات التي وضعها في مقدمة البحث، لمعرفة مدى صحتها وتطابقها مع الواقع، ويمكن استعراض كل واحدة منها على حدا:

الفرضية الأولى: "خلقت العولمة الاقتصادية فرصاً مواتية لتطور ونجاح اقتصادات بعض الدول النامية".

وفرت العولمة بأبعادها التقنية والاقتصادية، والتطورات التكنولوجية المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات، فرصاً كبيرة لتوسيع الأسواق، وإلغاء المسافات بينها، وإزالة القيود والعوائق أمام انتقال السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، فازدادت الاستثمارات، وتوسعت الأنشطة الإنتاجية، وتوافرت إمكانات هائلة، وفرص كبيرة أمام الكثير من البشر، لرفع سويتهم المعرفية والإدارية، وفي مجالات التقانة والعلوم التطبيقية التي استفادت منها بعض الدول المصنفة قديماً بالدول النامية، لتبدأ مرحلة جديدة من التطور والتقدم الاقتصادي، وما صعود الهند والبرازيل والمكسيك وماليزيا وتركيا وغيرها من الدول إلاّ دليل على استثمارها للفرص التي أتاحتها العولمة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: "يتمتع النظام الاقتصادي العالمي "بالديناميكية"، ويمتلك العوامل والقوى الدافعة المؤدية إلى تجدده وتغيره في كل مرحلة من تطوره".

رسمت الحرب العالمية الثانية معالم الطريق لمرحلة جديدة من النظام الاقتصادي الدولي، وذلك من خلال مؤتمر "بريتون وودز"، ولكن هذا النظام الاقتصادي قد تعرض لمشكلات وتحديات عديدة، أهمها: فك الارتباط ما بين الذهب والدولار الأمريكي، أدت إلى منعكسات سلبية على الكثير من دول العالم، وزعزعت قواعد "بريتون وودز"، وظهرت عوامل اقتصادية وسياسية جديدة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية العمل على بسط هيمنتها السياسية والاقتصادية على العالم، ووضع قواعد جديدة لنظام عالمي اقتصادي جديد، تحت اسم العولمة، ولكن ظهور العوامل الجديدة المتمثلة بالتطورات العلمية والتقنية، والنجاحات الاقتصادية التي حققتها بعض الدول الناشئة، وانتقالها إلى التصنيع، واستثمار قدراتها الكامنة، وخاصة البشرية منها، أدى ذلك كله إلى تحول نسبي في القوة من الغرب إلى الشرق، ما دفع للمطالبة بتغيير وتطوير قواعد النظام الاقتصادي العالمي القائم الذي

أنتجته الحرب العالمية الثانية، والقواعد التي حاولت الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تثبيتها، وترسيخها بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، وانتهاء الحرب الباردة، وهذا ما يبرهن على حيوية وديناميةالنظام الاقتصادي العالمي، وعدم ثباته وسكونه، فتغير موازين القوى السياسية، والاقتصادية والعسكرية، والعلمية والتقنية، مثلت عوامل دفع وتحريض لتجدد وتغير النظام الاقتصادي العالمي، وعدم بقائه أسيراً لسياسات بعض الدول ورهاناتها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: "إن فعالية عملية الإصلاح في بعض القطاعات الاقتصادية التي نفذتها الهند في تسعينيات القرن الماضي، أدت إلى تصاعد معدلات نمو الاقتصاد الهندي."

لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي نسبة 3%، كمعدل وسطي خلال العقود الثلاثة التي امتدت من الاستقلال عام 1947 وحتى عام 1990، وتراجعت الصادرات، وتدنت نسبة الاحتياطي الاستراتيجي من العملات الأجنبية، وبعد انطلاق الإصلاحات الاقتصادية عام 1991، تغيرت هذه المؤشرات بشكل إيجابي، ما أدى إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب 10%، وارتفاع الصادرات السلعية والخدمية، وخاصة في قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: "شكل نظام التعليم والتأهيل الذي اعتمدته الهند، أحد أهم عوامل نجاح الاقتصاد الهندي، ولاسيما في مجال تقانة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات".

حولت الهند عقول أبنائها إلى مناجم، بتعليم شريحة واسعة منهم العلوم والرياضيات والهندسة، مع امتلاكهم قدرات كبيرة في استخدام اللغة الإنكليزية، وإقبال شديد على التعليم الفني والتقني والهندسي، ودخولهم ميادين البحث العلمي في مجالات كثيرة، وأهمها المجال النووي، ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما ساهم في توفير الكفاءات العلمية والتطبيقية، لتغطية السوق المحلية، وتصدير قسم كبير من مخرجاتها التعليمية إلى خارج الهند، فاستطاعت تحقيق نجاحات كبيرة، لما تمتلكه من قدرات تنافسية في الجودة والسعر، ساهمت في بناء الهند وتقدمها اقتصادياً، من خلال تحويل مدخراتها المالية إلى الهند، أو استثمارها في إقامة مشاريع حيوية هامة، تركت آثارها الإيجابية في مؤشرات النمو الاقتصادي المرتفع، ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: "نجحت الهند في خلق فرص نجاح اقتصادها، من خلال تنافسية منتجاتها التكنولوجية والخدمية في الأسواق العالمية".

يعد قطاع الخدمات الأكثر ديناميكية في الاقتصاد الهندي، حيث يساهم بحوالي 51% من الدخل القومي، وشهد قطاع تصدير البرمجيات نمواً سنوياً تراوح ما بين 40-50%، وأصبحت الهند اليوم ثاني أكبر دولة مصدرة للبرمجيات في العالم، حيث تعد صناعة البرمجيات واحدة من أهم خمس صناعات في الهند، وساهمت الشبكة العنكبوتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استطاعت شركة ITC الهندية، على سبيل المثال، تقديم خدمات هامة للمزارعين في جميع أنحاء الهند.

إن استثمار الهند في قطاع تكنولوجيا المعلومات، حقق نمواً كبيراً في مجال الاقتصاد المعرفي، وجعل منه قطاعاً اقتصادياً منافساً على المستوى العالمي، وقائداً لقطاع الخدمات، قاطرة الاقتصاد الهندي، على الرغم من أن عدد العاملين فيه لا يمثل إلاّ نسبة ضئيلة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلاّ أنه استطاع أن يضاعف مؤشرات الإنتاج والإنتاجية، فارتفعت صادرات البرمجيات والأجزاء الصلبة ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات فقط من عام 1995 ولغاية عام 1998. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: إن المعدل المرتفع لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة للمنتجات الهندية، كلّها عوامل تؤكد تدعيم مكانة الهند في الساحة الدولية، وتجعل منها قوة اقتصادية صاعدة.

حقق الاقتصاد الهندي نمواً معتبراً وصل قبل الأزمة المالية العالمية 2008 إلى ما يقارب 10%، وعلى الرغم من تراجعه بعد الأزمة إلاّ أنه بقي أعلى من معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وأعلى من متوسط النمو الاقتصادي العالمي، وازدادت الصادرات الهندية بشكل كبير، فوصلت إلى 309.7 مليار دولار عام 2011-2012، بعد أن كانت 18.5 مليار دولار عند انطلاق الإصلاحات الاقتصادية عام 1991، وحققت هذه الصادرات انتشاراً عالمياً واسعاً، وخاصة صادرات البرمجيات

الهندية التي اتجهت إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية السادسة.

الدروس المستفادة من التجربة الهندية

بعد هذه المحاولة التي قام بها الباحث للتعرف على ظاهرة العولمة، ودورها في صعود اقتصادات بعض الدول النامية، ومحاولة دراسة الاقتصاد الهندي، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1991 ولغاية عام 2013، والنجاحات التي حققها في صعوده، والصعوبات التي اعترضته، خلص الباحث إلى مجموعة من الدروس المستفادة.

1. أهمية وضع رؤى مستقبلية، للدولة الراغبة بالتحول إلى دولة صاعدة، تتخذ كأساس لبناء استراتيجية للتنمية بعيدة المدى، لتطوير وتحديث اقتصادها، عبر إعداد الدراسات المستقبلية لصناعة المستقبل، وعدم الاكتفاء بمواجهة الوضع الراهن في المدى القصير.

2. يتعين على الدول العربية العمل على خلق تكتل اقتصادي عربي فعال، أسوة بالتكتلات الاقتصادية التي ظهرت في ظل العولمة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في إقامة اتحادات وشراكات اقتصادية مثل "البريكس"، وذلك عبر تفعيل المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية العربية، وفي مقدمتها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعمل على تحويلها إلى اتحاد جمركي وصولاً إلى إقامة سوق عربية مشتركة.

3. زيادة الاهتمام بتعليم العلوم والرياضيات، لأنها أساس ومنطلق التطور العلمي والتكنولوجي والتطبيقي، فالعلوم والرياضيات هما لغة التكنولوجيا الكونية، تقودان التكنولوجيا ومستويات عيش الأمة، وإذا لم ينشأ الأطفال على تعلم ومعرفة تلك اللغة، فلن يكونوا قادرين على التصنيع والمنافسة، فالرقائق الإلكترونية تحتاج إلى "رمل وعقل".

4. زيادة الاستثمار في التعليم بكل مستوياته، وتحسين نوعيته، لما يمثله من قوة دافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

5. الاهتمام بجودة ونوعية تعليم اللغات الأجنبية، وبخاصة اللغة الإنكليزية، لأهميتها في تفعيل البحث العلمي، وفي تحقيق التواصل مع الآخر عبر التقنيات التكنولوجية الحديثة.

6. من الأفضل لحكومات الدول العربية أن تنفق أموالها في تعليم وتدريب أبنائها كيفية الاستفادة من الفرص التي أتاحتها العولمة، بدلاً من إنفاقها على إقامة الجدران التي تفصل مجتمعاتنا العربية عن

بعضها، وعن العالم المعولم، تحت ذرائع المحافظة على الهوية الوطنية، والثقافة المحلية، والموروث المقدس، فقد يكون الإنترنت قد أتاح، أو سيتيح الفرصة للكثيرين من العرب أن يقرؤوا تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول الذي نشر عام 2002، والذي يقول: "إن مجموع اقتصادات الدول العربية جميعها أضعف من اقتصاد بلد واحد هو إسبانيا"، ويدفع بهم إلى فعلٍ ما.

7. ليس من الضروري أن تسير جميع البلدان على المسار نفسه من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، فلكل دولة ظروفها وخصائصها التي يمكن استثمارها بطرق مختلفة للوصول إلى الهدف، لذلك يمكن للبلدان العربية أن تستلهم الرؤى والأفكار التي أدت إلى نجاح تجارب بعض الدول، وتوائمها مع العوامل الكامنة لديها، لوضع استراتيجيات وبرامج تنفيذية، تحقق النجاح الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية الشاملة في الأقطار العربية.

8. يتعين على العرب إقامة شراكة استراتيجية مع دول بريكس، تتجاوز تبادل السلع إلى تعاون اقتصادي وتقني، وسياسي تحرر الأمة العربية من حالة التبعية للغرب، علاقة تقوم على الثقة المستندة إلى تاريخ وجغرافية مشتركة بين العرب وبعض دول بريكس.

9. أهمية إصلاح قوانين العمل، وتعزيز الإصلاحات المالية والضريبية من خلال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، تعزز ثقة المستثمرين، وتوفر بيئة مستقرة للشركات.

10. ضرورة تبسيط وتحسين الشفافية في أنظمة التجارة والاستثمار، وكذلك تحسين نظام التصدير، وزيادة التبادل التجاري، وخاصة مع الجيران.

11. زيادة الاستثمار في المعرفة، وتحسين الحوافز والظروف للبحث والتطوير، والابتكار في مختلف المجالات والقطاعات، وتوفير الحوافز للتعاون بين التعليم الأكاديمي ومراكز البحث وقطاع الصناعة.

12. الزيادة المطردة في نسبة مخصصات البحث العلمي والتطوير والابتكار، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والعمل على تعزيز روح المبادرة.

13. تحسين البنية التحتية في مجال الطرق والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات، والعمل على مراقبة تنفيذها وفق الشروط والمعايير الدولية.

14. أهمية جعل القطاع المالي أكثر قوة وكفاءة، وضمان التوزيع الأمثل لرأس المال، لأهميته لكل بلد، وخاصة للاقتصادات النامية.

15. ضرورة اعتماد نهج الإصلاح الشامل، لمزيد من خفض نسبة الفقر، وتخفيض نسبة التفاوت المتزايد في التعليم والرعاية الصحية، وإصلاح سوق العمل.

16. تحسين نظم الابتكار في الزراعة، بما في ذلك البحث والتطوير، واعتماد التكنولوجيا، ونقلها وتعميمها، وزيادة التعليم والتدريب، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي، ودعم الاستثمارات التي تعزز الإنتاجية، وتدعم القدرات التنافسية طويلة الأجل للقطاع الزراعي، في ظل "أزمة الغذاء العالمي"، نتيجة لضعف الإنتاج الزراعي عالمياً، وارتفاع أسعار الغذاء.

17. تطوير الموارد المائية، ومؤسسات إدارة الري، لتحسين الاستخدام المستدام للمياه.

الخاتمة

حاولت الأطروحة التطرق لموضوع هام، شغل الباحثين السياسيين والاقتصاديين، ولقي الكثير من اهتمامات الرأي العام المحلي والعربي، لما يمثله ظهور القوى الاقتصادية الصاعدة من تغير وتطور، في العلاقات الاقتصادية الدولية التي بنيت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أتاحت العولمة بأبعادها المختلفة، المجال واسعاً أمام بعض الدول وشعوبها، لتفعيل واستثمار قدراتها وإمكاناتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، والصعود في مختلف المجالات، ما انعكس عليها، وفرة في إنتاجها المحلي، ونمواً في قطاعاتها المختلفة، ومستوى معيشي مرتفع لمواطنيها، ومثلت مجموعة بريكس باقتصاداتها الخمسة التي تضمها أربع قارات، قوة سياسية واقتصادية هامة، تركت آثاراً إيجابية في سعيها لتغيير الكثير من القوانين والأنظمة الدولية، المتعلقة بالنظامين المالي والنقدي العالميين، والحد من هيمنة وسيطرة القوى الاقتصادية العالمية التقليدية، وشكل الاقتصاد الهندي أنموذجاً واضحاً على الانتقال من اقتصاد متخلف، يقوم على القطاع الزراعي كأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، إلى اقتصاد صاعد يشارك فيه القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي، ويعطى اقتصاد المعرفة أولوية كبيرة، عبر تأهيل وتدريب العناصر البشرية التي امتلكت قدرات علمية ومعرفية واسعة، مكّنتها من تطوير قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، الذي شكل مع قطاع الخدمات قاطرة للاقتصاد الهندي، وأسهم في زيادة صادرات الهند حتى أصبحت الدولة الثانية عالمياً في تصدير البرمجيات، واستطاع أبناؤها المغتربون العاملون في الخارج تحقيق عوائد مالية ضخمة، ساهمت ببناء الاقتصاد الهندي وتطوره.

حققت الهند ذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت في أوائل تسعينيات القرن العشرين، حيث تم تنظيم المشروعات الاقتصادية، وتطوير البنى الأساسية، واستثمار الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية، ما أدى إلى تطور وتقدم الهند اقتصادياً، وجعلها إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة مطلع القرن الحادي والعشرين، وفتح أمامها آفاقاً مستقبلية واعدة، وأنموذجاً يمكن البناء عليه، والاستفادة منه في بناء تجارب اقتصادية أخرى، وخاصة في الوطن العربي.

المراجع

أولاً–باللغة العربية:

- **الكتب**

1–إكرام عبد الرحيم: "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

2–أي. بي. جي. عبد الكلام، وأي. س. راجان: "الهند عام 2020، رؤية للألفية الجديدة" ترجمة غسان نصيف، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2011.

3–إيريك بوتيه، وميشيل فوكان: "التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية"، تعريب د. صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2011.

4–د. إيهاب الشريف: "الهند .. أسرار ومفاتيح"، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، نيودلهي، الهند 2002.

5–بربرة انجهام: "الاقتصاد والتنمية"، ترجمة حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، دار كيوان، دمشق 2010.

6–بول هيرست وغراهام طومسون: "ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم"، ترجمة: فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 2001.

7–توماس ل. فريدمان: "العالم مستو"، ترجمة حسام الدين خضور، منشورات دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، 2006.

8–جان جوزيف بوالو: "الاقتصاد الهندي"، تعريب د. صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011.

9–جلال أمين: "العولمة والتنمية العربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

10–جلال فهنك: "التنمية الصناعية العربية، سياسات الدول الصناعية حتى العام 2000"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، 2005.

11–حسن لطيف كاظم الزبيدي: "العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث"، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات، 2001.

12–د. حسن نافعة: "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.

13–د. حسين القاضي وآخرون: "المحاسبة المالية المتقدمة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

14–د. خلف فليح حسن: "العولمة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010.

15–رمزي زكي: "التاريخ النقدي للتخلف"، سلسلة عالم المعرفة، 118، الكويت، 1987.

16–روبرت أولبريتن وآخرون: "أطوار التطور الرأسمالي"، الازدهارات والأزمات والعولمات، ترجمة عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009.

17-روبين ميريديث: "الفيل والتنين، صعود الهند والصين دلالة ذلك لنا جميعاً"، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 359، يناير 2009.

18-سوزان غراتيوس، وآخرون: "البرازيل، القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

19-سلامة موسى: " غاندي والحركة الهندية"، إصدار شركة كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011.

20-سمير سعيفان: "تجربة الصين الاقتصادية، حزب شيوعي يبني اقتصاداً رأسمالياً"، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2011.

21-صادق جلال العظم: "ماهي العولمة"، ورقة بحثية، ندوة "العرب والعولمة"، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

22-عبد الحميد عبد المطلب، "النظام الاقتصادي الجديد"، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1995.

23-عمرو محي الدين: تعقيب في ندوة "العرب والعولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

24-علي حسين باكير، وآخرون: "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

25-فرانك جي لتشنر، جون بولي: "العولمة: الطوفان أم الإنقاذ"، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

26-لجنة الجنوب: "التحدي أمام الجنوب"، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990.

27-ماري آن هالي: "الحرية والتمويل"، ترجمة العميد الركن المتقاعد هاني صوفي، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2008.

28-محمد عبد الشفيع: "قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، دار الوحدة، بيروت، 1981.

29-محمد ضياء الحق، وآخرون: "الهند... عوامل النهوض وتحديات الصعود"، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

30-د. نبيل علي: "الثقافة العربية وعصر المعلومات"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.

31-د. نعيم ابراهيم الظاهر: "إدارة العولمة وأبعادها"، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010.

32-نوزاد عبد الرحمن الهيتي: "مقدمة في المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2007.

33-يامن خالد يسوف: "واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

- **المجلات والصحف والدوريات والتقارير:**

1-أحمد عبد الرحمن أحمد: "العولمة، المظاهر والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999.

2-اسماعيل صبري عبد الله: "الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، لعام 1997.

3-د. بتول مطر عبادي: "التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة 1970-2004"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، 2006.

4-جريدة الشرق الأوسط، "رغم كثرة المليارات... التضخم يسحق الفقراء في الهند"، العدد 12010، تاريخ 2011/10/16.

5-حمدي عبد الرحمن: "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، أوت 2000.

6 -حميد الجميلي: "مستقبل الامن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين"، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر 1999.

7-حميد الجميلي: "الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي" مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، أبو ظبي، شباط 2004.

8-صالح مفتاح: "العولمة المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الثاني، 2002.

9-صندوق النقد الدولي: "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997".

10-صندوق النقد الدولي: "دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"، الطبعة السادسة، 2009.

11-صندوق النقد الدولي: "آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2012".

12-صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، "الاقتصادات الصاعدة والنامية أصبحت أكثر صلابة"، 2012.

13-صندوق النقد الدولي: "آفاق الاقتصاد العالمي إبريل 2013".

14-عبد الله عبد الخالق: "العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، العدد 2، الكويت، 1999.

15-عبد الهادي الرفاعي وآخرون: "العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2005.

16-طلال عتريس: "المناظرة حول العولمة"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد (71)، 1998.

17-"القدرات التنافسية للمنتجات العربية في ظل العولمة، التجربة التونسية نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، للباحث نفسه، تمت مناقشتها في 2011/1/16، في كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.

18–محمد العسومي: "مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية"، آفاق المستقبل، مجلة سياسية اقتصادية استراتيجية، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 19، 2013.

19 –صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية، "الأسواق الصاعدة تشب عن الطوق"، ديسمبر 2010.

20–صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية، "دروس من المنهج التدريجي الهندي لجعل حساب رأس المال قابلاً للتحويل"، مارس 2007.

21–عبد الرؤوف رهبان: مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3+4، .2013

22– المكتب المركزي السوري للإحصاء، المجموعة الإحصائية لأعوام 2001–2012.

- **المواقع الإلكترونية:**

1–كارن أبو الخير: "عالم بلا أقطاب، الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي" www.siyassa.org

2–الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد "العولمة المالية"، على الموقع: www.ao.Academy.org

3–نوزاد عبد الرحمن الهيتي: "مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة"، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 31، 2006. على الموقع: www.ulum.nl

4–قضايا وتحديات تواجه الإمارات في ظل العولمة. على الموقع: www.alriyadh.com

5–إشكالية الهوية والعولمة الثقافية. على الموقع: www.manifest.univ–ouargla.dz

6–مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة. على الموقع: www.ulum.nl

7–العولمة المالية. على الموقع: http://www.ao–academy.org

8–عبد المنعم سعيد: "مجموعة العشرين واعادة هيكلة الاقتصاد العالمي"، الأهرام الرقمي، على الموقع: www.digital.ahram.org

9–إياد مهدي عباس: "النمور الآسيوية. من دول فقيرة إلى دول صناعية"، جريدة المدى اليومية، الملحق الاقتصادي. على الموقع: www.almadasupplements.com

10–تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع على الموقع: www.almasupplements.com

11–جريدة الشرق الأوسط، فبراير 2014، العدد 12866 على الموقع: www.classic.aawsat.co

12 – لجنة تارابور، أو لجنة (CAC): www.rbi.org.in

13–الاقتصادية، النسخة الإلكترونية، العدد 7811، 1 آذار 2015. www.aleqt.com

ثانياً–باللغة الإنكليزية:

- الكتب:

1- Amartya Sen: ''development as Freedom'', Anchor Books, New York, 1999.

2- Arpita Mukherjee: ''the Service Sector in India'', Asian Development Bank, 2013.

3- Madhuri Saripal: ''Learning and Capability Acquisition'': A Case Study of the Indian Automobile Industry, India, January 2012.

4- N A Mujumdar: "inclusive growth" ''development perspectives in Indian economy''. Academic foundation, New Delhi, 2006.

5- Prachi Mishra: "India's External Sector Do We Need to Worry?" INSIGHT, 2013.

6- D. Pradeep S Mehta, "Competition and Regulation in India 2007" CUTS International, 2007.

7- Raj Kabila & Uma Kapila "India's Economy in 21st century". Academic foundation, New Delhi, 2001.

8- Rajiv Kumar "Indian and Gl0bal Economy", Academic foundation, New Delhi, 2008.

9- Sanjaya Baru ''Strategic consequences of India's Economic performance'' Academic Foundation, New Delhi, 2006.

10- ''Twenty years of India's liberalization Experiences and lessons'', UNCTAD, New York and Geneva, 2012.

11- Vijay Vir Singh: ''Regulatory Management and Reform in India''25 years, 1983-2008, OECD.

12- Somesh. K. Mathur, ''Indian Information Technology Industry'': Past, Present and Future & A Tool for National Development, 2011.

13- Sebastian Dullien, ''The Financial and economic rises of 2008-2009 and developing countries'' United Nations, New York and Geneva, December 2010.

14- Paresh Parekh '' Doing business in India'' Gurgaon, Haryana, India 2012.

- المنشورات والتقارير:

1- OECD “Better Policies” Series, Sustaining high and inclusive growth, October 2012.

2- Government of India, Ministry of Communications & Information Technology, Department of Electronics and Information Technology, Annual Report, 2012-2013.

3- “Eleventh Five Year Plan (2007- 2012)” Volume I, Inclusive Growth, Planning Commission, Government of India.

4- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2001–2002.

5- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2002–2003.

6- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2003/2004.

7- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2004–2005.

8- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2005–2006.

9- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2006–2007.

10- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2007–2008.

11- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2008–2009.

12- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2009–2010.

13- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2010–2011.

14- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2011–2012.

15- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2012– 2013.

16- State of Indian Agriculture 2011-12, Indian Agriculture Report.

- المواقع الإلكترونية:

1- European Union, www.djalia-algerie.dz

2- NAFTA. http://en.wikipedia.org/

3- Statistical Year Book India 2013, http://mospi.nic.in

4- Statistical Year Book India 2013, India, G20 and the World. http://mospi.nic.in

5- Statistical Year Book India 2013, National finance. http://mospi.nic.in/

6- Geography of India. www.studio-basel.com

7- Statistical Year Book India 2012. http://www.worldsteel.org/

8- Statistical Year Book India, labour & Employment, 2002. http://mospi.nic.in

9- Statistical Year Book India, Industry, 1980, http://mospi.nic.in

10- Statistical Year Book, India 2013, Five year plans. http://www.oecd.org

11- Regulatory Management and Reform in India, http://www.oecd.org

12- /India/ India Brochure 2012, http://www.oecd.org

13- Statistical Year Book India 2009, INFORMATION TECHNOLOGY.
http://mospi.nic.in

14- Statistical Year Book India, INDIAN RAILWAYS, Different years, http://mospi.nic

15- Statistical Year Book India, INDUSTRY, Different years, http://mospi.nic

16- Statistical Year Book India, ''TRADE'', Different years, http://mospi.nic

17- Statistical Year Book India, ENERGY, Different years, http://mospi.nic

18- Statistical Year Book India, ''AGRICULTURE'', Different years, http://mospi.nic

19- Statistical Year Book India, TOURISM, Different years. http://mospi.nic

20- David Marston, 'Liberalizing Capital Flows and Managing Outflows'',
INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012. http://www.imf.org/external

21- RESERVE BANK OF INDIA. www.Rbdocs.rbi.in

22 –The National Innovation Council, India. http://reports.weforum.org/